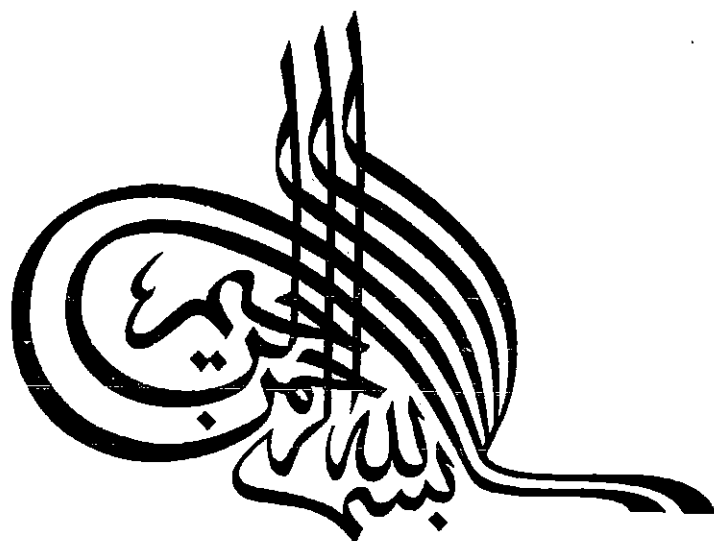


الأموال عند المسلمين

محمود حنفي الحويطي







تعريف بالمؤلف

الاسم : محمود حنفي الحويطي

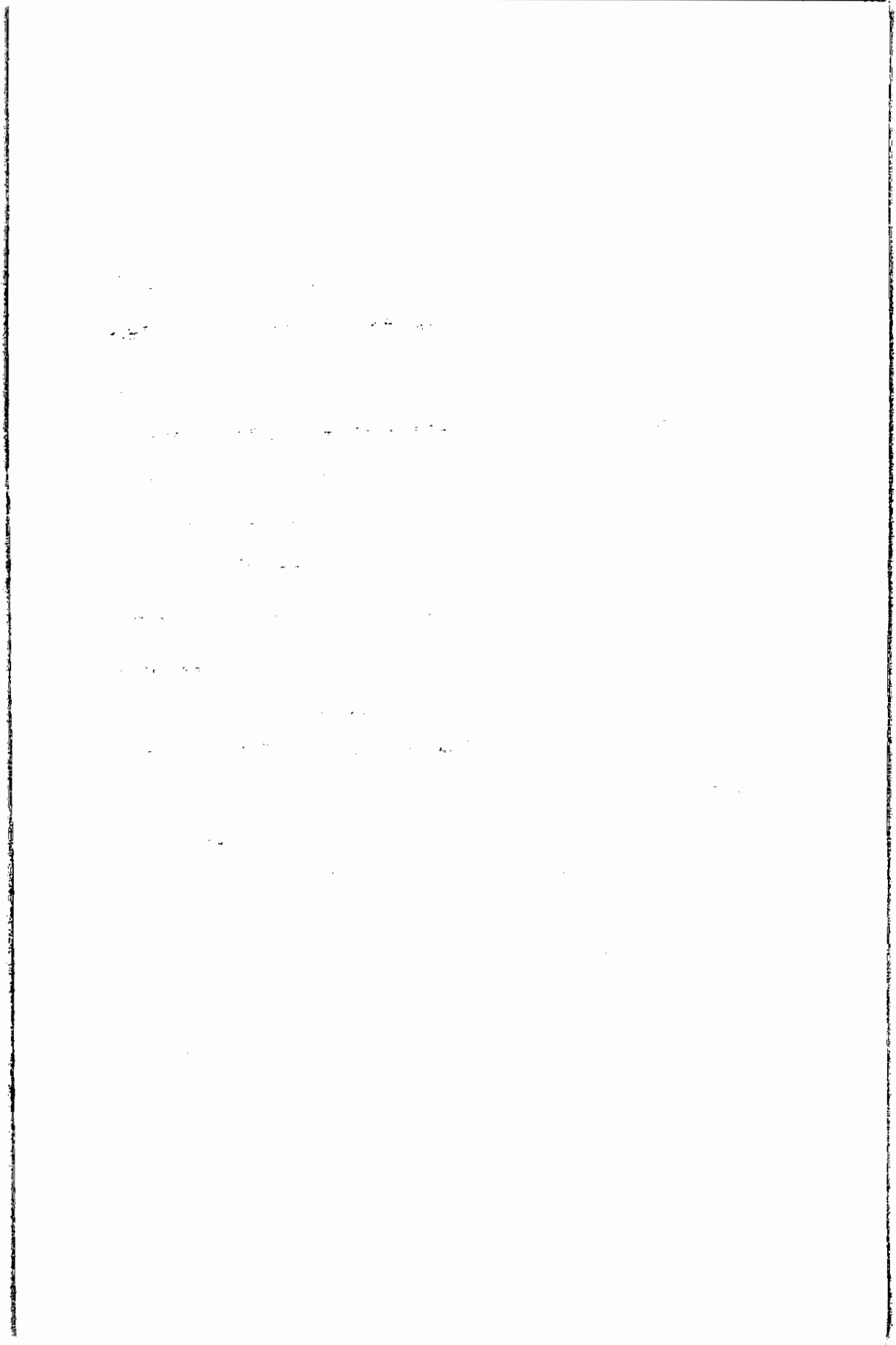
تاريخ الميلاد : ١٩٣٨/٦/١٧ - الإسكندرية

المؤهلات العلمية :

- بكالوريوس تجارة شعبة محاسبة كلية التجارة - جامعة الإسكندرية
- زميل جمعية الضرائب المصرية
- زميل جمعية الضرائب الدولية
- زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
- المهنة : محاسب قانوني ومستشار مالي

النشاط العلمي :

- صدر له كتاب «نظرية المعاملات في الإسلام» أجازته وطبعه ونشره مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر
- مجموعة محاضرات عن الاقتصاد الإسلامي جمعية الشبان المسلمين بالإسكندرية
- مجموعة محاضرات وندوات عن العلاقات الاجتماعية ورعاية الطفولة في الإسلام بجمعية رعاية الطفولة والأمومة بالإسكندرية
- محاضرات في التخطيط والاقتصاد دورات الأعضاء مجالس إدارات الشركات المنتخبين.
- محاضرات في التخطيط والاقتصاد بالمركز الدولي بالعامرية - الإسكندرية



تصدير

بقلم

الأستاذ الدكتور يوسف إبراهيم يوسف
مدير المركز

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على
المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ومولانا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه
وتابعيه أجمعين.

وبعد

فقد سبق لمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي أن نشر للأستاذ محمود
الحويطي كتاباً بعنوان: «نظرية المعاملات في الإسلام» وقد لقي هذا الكتاب
إقبالاً من القراء حتى إن طبعته نفدت بعد شهور قليلة من طرحه. واليوم يقدم
لنا نفس الباحث كتاباً يحمل عنوان «الأموال عند المسلمين» حاول فيه أن يقرب
للناس الكتابات والإسهامات التي قدمها علماء الإسلام في هذا الميدان، ميدان
الأموال، فعمد إلى أمهات الكتب التي تناولت هذا الموضوع الهام واستعرضها،
ويسرها وقربها من قارئ هذا العصر فأصبح كتابه الذي نُقدّمه اليوم مجموعة
كتب في كتاب واحد، يغني عن الكثير ولا يغني عنه غيره.

يسعد مركز صالح كامل أن يقدم هذا الجهد المشكور للسيد/ محمود
الحويطي، سائلاً الله تعالى أن يبارك في عمله وأن يكتب لهذا العمل من التوفيق
ما كتبه لمؤلفه الأول، وأن يجعل جهده في سجل حسناته، أنه ولي ذلك والقادر
عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المقدمة

- ١- موقف الإسلام من المشكلة الاقتصادية العالمية
- ٢- العهد والوعد
- ٣- المال في الإسلام أم المال عند المسلمين
- ٤- موضوع الدراسة

المجلد الأول

الكتاب الأول

مقدمة

(١) موقف الإسلام من المشكلة الاقتصادية العالمية

كانت وسائل الإعلام بكل أنواعها مرئية ومسموعة ومقروءة، تتناقل أخبار الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ظهرت بسبب أزمة في السيولة لدى دول لها وزنها في الساحة العالمية، وصاحب هذه الأخبار الكثير من التحليلات للتوصل للأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة وملايساتها وكيفية تخفيف آثارها المدمرة.

وكانت نذر الخراب لاقتصاد أقوى وأكبر دولة في التاريخ تصاحبها حالة من الذعر أصابت أصحاب الودائع بالبنوك خوفاً على أموالهم وبين إعلان الدول عن عدم مسئوليتها عن تلك الودائع مقابل أصوات ينادى أصحابها بضرورة وقوف الدولة بجانب أصحاب الودائع، وتصاعدت أنباء ما أصاب صناعة السيارات في الولايات المتحدة ومن بعدها في أوروبا وما يترتب على إفلاس الشركات العاملة في مجال صناعة السيارات والصناعات المرتبطة بها سواء منها المغذية لها أو تلك التي تتكامل معها، من فقد أعداد هائلة من العاملين في هذه الأنشطة لوظائفهم وانضمامهم إلى جيوش العاطلين وفقدتهم بالتالي لدخولهم مما يؤثر على حجم الطلب على السلع الأخرى وبالتالي يتأثر حجم الاستهلاك من تلك السلع وكتيجة منطقية يتوقف إنتاج هذه السلع أو على الأقل يتجه إلى التناقص وذلك من شأنه انضمام أعداد غفيرة أخرى لجيوش العاطلين، وهكذا سوف تتوالى الانهيارات فيما يسمى بالدخول في الحلقة الجهنمية الخبيثة التي تسفر عن الكساد العالمي.

وتسابق أصحاب الحسابات البنكية للحصول على أموالهم مما أوقع

البنوك في زيادة جديدة لمشكلة السيولة الخطيرة وبات الإفلاس ينشب أنيابه ومخالبه في فرائسه من البنوك والشركات وتهاوت أعداد من البنوك تحت عنف المطارق والمعاول سواء من توقف المدينين بأقساط الممتلكات العقارية عن السداد أو من المطالبة الجماعية لسحب الأرصدة والودائع من جانب المودعين.

كان من الضروري تدخل الدول تدخلاً مباشراً لمدا الشركات الكبرى والبنوك بما يلزمها من سيولة تدبرها الدولة بعيداً عن المؤسسات المالية التقليدية وذلك لتفادي أثار مدمرة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي أيضاً، وشأن الأوبئة فقد انتقلت الأزمة النقدية ومن بعدها الأزمة الاقتصادية إلى كل بلاد العالم تقريباً على خلاف في درجة التأثير من دولة لأخرى بحسب التنظيمات المصرفية في كل دولة ووفقاً لاعتماد الاقتصاد المحلي على التدفقات الخارجية للداخل سواء من التصدير أو السياحة أو الخدمات.

ولقد تأثرت مضرنا بتلك الأزمة بسبب انخفاض أعداد العاملين بالخارج وما يترتب عليه من انخفاض في قيمة التحويلات النقدية هؤلاء العاملين وانخفاض أيضاً في أعداد السائحين الوافدين إلى مصر وبالتالي انخفاض دخول قطاع السياحة مع ما يمثله من تسريح ولو جزئي للعمالة بالإضافة إلى انخفاض في الدخل من مبيعات السلع والخدمات السياحية، ووسط الأمواج المتلاطمة من المخاوف والمحاذير المعززة بالتحليلات الاقتصادية المتشائمة والتي تطلعننا يومياً في وسائل الإعلام المختلفة، توجهت الأنظار صوب الإسلام وظهرت أصوات متفرقة تحاول على استحياء إيجاد الحلول فيما يتضمنه الإسلام من تعاليم خاصة على

الجانب الاقتصادي، وكانت تلك المحاولات حسنة النية تقوم أولاً على قناعة عاطفية ولا ترتكن على قواعد وأسس عملية أو نظرية مقبولة.

وسط هذا الجو الملبد بالغيوم انتهت مطابع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي من طباعة كتابي الأول «نظرية المعاملات في الإسلام» واستقبلت النسخ بفرحة من رزق بوليد تاق الأب إليه عبر سنوات، إلا أن الفرحة لم تطل وتحولت إلى توجس من أن نظرية المعاملات في الإسلام ربما تخلو من معالجة لهذه الأزمة، وتكررت قراءة نص النظرية والكتاب كله لعلني أصيب ما يعلو بالنظرية إلى مستوى الأحداث، وكنت على يقين أن أمراً ما سوف توضحه نظرية المعاملات في شأن حدث جلل أصاب النظرية الاقتصادية الرأسمالية في مقتل بل وسدد معتقوها رصاصة الرحمة على تلك النظرية التي فشلت في إيجاد حل للأزمة ولم يكن الحل قطعاً فيقال دائماً عن ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي في علاج مشاكله من تلقاء نفسه ودون تدخل من الدول، ومن قبلها تهاوت النظرية الشيوعية بتطبيقاتها الاشتراكية ونظامها الاقتصادي لفشلها في تحقيق الرفاهية الموعودة لجموع من آمنوا بها وأطلق عتاة الاشتراكين رصاصة الرحمة على النظام في روسيا ومن بعدها تهاوى النظام الاشتراكي في بلدان العالم ولم يتبق منه سوى كوبا والصين التي هي في طريقها إلى التسلل من النظام الاشتراكي إلى نظام آخر عبر ما يطلق عليه الانفتاح والمناطق الحرة.

لقد كان في تهاوى النظامين الأكبر والأكثر انتشاراً فرصة لإطالة اقتصادية ترتكن إلى الأسس الإسلامية كبديل ومنقذ لبني الإنسان من ويلات النظم المتداعية والتي تستعد للاختفاء.

حاولت ولم أجد أساساً نظرياً أو تطبيقياً لحل إسلامي للمشكلة ولكن

لم تذهب محاولات سدى، فلقد تكشفت الحقيقة الهامة وهي أن تطبيق نظرية المعاملات الإسلامية يمنع وقوع المشاكل الاقتصادية من نوع ما انتهت إليه النظم الاشتراكية وكذلك من نوع ما أنهى أسطورة وسيادة النظام الرأسمالي وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: سبق أن أشرت إلى أن من أسباب الكارثة التي حلت بالاقتصاد الأمريكي - قائد مسيرة الاقتصاد الرأسمالي في العالم - «التوسع في إتاحة التسهيلات الائتمانية لتملك العقارات والوحدات السكنية وذلك بتسهيل الحصول على القروض ومنح فترات السماح قبل سداد الأقساط التي كانت على آجال طويلة ولكن بفائدة عالية أدت الأقساط المرتفعة المحملة بفوائد عالية إلى عدم قدرة المقترضين على سداد الأقساط عند حلول موعد استحقاقها ذلك لأن الإغراء المقدم من البنوك المانحة للقروض غطى على ضرورة دراسة المقترضين لقدرةهم على سداد الأقساط سواء على الآجال القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة أيضاً فكان التوقف عند السداد هو النهاية الحتمية لسياسة الجري وراء الربح عن طريق الفوائد البنكية».

والإسلام يحرم التعامل بالفائدة على القروض وبالتالي فإنه في ظل تطبيق إسلامي للمعاملات أو الاقتصاد سوف لا تتأثر قدرة التعامل على السداد لخلو المعاملة من الفائدة.

ثانياً: بالتداعي المنطقي فإن موالاة المدينين على سداد الأقساط سوف لا يشكل أية مشكلة في التدفقات النقدية للبنك وبالتالي فلا مشكلة في السيولة تهدد مسيرة البنك أو تهدد قدرته على الوفاء باحتياجات عملائه للسحب من أرصدهم أو من ودائعهم مما يشكل استقراراً أكيداً للعمل المصرفي.

ثالثاً: لا تسمح شريعة الإسلام بتمويل الشركات بالربا (فائدة

الإقراض) مما يجعل هذه الشركات في ظله ذات تكلفة إنتاج أقل تتيح لها بيع منتجاتها بأسعار أقل مما يجعل تلك الأسعار في متناول شريحة من المستهلكين أوسع وبذلك تزيد المبيعات ومن ثم توجه الشركات إلى زيادة إنتاجها بإنشاء خطوط إنتاج جديدة تحتاج إلى أعداد إضافية من العمالة.

وهكذا تنمو المعاملات في دائرة تسمى دائرة الرخاء على عكس الحلقة الجهنمية الخبيثة السابق الإشارة إليها وهكذا كما هي العادة فإن الإسلام يمنع الكوارث قبل وقوعها وإن وقعت فبسبب البعد عن شرائعه ولا حل للمشكلة الاقتصادية إلا بالعودة إلى تطبيق شرائع الإسلام.



(٢) العهد والوعد

جاء العهد من جانبي أن أوقف ما بقى لي من عمر على كل عمل من شأنه أن يسهم في تحقيق ما أنادى به من نشر نظرية المعاملات في الإسلام والاجتهاد في إيجاد الصيغ التطبيقية لها في مناحي الحياة المختلفة فضلاً عن مداومة مقارنة النظم الاقتصادية الوضعية بما جاءت به نظرية المعاملات في الإسلام لإبراز مناطق الاتفاق والاختلاف، وعند الاتفاق يجدر بالعالم رد هذه المواطن للإسلام كحق تاريخي فضلاً عن كونه تكليفاً سماوياً وفي حالة الخلاف تظهر بالحجة والدليل صحة ما جاءت به شريعتنا .

أما الوعد فقد جاء في كتاب «نظرية المعاملات في الإسلام» في الصفحة ١٤٠ الفصل الرابع - المال العارض حيث ورد نصاً «وسوف أعرض في الصفحات التالية رؤوس الموضوعات المتعلقة بالمال العارض وكم كنت أتمنى أن يسمح لي المقام بعرض هذا الركن من أركان نظرية المعاملات في

الإسلام بتوسع وتفصيل ضافٍ ولكني سأحاول تدارك ذلك بنشر بحث متكامل عن المال العارض باعتباره ركناً من أركان النظرية، وذلك فور الانتهاء منه إن شاء الله.

هكذا تلاقي العهد والوعد مع حاجة ظهرت على الساحة وهي الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إظهار الأموال العارضة المتداولة بصورتها التي أقرها الإسلام والتعاليم الخاصة بها التي اتبعها المسلمون ولو لفترات طالت أحياناً وقصرت في أحيان أخرى ولكن لم تكن أبداً متصلة، وإحياء لتلك الأزمة التي سادت فيها المفاهيم والتعاليم الإسلامية للأموال واستشرافاً لغد ترتفع فيه آرايات التطبيق لنظرية المعاملات في الإسلام، تأتي ضرورة الاستعداد لهذا الغد بعرض الشرح والتعليق لطبيعة الأموال ومعالجتها النظرية والتطبيقية ثم تصور تطبيقاتها العملية في العصر الحديث حيث الاحتياج الشديد إلى فقه الفقهاء وعلم العلماء واستدعاء الأصول القويمة والبناء عليها صروحاً تجعل التطبيق لمفاهيم المال ميسوراً ومحققاً لأهداف الشريعة ومقاصدها.



(٣) المال في الإسلام أم المال عند المسلمين

إن المال موضوع البحث هو ما تفرضه شريعة الإسلام من حق للمسلم في الأموال العارضة التي تتحقق من سعى العباد وتعاملهم مع المخلوقات بعد استيفاء احتياجاتهم - وذويهم - لأغراض معيشتهم من مأكل وملبس ومسكن وكل النفقات الضرورية اللازمة لحياتهم، ومن ثم فإن تداول الأموال سواء في نشأتها ثم احتساب حق الله فيها من أجلها إلى مستحقيها من الفئات التي حددتها الشريعة، هي

تصرفات للمسلمين، فالمال العارض ورد في القرآن الكريم منسوباً إلى المسلمين تداولاً وتصرفاً فاقتضى الأمر تسمية البحث «الأموال عند المسلمين» ومن جانب آخر قدر صد التطبيق العملي لحركة الأموال بعض التغيرات التي ادخلها المسلمون على مصادر المال تحصيلاً وإنفاقاً وباتت هذه التغيرات منسوبة إلى المسلمين ويتبرأ الإسلام من تلك الأموال التي تحصل دون سند إسلامي أو تنفق في مصرف لم يقرره الإسلام، وتلك التعديلات وما تتطلبه من مناقشات حول صحتها وتوافقها مع الشريعة من عدمه يجب نسبتها إلى من قررها وليس للإسلام، وذلك حق وعدل من جانب وتنزيها للشريعة عن تصرفات قام بها مسلمون لا تتفق مع مبادئها من جانب آخر.

ولم يكن مقصدي من هذه الدراسة هو الحكم على ما استحدثه المسلمون من مصادر الأموال من حيث الحل والحرم، ولكن مقصدي هو عرض للأموال في أطوار الدولة الإسلامية المختلفة ومدى اتفاق مصادر تلك الأموال وأبواب صرفها مع ما شرعه الإسلام نصوصاً وما طبقه رسول الله ﷺ، وسوف يعنى المبحث الثاني من الفصل الأول بتوضيح طبيعة الأموال.



(٤) موضوع الدراسة

يعنى البحث الذي بين أيدينا بتوضيح طبيعة الأموال الشرعية ومصادرها وأبواب إنفاقها وتطور تعامل ولى الأمر مع هذه الأموال وذلك سوف يظهره الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فسوف يعنى بعرض معالجة علمائنا لموضوع الأموال من خلال أشهر المؤلفات لأشهر العلماء في موضوع الأموال ملتزماً في ذلك بالتسلسل التاريخي لهذه المؤلفات .

وسوف يكون الفصل الثالث معنياً بعرض واقع الأموال في زماننا الحاضر وما هو قائم من مصادرها الأصلية وما اعترى تلك المصادر من تغيرات، ثم عرض تصور لموارد الأموال ومصارفها بما يتمشى مع الواقع الحديث ومؤسسا على ما تحدده شريعة الإسلام ثم محاولة اقتراح منظومة تعنى بأموال المسلمين .

وبذلك يكتمل للبحث إحاطته بموضوع الأموال راجياً أن يكون هذا البحث بعثاً لدراسة الأموال التي كمننت في بيات طويل لم تتناولها العقول الإسلامية بالبحث والتأليف والمراجعة لحقبة طويلة واستدعاء هذا الموضوع إلى ساحة البحث سوف يخرج جواهر المعارف من أصحاب الفضل والفضيلة فقهاءنا وعلمائنا كما يلهب حماس الباحثين لإثراء موضوع الأموال حتى يغدو علماً قائماً بذاته أصلاً ونصاً وتطبيقاً مستنداً إلى فقه يلاحق النصوص والبحوث والآراء ليحل منها ما يستحق ويتفق مع الشريعة الإسلامية ويجنب ما لا يتفق معها بالتحريم، وما بين الحل والحرمة مساحات تتسع لمراتب أخرى الاستحسان وتحقيق مقاصد الشريعة في المصالح المرسلة.

احتسب عند الله جهداً بذل، قاصداً به مرضاته عز وجل آملاً أن يكون علماً ينتفع به تجرى على حسناته، داعياً المولى سبحانه وتعالى أن يكون ما بذل من جهد مستحقاً للأجرين.

الفصل الأول

طبيعة الأموال — مصادرها — أبواب إنفاقها — تطورها

- مقدمة
- المبحث الأول : تعريف بالمال موضوع الدراسة
- القسم الأول: الأموال التي ما كان منها لرسول الله ﷺ خالصاً دون الناس
- القسم الثاني : الأموال التي تليها الأئمة للرعية
- أقسام الموارد المالية
- القسم الأول: الموارد الدورية
- القسم الثاني: الموارد غير الدورية
- المبحث الثاني: تطور مصادر الأموال مع الأطوار المختلفة للدولة الإسلامية

البَصَائِرُ

طبيعة الأموال - مصادرها - أبواب إنفاقها - تطورها

مكتبة

كان موضوع أموال المسلمين الشاغل الأكبر للدولة الإسلامية وخلفائها طيلة الفترة التي قامت فيها بالسهر على تحقيق الأهداف السامية للإسلام وعلى رأسها تدعيم قوة الدولة والحفاظ على أمنها والعمل على نشر الشريعة في كل بقعة من أرض الله يمكن الوصول إليها، بالإضافة وبالتوازي تحقيق أعلى الخدمات لكل مواطن يحيا في ظل الدولة مسلماً كان أم كتيباً ومعاهداً لا يفرق الإسلام بين معتنقيه وبين أصحاب الديانات والعقائد الأخرى، في حق المواطنة، ذلك الحق المكفول للجميع من حيث تأمين الفرد على ماله ودمه وعرضه ولتحقيق ذلك يفرض الإسلام على أتباعه حماية الدولة والمقيمين فيها من كل الأديان، من غزو الأعداء ومن أية اعتداءات خارجية به لإضافة إلى صيانة الأمن الداخلي وما تتطلبه تلك الأعمال من بذل وتضحية بالنفس والمال، ولم يفرض الإسلام شيئاً من ذلك على أصحاب الديانات الأخرى، وفي مقابل تضحيات المسلمين بالنفس والمال في سبيل أمان كافة القاطنين بدولة الإسلام، فرض الإسلام على غير أتباعه الجزية على الرؤوس والخراج على الأرض.

ويأتي الخلاف بين الأفراد بسبب عقيدتهم الدينية في الواجبات الدينية، فبينما يفرض الإسلام على أبنائه الجهاد في سبيل نشر الدعوة، لم يفرض هذا الواجب على غير المسلمين واكتفى بالإسهام المقرر عليهم في شكل جزية.

ولفظة جزية - كما جاءت في قواميس اللغة^(١) - من مادة جزي ومن مشتقاتها:

الجازية: الثواب

جزي عنه: قضى

اجزى كذا عن كذا: قام مقامه

أجزى عنه: أغنى عنه

الجازى: يقال هذا رجل جازيك من رجل: حسبك وكافيك وتدور معاني كل المشتقات حول الجزء.

أما المعنى الاصطلاحي في الشرع فجاءت الجزية بمعنى ما يؤخذ من أهل الذمة ولا أجد تعارضاً بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، ذلك أن الجزية التي يدفعها غير المسلمين ما هي إلا جزاء عليهم يغني عن قيامهم بواجب الجهاد الذي يقوم به المسلمون، وتكفل الجزية لهم التمتع بالحماية والأمان ولا احسب من ذهب بمعنى الجزية انه جزاء على كفرهم وعدم دخولهم الإسلام انه بمنأى عن الوقوع في اللبس، فلا يمكن تصور جزاء دينياً على الكفر الذي يجازى عليه الكافر في الآخرة والذي يحاسبه عليه الله عز وجل وليس لعبد أن يأخذ ما اختص الله به نفسه، غير أن سداد الجزية يتضمن جزاءً نفسياً يتمثل في أن دافع الجزية يسددها وهو صاغر أي ممتثل دون أن يكون له حق الرفض أو الاستبدال.

ولعل استقامة معنى الاصطلاح الشرعي مع المعنى اللغوي وبواقعها يقيم الدليل على القصد بأن الجزية جزاء يغني عن القيام بالجهاد.

ولا اشك لحظة في أن الشريعة التي اتسعت أحكامها للتسامح مع غير

(١) المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية والقاموس المحيط للفيروز أبادي

معتنقيها بل والتي دعت أحكامها إلى دعوتهم إلى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة والجدل بالتي هي أحسن، والتي أظلت أصحاب الديانات بحماية دور عبادتهم وحرمت الاعتداء على أموالهم أو أعراضهم أو أنفسهم، تلك الشريعة بالتأكيد لا تهدف إلى فرض عقاب دنيوي مادي على من لم يعتنق دين الإسلام.

ولو أن الجزية هي عقاب على الكفر لما سمح لكافر فقير أو عاجز أو مسن برفع الجزية عنه، لأن الكفر سلوك ينبع من اعتقاد غير سوى لا يشفع فيه الفقر أو العجز أو الهرم.

إن إغراء الإسهاب في الشرح والإطناب في العرض لن يأخذاني إلى غير الغرض من هذا البحث ولسوف اعرض في هذا الفصل، مبحثين، يختصر كل منهما بجانب من جوانب الأموال وذلك على الوجه التالي:

المبحث الأول: تعريف بالأموال موضوع البحث وطبيعتها ومصادرها وأوجه صرفها

المبحث الثاني: تطور مصادر الأموال مع الأطوار المختلفة للدولة الإسلامية

المبحث الأول تعريف بالمال موضوع الدراسة

لم تتعرض بعض أشهر الكتب المتخصصة^(١) في دراسة المال لتعريف محدد يشمل المال بكل وجوهه ولكنها تعرضت بإعجاز وبالتفصيل لأحكام الأموال التي تليها الأئمة للرعية^(٢) وكان القصد السامي وراء هذه المؤلفات بيان الوجوه الأصلية لموارد الأموال وأوجه إنفاقها ثم معالجة الفروع التفصيلية، إما نقلاً عن المصادر المعتبرة أو اجتهاداً على أسس فقهية، غير أن أبا عبيد القاسم بن سلام أورد في كتاب الأموال تقسيماً للأموال يوضح طبيعة المال لكل قسم وصنّف الأموال في قسمين هما:

الأول: الأموال التي ما كان منها لرسول الله ﷺ خالصاً دون الناس وهي:

- ١- ما أفاء الله على رسوله: من المشركين مما لم يوجف (يتحرك) المسلمون عليه بخيل ولا ركاب وهي فذك (محركة).
- ٢- الصفي: الذي كان رسول الله ﷺ يصطفيه من كل غنيمه يغنمها المسلمون قبل أن يقسم المال.
- ٣- خمس الخمس: بعدما تقسم الغنيمه وتخمس.

(١) كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف . صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان . المتوفى سنة ١٨٣ هـ .
 كتاب الخراج للإمام يحيى بن آدم القرشي . المتوفى سنة ٢٠٣ هـ .
 كتاب الأموال للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام . المتوفى سنة ٢٢٤ هـ .
 كتاب الاستخراج لأحكام الخراج . للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى ٥٧٩٥ هـ .

(٢) كتاب الأموال لأبي عبيد بن سلام .

الثاني: الأموال التي تليها الأئمة للرعية وهي:

١- الفئ والخمس والصدقة.

والفئ ينقسم إلى:

أ : الجزية وهي على رقاب أهل الذمة.

ب : الخراج وهو على رقاب الأرض التي فتحها المسلمون

وبقيت في حيازة أصحابها مقابل سداد ما يتفق عليه.

٢- فتح الأرض تؤخذ عنوة وهي من الغنيمة ولو فرض عليها

خراجاً فهي من الفئ.

كان ذلك تصنيف أبو عبيد في كتاب الأموال.

ثم أورد الأستاذ عبد الوهاب خلاف^(١) تعريفاً للسياسة الشرعية

المالية للدولة «بأنها تدبير مواردها ومصارفها بما يكفل سد النفقات التي

تقتضيها المصالح العامة من غير إرهاق للأفراد ولا إضاعة لمصالحهم

الخاصة» ثم قسم الموارد المالية إلى قسمين:

الأول: موارد دورية: يجبى منها الإيراد في مواعيد معينة من السنة

وتتمثل في:

الزكاة - الخراج - الجزية - العشور^(٢).

الثاني: موارد غير دورية وهي:

خمس الغنائم - خمس المعادن - الركاز - تركة من لا وارث له - مال اللقطة -

كل مال لم يعرف له مستحق معين من الأفراد.

(١) كتاب السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية الطبعة

الرابعة سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢) العشور أى العشر على الأراضي التي فتحها المسلمون وتركت في أيدي أصحابها وصالحوا على

العشر من ناتج الأرض. وهذا الرأي من اجتهادات عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد حدد الإسلام مصادر المال العام كما حدد الصرف من كل مصدر وفقاً لقاعدة التخصيص التي بموجبها يتم تخصيص إيراد معين للإنفاق منه على وجوه معينة بتحديد واضح وذلك على الوجه التالي :

- ١- الصدقة: وهى الزكاة المفروضة وتستحق في كل مال عارض على اختلاف أشكال وجوده فتشمل الأموال الواجب فيها الزكاة، الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم والحب والثمار وعُنى الفقه الإسلامي بتحديد وعاء الزكاة ومقدارها وتصرف حصيلة الصدقة على الثمانية المستحقين والذين ورد ذكرهم في الآية ٦٠ من سورة التوبة ويلحق بالزكاة الصدقات الاختيارية حيث تتسع لفظة الصدقة لتشملها .
- ٢- الفئ: ويطلق على كل ما اجتبي من أموال أهل الذمة ويأتي الفئ على نوعين:

أ - على الأشخاص . وهى الجزية .

ب - على الأراضي . وهو الخراج .

وتصرف حصيلة الفئ على رواتب الولاة والقضاة والعلماء والجنود والصرف على إنشاء وصيانة المرافق والخدمات العامة ويستفيد من أوجه الصرف هذه كل مواطن يعيش على أرض الدولة الإسلامية بصرف النظر عن لونه أو ديانته .

- ٣ - تركة من لا وراث له ويلحق بها التركة التي لا وراث فيها غير احد الزوجين حيث ينال الوارث نصيبه تاركاً باقى التركة دون وريث .

ويستخدم هذا المصدر من مصادر المال العام في علاج المرضى الفقراء وأكفان الموتى الذين لا مال لهم ونفقة اللقيط والإنفاق على العاجز عن التكسب الذي ليس له من يجب عليه نفقته .

وسوف نعننى الدراسة في موضع قادم - إن شاء الله - بإبراز تفاصيل

دورتي المال العارض بالنسبة للأفراد والمال العارض العام وإبراز أثر الدوريتين على الفرد وعلى المجتمع.

(١) العشور أي العشر على الأراضي التي فتحها المسلمون وتركت في أيدي أصحابها وصالحوا على العشر من ناتج الأرض - وهذا الرأي من اجتهادات عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إن التعريفات والتقسيمات السابقة للمال وما زحرت به كتب الفقه في شأن المال إنما ارتكزت على ما ورد بالكتاب والسنة في المقام الأول وتناولت ما طرأ على المال من أمور استجدت نتيجة لاتساع الدولة الإسلامية خصوصاً إبان خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزيادة الأموال واختلاف طبيعة البلدان التي فتحها الله للمسلمين من حيث الموارد المالية للدولة وأوجه الإنفاق، ثم ما طرأ على الحكام الذين تخلوا عن التقشف الذي كان عليه الخلفاء الراشدون واتجاه الحكام إلى طيب العيش ورغده، وسعيهم إلى تملك الأموال والضياع بل والبذخ في مظاهر الولاية والسرف في عطايا الأقارب والأصهار، وكان الولاة قدوة لعلمهم فما لبثوا أن قلدهم في المظهر والمخبر.

وكان لذلك التحول في المضمون وفي السلوك أثاره الواضحة على موارد الدولة فاستحدثت الولاة والوزراء موارد جديدة إما من ابتكارهم وفي أغلب الأحوال كانت تقليدا لما كان يجري في الدول الأخرى وعلى الأخص الدولة الفارسية والدولة الرومانية وكان استحداث الموارد يتم في غيبة من رأى العلماء والفقهاء فوق المحظور بإقرار موارد تخالف شريعة الإسلام وتقع في نطاق الحرمة.

ولم تُسدل الحرمانية رداءها على الموارد وحسب وإنما كست كثيراً من أوجه الإنفاق وجاء زمان ينفق فيه المال على المادحين بالشعر أو النفاق

والتزلف، أكثر وأسخر مما ينفق على صلاح الرعية، وصارت الأولوية في الإنفاق من مال المسلمين إلى تدعيم كراسي الحكم والإنفاق لشراء الدعم والتأييد.

ولا يخلو الأمر من اجتهادات صائبة لتلبية الحفاظ على أموال المسلمين وترشيد الإنفاق منها، وكان لهذه الاجتهادات الأثر البالغ في حماية المال وفعالية الإشراف على الموارد والإنفاق وتنظيم العلاقة بين ولاة الأمصار المفتوحة ووحدات الحكم المركزية.

وصحب هذه المراحل التباعد عن القواعد الأساسية في جمع المال من العدالة والرحمة وإدراك التوازن بين المصلحة العامة ومتطلباتها ومصلحة أولئك الذين يؤدون فرائض التمويل بحث تكفي الموارد لتحقيق الصالح العام وسد حاجات المحتاجين دون إجحاف أو عسف أو إرهاب لأصحاب الأموال.

ومن أسباب تردى القيم والتباعد عن السلوك القويم في تحديد الموارد المالية ومقاديرها وكذلك القواعد الأخلاقية في أساليب الجباية، استعمال العجم وموالاتهم في إدارة شئون الدولة وعلى الأخص في أمور المال، هؤلاء الأعاجم بعيدون عن روح الإسلام وإن أسلموا، بجانب تأثرهم الشديد بثقافة أقوامهم وما جبلوا عليه من الاستهانة بحقوق الرعية وعلى الأخص في العدل والرحمة.



المبحث الثاني

تطور مصادر الأموال مع الأطوار المختلفة للدولة الإسلامية

١- كانت الموارد المالية لعهد رسول الله ﷺ تقصر على الغنائم والصدقات والجزية التي تصالح عليها أهل الكتاب. وكانت حصيلة كل مورد تصرف على الأوجه التي خصص لها توقيفا كما وردت في الآيات، وكان الصرف يتم في نفس وقت التحصيل، بحيث لا يتبقى أي فضل يدخر لقادم الأيام لذلك لم تكن هناك ضرورة لوجود أماكن تحفظ فيها الأموال، ولم يكن هناك نظام لتدوين أسماء المستحقين وتخصيص كل منهم وما يدل على استلامه النصيب الذي تعين له، فكان رسول الله ﷺ هو العدل ذاته وكانت نفوس المسلمين آنذاك عامرة بالإيمان، قانعة بما قسم لها، زاهدة في عروض الدنيا يكفيهم القليل لسند أشد حاجياتهم ضرورة، مقتدين بالأسوة الحسنة ﷺ.

٢- ولم يكن لأبي بكر^(١) الصديق ثاني الاثنين في الغار، المحب للرسول، المتأسي به، والصاحب الصديق في كل الأحوال، أقول لم يكن له إلا السير على نهج الرسول دونما اجتهاد، إذ لم يطراً طيلة خلافة أبي بكر ما يستوجب الاجتهاد لتخريج حكم شرعي لم يكن قائماً حال حياة النبي ﷺ، ومن إقتدائه ﷺ بكل ما فعل الرسول، لم يحس المسلمون إلا بامتداد لما عهدوه من النبي في كافة مناحي حياتهم ولم تكن مقالاته الشهيرة المتواترة بصحيح النقل كابراً عن كابر في شأن المرتدين الذين ما كادوا يعلمون بوفاة الرسول ﷺ حتى امتنعوا عن إخراج الزكاة، فإذا بالهأدئ لين الجانب يشور

(١) أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تولى الخلافة من سنة ١١ هـ حتى سنة ١٣ هـ.

لله قائلاً: «والله لو حرموني عقال بعير كانوا يؤدونه لمحمد ﷺ لمحاربتهم من أجله»، ولإكمال صورة الصديق المتبعة لصاحب الرسالة، أشار عمر بن الخطاب رضى الله عنه عليه في موقف رافضي الزكاة أن يؤخر محاربتهم ريثما يفرغ جيشا المسلمين من محاربه الروم والفرس، ثم يعمل في شأن المرتدين ما يوجبه الإسلام من قتالهم، وإذا باللين رقيق الحاشية يواجه الفاروق صاحب الشخصية التي جبلت على الحق في شجاعة لا يثنيها مبرر ولا يرد بأسها مهادنة، في وقعة رائعة قائلاً في حزم وعزم «أجبار في الجاهلية خوار في الإسلام يا عمر» لذلك كان عهد أبي بكر رضى الله عنه والذي امتد قرابة العامين، استمراراً لنفس القواعد المسيرة لشئون الأموال حال حياة رسول الله ﷺ ولم يطرأ جديد على مصادر الأموال أو أبواب صرفها، حتى إنه لما مات رضى الله عنه لم يجدوا في داره من أموال المسلمين سوى دينار واحد كان قد سقط من غرارة.

٣- (أ) شهد عهد عمر^(١) بن الخطاب توسعات في حدود دولة الإسلام ففتح الله على المسلمين الشام ومصر وفارس وبلغت موارد الدولة من المصادر الشرعية أموالاً أوجبت أمرين:

الأول: ضبط الأموال في حركتها تحصيلًا وإنفاقًا، لذلك أنشأ عمر بن الخطاب ديوانا لضبط الدخل والإنفاق^(٢) وأحصى أرباب الاستحقاق ومقدار ما يستحق لكل منهم بالإضافة إلى وقت استحقاق الصرف لهم.

(١) تولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخلافة من سنة ١٣هـ حتى سنة ٢٣هـ.

(٢) أشار ابن خلدون في مقدمته (فصل في الجباية وسبب نقصها ووفورها صفحته ٣٤٢ وما بعدها) إلى أن خالد بن الوليد أشار على عمر بن الخطاب بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يدنون، فقبله عمر وقيل بل أشار عليه به الهرمزان لما رآه يبعث البعوث بغير ديوان فقبل له ومن يعلم بغية من يغيب عنهم^١ فإن من تخلف أدخل بمكانه.

وكان السبب المباشر لإنشاء الديوان هذا أن أبا هريرة رضي الله عنه أتى بهال من البحرين فاستكثروه وتعبوا في قسمته، فسعوا إلى إحصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق.

الثاني: إقامة بيت تحفظ فيه أموال المسلمين^(١) سُمي بيت مال المسلمين، يحفظ فيه ما زاد من إيراد الدولة عن مصروفاتها للإنفاق منه على ما يطرأ من الحاجات وما يَجِدُ من المصالح.

(ب) فرض عمر بن الخطاب خراجاً على الأرض المفتوحة على أن تظل بأيدي أصحابها، ولم يتبع ما كان معمولاً به من قسمة أربعة أخماسها على المجاهدين الغازين، والخمس للوجوه التي حددتها الآية (٤١) من سورة الأنفال، وعلّة ذلك أنه إذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما الذي تُسدُّ به الثغور؟ وقد رأى عمر بن الخطاب حبس الأرضين بعلوجها ووضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتي بعدهم وقال عمر أريتكم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها، أريتكم هذه المدن العظام، كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بد لها من أن تشحن بالجيوش وإدراة العطاء عليهم فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج؟.

(ج) فرض عمر بن الخطاب العشور^(٢) على عروض التجارة الواردة إلى البلاد الإسلامية والصادرة منها وقد أسس عمر رضي الله عنه هذا الفرض على معاملته المثل في البلدان الأخرى والمساواة بين التجار وأموالهم في المعاملة بالبلاد الإسلامية وغيرها.

ذلك ما اجتهد فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو الفاروق ربيب

(١، ٢) كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف.

العدل، حامل لواء صالح المسلمين، الناظر إلى المستقبل من خلال إمام فذ بالحاضر، القائم على ملاحقة توسع الدولة الإسلامية بالنظم والضوابط التي تكفل توحيد النظم في البلدان التي فتحها الله على المسلمين لتجسيد المساواة واقعاً، ووضع القواعد التي تكفل العدل قائماً في كل الأرجاء لكل رعايا البلدان المفتوحة.

(٤) وفي عهد عثمان بن عفان^(١) وعلي بن أبي طالب^(٢) رضي الله عنهما، سار الميل على درب ما استقر من نظم وما استتب من قواعد وكانت دولة الخلفاء الراشدين بعامة تتمتع بحالة طيبة ومرضية ومرد ذلك إلى :
(أ) أن الإيراد كان كثيراً وكانت المصروفات سرشدة ذلك أن عطاء الولاة كان على قدر الحاجة وكان الجند مجاهدين لنصرة دين الله يدينون للبدواة خلقاً ومسلماً بكفيهم القليل.

(ب) كان الخلفاء متعففين يأخذون من أموال المسلمين ما يحق لهم العيش في مستوى الكفاف وبالتالي كان عماهم على الأمصار يحذون حذوهم ولهم فيهم القدوة والنبراس ويتحسبون لما قد يصيبهم من غضب الخلفاء إذا ما أسرفوا في النفقة من مال الدولة أو إن هم تحاذلوا في جباية الأموال الشرعية.

وكان لهذين السببين أثرهما البالغ في بلوغ الحالة المالية درجة عالية من تحقيق أهداف الدولة المسلمة لأن الزيادة في أبواب الموارد ترهق كاهل الرعية من مسلمين وذميين وفي ذات الوقت دون الإخلال بالتزامات الدولة المسلمة تجاه رعاياها فحقهم في رعاية وسد حاجاتهم، ونصرة الدين

(١) تولى علياً من عثمان رضي الله عنه الخلافة من سنة ٢٣هـ حتى سنة ٣٥هـ.

(٢) تولى علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافة سنة ٣٥هـ حتى سنة ٤١هـ.

بما يتطلبه من إنفاق على الفتوحات وتوطيد أركان دولة الإسلام في البلدان التي فتحها الله على المسلمين .

(٥) في عهد الدولة الأموية^(١): كان الراشدون يعيشون حياة البداوة في المدينة هذه الحياة التي تعنى البساطة في المعيشة ومتطلباتها كما تتسم بالوضوح في الفكر دون مداراة أو التفاف حول المعاني بالألفاظ كما تتميز الحياة البدوية بالصرامة والصرامة دون مجاملة على حساب حق أو حقيقة وتبدل الحال بعد قيام الدولة الأموية^(٢) حيث انتقلت الدولة من البداوة إلى الحضارة ومن نظام الخلافة إلى نظام أقرب إلى الملكية ومن نظام البيعة الحرة عند اختيار الخليفة إلى نظام البيعة بالإكراه ثم بنظام التوريث واختيار ولي العهد وتطلب النظام الجديد ظهور الحاكم في أبهة منافسا كسرى فارس وإمبراطور الروم وأصبحت هيئة الحكم قرينة المظهر الفخم، وتبع الولاة وعمال الأقاليم نموذج الخليفة في مظهره وفلسفة حكمه فاستتبع ذلك زيادة نفقات سدنة الحكم وكان معارضو الأمويين من الهاشميين والخوارج^(٣)، سبباً في كثرة الحروب الداخلية.

وما يستتبع ذلك من زيادة النفقات الدولة، ولم يقابل تلك الزيادة الرهية في المصروفات زيادة مماثلة في الإيرادات الشرعية مما ساهم - بجانب رغبة الخلفاء وحاشيتهم وذويهم من الأقارب والأصهار في زيادة أموالهم الخاصة والتنافس في اقتناء الضياع والقصور والمجوهرات والجواري والقيان - في الخروج عن الموارد الشرعية سواء في مصادر الأموال أو أسلوب الجباية وتمثل ذلك بصفة أساسية في:

(١، ٢) من سنة ٤١ هـ حتى سنة ١٣٢ هـ.

(٣) كتاب السياسة الشرعية - عبد الوهاب خلاف.

(أ) زيادة الخراج على الأراضي التي صولح عليها أهلها، وزيادة الجزية الأمر الذي يناقض العهد.

(ب) فرض ضرائب على الأرض الخراب.

(ج) فرض هدايا على الذميين في عيد النيروز.

(د) فرض ضرائب على مرور السفن بالموانئ.

(هـ) فرض ضرائب على الأسماك في عهد مروان بن محمد على أرمينيه.

وقد استخدم الولاة القسوة في تحصيل هذه الضرائب وعدم مواءمة وقت التحصيل لظروف من تقع الضرائب على عاتقهم الذين ناءوا بأعباء الضرائب الثقيلة ولم تؤد الضرائب الجديدة أو أسلوب القصر في الجباية إلى تحقيق توازن مالي للدولة مما أدى إلى إهمال المصالح العامة والخدمات أدى بالتالي إلى نفور الناس من دوله الأمويين فشاع بين الدعاة استخدام سوء الأحوال ونفور الرعية في الدعوة لإسقاط دولة بني أمية.

(٦) في عهد الدولة العباسية^(١): لطول عهد حكم العباسيين اختلفت الأموال من حيث فرض الضرائب أو أسلوب جبايتها وأستطيع أن أحدد حركة الأموال في فترتين هما:

(أ) في بداية عهد الدولة العباسية كان هم الخلفاء بدءاً بأبي جعفر المنصور التغاف الرعية حولهم بالقضاء على مظالم بني أمية، فوجهوا عنايتهم إلى الأموال وشددوا الرقابة على الجباة حتى لا يجوروا فأخذت الأحوال تتحسن ونالت المصالح العامة للرعية حظاً من اهتمام الولاة وتوجت هذه

(١) تاريخ الدولة العباسية من سنة ١٣٢ هـ ضحى الإسلام - الأستاذ/ أحمد أمين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة ١٩٩٧ م.

الفترة بحكم هارون الرشيد^(١) الذي كلف قاضيه أبا يوسف^(٢) - أحد صاحبي الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بوضع نظام شرعي يتبع في جباية الأموال الشرعية لا ظلم فيه لأرباب الأموال ولا إهمال للمصالح العامة فوضع كتابه الشهير «الخراج» وهو دستور عادل رد أمور الأموال لأصولها الشرعية وسار عليه الرشيد واللافت للنظر انه ياتباع السياسة الشرعية للأموال سواء في فرضها أو في أسلوب جبايتها ازدهرت الأحوال المالية وزادت الثروة سواء للدولة أو للأفراد حتى إن أخبار الثراء في تلك الفترة لا تكاد تصدق.

(ب) عندما أصاب الضعف الدولة العباسية وكثرت الحروب الداخلية أصاب الأموال ما أصابها في عهد الدولة الأموية من عدم مراعاة نظام أو مصلحة عامة سواء في فرضها أو في جبايتها وصاحب هذا الضعف انقسام الدولة الإسلامية إلى عدة دول وكان لكل دولة نظامها المالي الذي يقرر الموارد ومقدارها ويحدد بنود النفقات ومقدارها، بالرغم من اختلاف النظم في الدويلات إنما كان يجمعها الخروج على السياسة المالية الشرعية سواء على جانب الموارد أو جانب النفقات أو حتى جانب أسلوب الجباية . كنت أريد أن أكون حفيماً بشرح تفاصيل ما أجملت ولكنني أرجأت ذلك إلى فصل مستقل قادم، وذلك لكي أفسح المجال للحقيقة باتت واضحة من العرض السابق وهي:

«إن قوة الدولة الإسلامية تنبع من التزامها بالنظام المالي الشرعي في جوانبه الثلاثة:

(١) هارون الرشيد من سنة ١٧٤هـ إلى ١٩٧هـ.

(٢) القاضي أبو يوسف المتوفى سنة ١٨٣هـ.

- أ- الالتزام بالموارد الشرعية.
 - ب- الالتزام بأسلوب الجباية الشرعي.
 - ج- الالتزام بالإنفاق في الوجوه الشرعية.
- عند ذلك تنهض الدولة الإسلامية ويعمها وشعبها الرخاء والثراء
ومعه تأتي القوة والمنعة».



الفصل الثاني

كيف عالج علماءنا موضوع الأموال

- مقدمة
- المبحث الأول: عرض لكتاب الخراج - للقااضي أبي يوسف
- المبحث الثاني: عرض لكتاب الخراج - ليحيى بن آدم القرشي
- المبحث الثالث: عرض لكتاب الأموال
- للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام
- المبحث الرابع: عرض لكتاب الاستخراج لأحكام الخراج
- للإمام الحافظ أبي الفرج بن أحمد بن رجب الحنبلي
- المبحث الخامس: عرض لمعالجات العلماء لموضوع الأموال - في ثانيا
- كتبهم غير المخصصة لعلم الأموال - نماذج مختارة:
- أولاً: كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري -
الأستاذ آدم ميتز
- ثانياً: كتاب السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في
الشئون الدستورية والخارجية والمالية - للأستاذ عبد
الوهاب خلاف
- ثالثاً: كتاب أهل الذمة في الحضارة الإسلامية - للأستاذ حسن
الميتي
- رابعاً: كتاب المقدمة - لابن خلدون

الفصل الثاني

كيف عالج علماءنا موضوع الأموال

مقدمة

احتاج موضوع هذا الفصل إلى مطالعة كتب تعالج موضوع الأموال، خلفها علماء أفذاذ نقلوا الفكر الإسلامي بعامه وتطبيقات الشريعة الإسلامية بصفة خاصة، من مجرد أفكار في ضمير المفكرين إلى مدونات في صحائف وكتب وأسفار تراوحت بين مجلدات وكتيبات ولكنها جميعاً تحمل عبقرية من كتبها وعلمه لتكون منهلاً للأجيال المتعاقبة ترعى ظمأ الساعين للعلم، وتطفأ عطش المتطلعين للمعرفة.

وكان على أن اختار الكتب التي عنيت بمعالجة ودراسة الأموال والتي رأيت إتماماً للفائدة، وتوفير الجهد من يتوجهون لدراسة هذا الفرع من تراث الحضارة الإسلامية في البحث عن المراجع، ولعرض أساس يمكن أن نبني عليه بحثاً لعلم خبا لوقت طويل، هذا العلم يعتبر ركناً هاماً بل وأساسياً في تثبيت أركان المجتمع الإسلامي دولة وأفراداً.

إن علم الأموال يهتم بالموارد التي فرضها الإسلام لصالح شئون الدولة ومصالح المسلمين العامة وصالح الأفراد في المجتمع المسلم، كما يهتم هذا العلم بالمصارف التي حددتها الشريعة استهدافاً لتحقيق صالح الفرد والجماعة.

وقد رأيت أن اعرض أهم المراجع المعروفة والمتخصصة التي عرضت موضوع الأموال والتي صنفها كبار العلماء المشاهير، وبطبيعة

الحال هناك من الكتب ما لم يصل إلى علمي وهناك أيضاً من الكتب ما تناول موضوع الأموال ولكن ضمن موضوعات أخرى، وما اخترته يعتبر مراجع متخصصة يجمعها سمات مشتركة أهمها :

- ١- أنها لفقهاء مشهود لهم ويحتلون الصدارة في سجل العلماء
 - ٢- أن مؤلفيها مختلفي الانتماء للمذاهب الأربعة حتى يمكن التعرف على فكر كل مذهب في معالجة الأموال
 - ٣- أنها مراجع متخصصة في معالجة الأموال ولم يداخلها معالجة لأي موضوع آخر.
 - ٤- أنها ظلت نبعاً لمن يروم علم الأموال لقرون طويلة مما اكسبها حجة ومصداقية. لم ينل منها أي عالم أو يشكك فيها تحويه من علم أي باحث أو أي متخصص.
- وما اخترته من كتب لأعرضها في هذا الفصل هي:
- أولاً: كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف المتوفى سنة ١٨٣ هجرية أحد صاحبي أبو حنيفة النعمان.
- ثانياً: كتاب الخراج للإمام يحيى بن آدم القرشي المتوفى سنة ٢٠٣ هجرية من أقران الإمام الشافعي.
- ثالثاً: كتاب الأموال للإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هجرية.
- رابعاً: كتاب الاستخراج لاحكام الخراج للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هجرية.
- ولا بد أن أقرر أنني لم أستطع التوصل إلى نسخة من كتاب الخراج.

فإن الكتاب الذي تكرر ذكره كثيراً كمرجع في كتب مختلفة وأقرر

أيضاً أنني افتقدت أي مؤلف متخصص في مجال الأموال صدر خلال الفترة من ٧٩٥ هجرية وحتى سنة ١٣٤٤ هجرية التي صدر فيها كتاب السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية للأستاذ المرحوم عبد الوهاب خلاف ولم يكن الكتاب متخصصاً في دراسة الأموال وإنما عالج الكتاب موضوع الأموال ضمن موضوعات أخرى كما يتضح من عنوان الكتاب.

وأعود إلى المراجع الأربعة وأوضح أنها كتب تصنف على أنها فقه الأموال لذلك سوف يقتصر عرضي لهذه الكتب على ما ورد بها من تحديد لمصادر الأموال وتقسيماتها وكذلك أوجه الصرف منها والقواعد التي تؤثر على الموارد أو الإنفاق، ولا أحسب أنني مطالب بعرض الآراء والأحكام النكثية المتعلقة بالأموال فذلك موضوع آخر مستقل له رجاله وعلماءه.

رحم الله أولئك العلماء وأثابهم عنا خير الجزاء ونفعنا بما خلفوا من علم، أن نظرة على الظروف التي أحاطت بهم وهم يكتبون مؤلفاتهم، جلسة القرفصاء على ضوء مشعل يوقد بالزيت مع ما يصاحب شعلته من دخان وسناج، والكتابة على رق بمداد يغمس فيه مرود من بوص أو خشب أو ريش طير، أين ذلك منا... نجلس على مقاعد وثيرة في ضوء مصباح كهربى نتحكم في الضوء واتجاهه في جو يتحكم في درجة حرارته جهاز مكيف للهواء، وأشعر بالتصاغر عند مقارنه ما ألفوه وكتبوه وما خلفوه لنا من علم بما نكتبه ونفاخر به.

المبحث الأول

عرض لكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف

صنف هذا الكتاب العالم الفقيه القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري صاحب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ولد أبو يوسف سنة ١١٣ هـ بالكوفة وتوفي سنة ١٨٢ هـ. وقد صنف كتاب الخراج في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري بناء على طلب من أمير المؤمنين هارون الرشيد الخليفة العباسي الخامس والذي ولي الخلافة من ١٧٠ هـ إلى ١٩٣ هـ.

ويعتبر كتاب الخراج لأبي يوسف الرائد والعمدة في فقه الأموال ولم يصل إلى علمي أن سبقه مصنف في دربه، وجاء الكتاب بإحاطته وأسلوبه ونهجه انعكاساً صادقاً لما كان عليه مؤلفه من ثقافة واسعة وفقه ضاف وخبرة نهلهما من عمله قاضياً في عصر الخليفة المهدي وقاضياً للقضاة في عهد الخليفة هارون الرشيد.

ولقد كان تلقيه العلم في مدرسة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان مؤسس مدرسة الرأي، ثم التحاقه بمعية إمام أهل السنة الإمام مالك فأخذ عن الحديث والفقه، أثراً بالغاً في تكوين بنائه الفقهي المتوازن بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث.

وكان عصر الخليفة هارون الرشيد مزدهراً نمت فيه الدولة الإسلامية وكثرت أموالها الأمر الذي أراد معه الرشيد العمل على التلصص جباية الخراج وغيره من موارد بيت مال المسلمين حتى لا يقع حيزهم على الرعية ولا يثقل كاهلهم بأعباء لا يفرضها الإسلام ولا يوجبها شريعته فكان للخليفة ما أراد عندما تلقى من قاضي

قضاته رداً علي أسئلة كثيرة كتبها الرشيد إليه وجاءت الإجابة في رسالة عظيمة ^(١) الشأن هي بذاتها كتاب الخراج.

ولكتاب الخراج نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقمها ٦٧٤ (فقه) وقد طبع الكتاب بمطبعة بولاق سنة ١٣٠٢ هجرية، وقد تم نشر الكتاب بمعرفة دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان اعتماداً علي النسخة المخطوطة مع معارضتها بطبعة بولاق.

ويقع الكتاب في ٢١٧ صفحة من القطع الكبير وملحق به فهرس تقع في ٢٧ صفحة وبدأ الكتاب بخطاب من المؤلف إلي أمير المؤمنين هارون الرشيد، ثم موعظة المؤلف لأمر المؤمنين، ثم أحاديث ترغيب وحض علي طاعة الله ورسوله، ثم عرض موضوعات الكتاب في ٣٨ فصلاً تتضوع فقها وتنشر علماً، وجاءت فصول الكتاب غير مرقمة وإنما معنونة بموضوع سؤال ورد من الرشيد، ويزخر الكتاب بقواعد وأخلاقيات وسلوكيات لجباية الأموال وضعها رسول الله ﷺ وعلي نهجها أرسل الخلفاء - وعلي الأخص عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب - رسائل إلي الأمصار والولاة جماعها إقامة العدل ودفع المشقة عن من تُجنى منهم الأموال سواء كانوا من المسلمين أو غيرهم من أصحاب الديانات والملل الأخرى، كما تقيم مبدأ المواءمة والملاءمة.

ولم أكن أسعى في اتصالي بذلك المرجع الهام إلا لتجميع ما في الكتاب من مصادر أموال بيت المال وأبواب صرفها وتلمس القواعد التي سنّها الرسول ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وما خلفه لنا خلفاؤه الراشدون من قواعد تؤثر

(١) النظرية الاقتصادية في الإسلام - فكري أحمد نعمان - نشر دار القلم - توزيع الكتب الإسلامية بيروت نال البحث درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي المقارن بتقدير ممتاز من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

على حصيلة الأموال وعدالة الصرف منها، وتوخي الملاءمة والإنسانية في طرق جباية تلك الأموال.

وعرض أبو يوسف أنواع الأموال في كتاب الخراج مبوبة ومرتبة على النحو التالي:

(١) باب قسمه الغنائم

حددت الآية الكريمة رقم (٤١) من سورة الأنفال كيفية تقسيم الغنائم كما يلي: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَاقُ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾.

فعندما يصيب جيش المسلمين غنائم فيجنب منها خمسها ويوزع علي:

- | | | |
|-----------------|-----------------|-------------|
| (أ) لله والرسول | (ب) ذي القربى | (ج) اليتامى |
| (د) المساكين | (هـ) ابن السبيل | |

ولكل من الخمسة سهم واحد

أما الأربعة أخماس الباقية فتقسم على الجند الذين أصابوا الغنائم وتوزع كالاتي:

(أ) للفارس ثلاثة أسهم - سهان لفارسه وسهم له.

(ب) للراجل سهم واحد.

ويلحق بغنائم الحرب:

(١) كل ما أصيب من المعادن: (الذهب والفضة والنحاس والحديد) فيه الخمس وهذا الخمس يوضع في مواضع الصدقات^(١).

^(١) انظر المصنف الذي حددها القرآن للصدقات ما ورد في الآية (٦٠) من سورة التوبة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ

(٢) ما يستخرج من البحر من حلية وعنبر ففيه الخمس وهذا الخمس يوضع في مواضع الغنائم ويوزع علي الوجه السابق عرضه وكان للنبي ﷺ صفي يأخذه لنفسه من كل غنيمة قبل توزيعها وكانت الصفية إما فرس وإما سيف وإما جارية.

وقبل أن أترك هذا الباب أشير إلى ما ذكره أبو يوسف عن التغير الذي طرأ علي تقسيم خمس الغنائم ذلك أنه بوفاة رسول الله ﷺ، فقد سقط سهم لله وللرسول وسهم ذي القربى وقسم خمس الغنائم على الثلاثة الباقين: اليتامى والمساكين وابن السبيل.

(٢) فصل الفيء والخراج

قال أبو يوسف الفيء هو الخراج عندنا، خراج الأرض وبدأ الفصل بالرواية التي سأل فيها بلال وأصحابه، عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسمه ما أفاء الله عليهم من العراق والشام وقالوا «أقسم الأرضين بين الذين افتتحوها كما تقسم غنيمة العسكر» فأبى عمر ذلك عليهم وتلا عليهم آيات^(١) وقال «قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفيء، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء، ولئن بقيت ليلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه في وجهه، وقد رأيت أن أحبس الأرضيين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم، أرايتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها، أرايتم هذه المدن العظام - كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة

(١) الآيات ١٠٧ من سورة الحشر من أول ﴿مَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

ومصر - لا بد لها من أن تشحن بالجيش وإدارة العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج؟؟ فقالوا جميعاً الرأي رأيك.

وعلى ذلك فإن الخراج على ما تنتجه الأرض يصنف كما يلي:

(أ) الأرض التي فتحها المسلمون غنوة ويقدر خراجها بمقدار ما صولح عليه من تركت الأرض في أيديهم ولا يزداد عليه.

(ب) كل أرض أسلم أهلها عليها، فهي لهم، وهي أرض عشر.

(ج) أرض كل من لا تقبل منه الجزية^(١) ولا يقبل منه إلا الإسلام

أو القتل، وأرض عبدة الأوثان والمجوس، فأراضيهم أرض عشر.

(د) كل أرض للأعاجم قد ظهر عليها الإمام وتركها في أيدي أهلها فهي أرض خراج.

(هـ) إن قسمت الأراضي المفتوحة على من غنوها فهي أرض عشر. ويتضح مما تقدم أن الخراج يحتسب وفقاً لموقف من في يده الأرض من الإسلام:

فإن كان مسلماً وجب العشر من نتاج الأرض.

وإن كان غير مسلم وترك الأرض في يده وجب عليه الخراج وتحدد قيمته أرض الصلح.

٣) فصل في ذكر القطائع:

قال أبو يوسف رحمه الله «فأما القطائع من أرض العراق فكل ما كان لكسرى ومرزبته^(٢) وأهل بيته مما لم يكن في يد أحد».

(١) الأوثان من العرب وأهل الردة من الإسلام.

(٢) مرزبته جمع مرزبان وهو الرئيس عند الفرس والمرزبة، الرئاسة.

- وكان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أصفى من أهل السواد
- (أ) أرض من قتل في الحرب (ب) أرض من هرب
- (ج) أرض كانت لكسرى (د) كل أرض كانت لأحد من أهله
- (هـ) كل مفيض ماء (و) كل دير يريد (أجمة^(١))
- وكانت تلك الأراضي تقطع لمن يُقطعه الوالي ويرجع تحديد مقابل الاقتطاع إلى الإمام إن رأى أن يصير عليها عشرًا فعل أو أن يصير عليها عشرين، وإن رأى يصيرها خراجًا إذا كانت تشرب من أنهار الخراج.
- ويدفع المقطع له، الخراج وهو ما صولح عليه أهله إذا كانت الأرض قبل الاقتطاع خراجيه أو يدفع العشر إن كانت الأرض قد أسلم أهلها عليها.
- ومن أقطع أرضاً ولم يعمرها وتركها ثلاث سنين، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها.
- وبجانب القطائع كان ما يسمى بالطعمة، وهي الأرض التي تدفع إلى رجل ليعمرها ويؤدى عشرها وتكون له مدة حياته، فإذا مات ارتجعت من ورثته بخلاف القطيعة فتبقى لعقبه من بعده.
- ٤) فصل في موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرها:**
- إن الأرض التي افتتحت عنوة أو صولح عليها أهلها، وفي بعض قراها أرض كثيرة لا يرى عليها أثر زراعة ولا بناء لأحد..
- فإذا لم يكن في هذه الأرضيين:
- أثر بناء.
- ولا زرع.

(١) الأجمة: مكان تجمع الشجر.

- ولم تكن فيثاً لأهل القرية.
- ولا مسرحاً.
- ولا موضع مقبرة.
- ولا موضع محتطبهم.
- ولا موضع رعي دوابهم وأغنامهم.
- وليست ملكاً لأحد.
- ولا في يد أحد.

٥) فصل في الصدقات :

الصدقة في الإبل والبقر والغنم.

(أ) الغنم:

- * في كل أربعين شاة وحتى مائة وعشرين شاة.... شاة
- * إن زادت عن مائة وعشرين شاة وحتى مائتين... شاتان في كل أربعين شاة

- * إن زادت عن مائتين وحتى ثلاثمائة.....فثلاث شياة في كل أربعين شاة
- * فإذا زادت.....ففي كل مائة من الزيادة شاة وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة.

(ب) الإبل:

- في خمس من الإبل.....شاة
- وفي عشر.....شاتان
- وفي خمسة عشر..... ثلاث شياة
- وفي عشرين..... أربع شياة

- وفي خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين..... بنت مخاض^(١)
- فإن زادت عن خمس وثلاثين وحتى خمس وأربعين..... بنت لبون^(٢)
- فإن زادت عن خمس وأربعين إلى ستين..... حقه^(٣)
- فإن زادت عن الستين إلى خمسة وسبعين..... جزعة^(٤)
- فإن زادت عن خمس وسبعين إلى تسعين..... بنتا لبون
- فإن زادت عن تسعين إلى مائة وعشرين..... حقتان
- فإن زادت عن مائة وعشرين..... ففي كل خمسين حقه
- وفي كل أربعين..... بنت لبون

(ج) البقر:

- لاشيء في أقل من ثلاثين بقرة من البقر السائمة
- إذا كانت ثلاثين إلى تسعة وثلاثين..... تبيع جذع^(٥)
- إذا كانت أربعين..... مسنة^(٦)
- فإذا كثرت ففي كل ثلاثين..... تبيع جذع
- وفي كل أربعين..... مسنة

(د) الخيل:

لا شيء فيها لقول رسول الله ﷺ «تجاوزت لأمتي عن الخيل والرقيق»
 * أما بالنسبة للإبل والعوامل والبقر العوامل فليس فيها صدقة.

(١) ما دخل في السنة الثانية من أولاد الإبل.

(٢) بنت الناقة إذا استكملت السنة الثانية ودخلت في السنة الثالثة.

(٣) الحق من الإبل ما دخل في السنة الرابعة وأمكن ركوبة أو الحمل عليه.

(٤) ما استكمل أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة.

(٥) التبيع ولد البقرة والجذع الذي أتم أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة.

(٦) المسنة أي الهرمة.

* الجواميس والبخت^(١) بمنزلة الإبل والبقر وهي كمعز الشاه وضأنها.

* لا تؤخذ الصدقة من الإبل والبقر والغنم حتى يحول عليها الحول.

٦) فصل فيمن تجب عليه الجزية:

قال أبو يوسف «والجزية واجب على جميع أهل الذمة ممن في السواد وغيرهم من أهل الحيرة وسائر البلدان من اليهود والنصارى والمجوس والنصابين والسامرة ما خلا نصارى بني تغلب وأهل نجران خاصة، وإنما تجب الجزية على الرجال منهم دون النساء والصبيان:

- على الموسر ثمانية وأربعون درهماً.
 - وعلى الوسط أربعة وعشرون درهماً.
 - وعلى المحتاح الحراث العامل بيده اثنا عشر درهماً.
- يؤخذ ذلك منهم كل سنة وإن جاءوا بعرض قبل منهم مثل الدواب والمتاع وغير ذلك ويؤخذ منهم بالقيمة، ولا يؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر، وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «ولوها أربابها فليبيعوها وخذوا منهم أثمانها».
- ولا تؤخذ الجزية من المسكين الذي يُتصدق عليه، ولا من أعمى لا حرفة له ولا عمل، ولا من ذمي يتصدق عليه، ولا من مقعد، والمقعد والزمن^(٢) إذا كان لهما يسار أخذ منهما وكذلك الأعمى، وكذلك المترهبون الذين في الديارات إذا كان لهم يسار أخذ منهم وإن كانوا إنما هم مساكين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم لم يؤخذ منهم.
 - ولا يؤخذ من مسلم جزية رأسه إلا أن يكون أسلم بعد خروج السنة،

(١) البخت والإبل ذات السنمين وإحداها بختي.

(٢) مرضى بمرض يدوم زمناً طويلاً.

فإنه إذا أسلم بعد خروجها فقد كانت الجزية وجبت عليه وصارت خراجاً لجميع المسلمين فتؤخذ منه وإن أسلم قبل تمام السنة لم يؤخذ شيء من الجزية.

- ولا تؤخذ الجزية من الشيخ الكبير الذي لا يستطيع العمل ولا شيء له وكذلك المغلوب على عقله لا يؤخذ منه شيء.
- وليس في مواشي أهل الذمة من الإبل والبقر والغنم زكاة، والرجال والنساء في ذلك سواء.
- وليس في أموال أهل الذمة إلا العفو، وليس في شيء من أموالهم الرجال منهم والنساء زكاة، إلا ما اختلفوا به في تجارتهم فإن عليهم نصف العشر ولا يؤخذ من مال حتى يبلغ مائتي درهم أو عشرين مثقالاً من الذهب أو قيمة ذلك من العروض للتجارة.

(٧) فصل في العشور:

تضاف الأموال بعضها إلى بعض بالقيمة ثم يؤخذ:

- من المسلمين ربع العشر
- ومن أهل الذمة نصف العشر
- ومن أهل الحرب العشر

ذلك على كل ما مر به على العاشر وكان للتجارة

وتؤخذ على مائتي درهم فصاعداً وإن كانت أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء.

وأول من عشر من أهل الحرب هم أهل مَنبِج، ذلك بأنهم كتبوا لعمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «دعنا ندخل أرضك تجاراً وعشراً» فشاور عمر أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه به

وأمر العاشر بأن العشر سنوي قال «من مر عليك فأخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئاً إلى مثل اليوم من قابل، إلا أن تجد فضلاً».

ويصحبنا أبو يوسف من خلال مصنفه الرائد إلى دستور لجمع الأموال، يكشف في بنوده عن سماحة الإسلام وعمق النظرة التي تتسم بها نظرة أولى الأمر من المسلمين، فلم ينظر الخلفاء من بعد رسول الله ﷺ إلى الأموال باعتبارها مصدراً يؤمن للدولة موارد تيسر الإنفاق على شئون الحكم وتدعيم السلطة، وإنما كانت فلسفة الأموال عندهم تنبع من أنها شريعة أمر بها الله في كتابة أو سنة أرساها رسول الله ﷺ ويقع على كاهلهم إقامة تلك الشريعة بتحقيق أهدافها وترسيخ مبادئها في إطار أخلاقي تقع الإنسانية^(١) فيه موضع الصدارة، ولها الأولوية والأفضلية والنسب عن حصيلة مالية تملأ الخزائن أو توفر المتطلبات.

ولم يكن من بُد - في ظل الإسلام الذي جاء بتكريم للإنسان على سائر المخلوقات - أن يرعى النظام المالي للدولة المسلمة العناية بالإنسان - مسلماً كان أم كتابياً ذمياً أو حتى كان كافراً أو مشركاً فهو في كل الأحوال الإنسان المكرم.

وإذ يحتل الإنسان تلك المرتبة المتفردة في النظام المالي الإسلامي، إنما يُرسخ حقيقة أن أي نظام مالي عصبه الإنسان كمورد للأموال ومستهدف لتحقيق صالحه عند إنفاق الأموال وأي حيد عن تلك الحقيقة يجر النظام المالي إلى مهاوى الفساد والضياع والانسحاق لإيقاظ الفجور الكامن في النفس البشرية على حساب كمون التقوى في هذه النفس.

١ - عالمج الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه القيم «الخصائص العامة للإسلام» - الفصل الثاني من صفحة ٥٠ إلى صفحة ٩٤ خاصة الإنسانية للإسلام الطبعة الرابعة الناشر مكتبة وهبه ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

وذلك التردّي المهلك للإنسان هو ما يقربه إلى خصائص الشياطين
ويعده عن خصائص الإنسان وينسيه ما خُلِقَ من أجله ورسالته الأزلية في
عبادة الله وإعمار الكون.

وفي عود إلى ما جمعة أبو يوسف من مواد دستور الأموال عند
المسلمين، سوف أورد تلك^(١) المواد بحسب الترتيب المنطقي كما يلي :

(١) قواعد اختيار من يتولون الخراج.

(٢) قواعد التعامل مع أهل الخراج.

(٣) المأثورات من أقوال الولاة في شأن الأموال.

ولم تكن تلك القواعد والمواد المكونة لدستور الأموال من اجتهادات
القاضي أبو يوسف ولكن الفضل كل الفضل لهذا العالم الجليل والرائد
المتكمن من فنه، في تجميع القواعد بأسانيدھا موثقة ومرفوعة إلى من برءھا
وجلھم من خيار من تربوا وتعلموا في المدرسة المحمدية المباركة ثم نبوءوا
مواقع القيادة للدولة الإسلامية والتي لم تعد مقصورة على المدينة ومكة وما
حولھا وإنما غدت مترامية الأطراف، يستظلھا صنوف من عرب وأعاجم،
وينعم بعدھا وإنسانية الحكم فيها، ملأ ونحل من أصحاب كتب هوداً
كانوا أو نصارى ومن كافرين مجوس أو عبدة أوثان أو صابئة.

ودون الاستسلام لفيض المشاعر وغمرة ما استغرقني من أحاسيس
الزهو والفخار بإسلامنا بما حواه من قواعد وما استنته قادة دولته من أسس
وشرائع، أبدأ في عرض ما أورده أبو يوسف من مواد يشملھا دستور
الأموال متبعاً ذات الترتيب السابق الإشارة إليه. وسيأتي العرض مستخدماً

(١) هذا التبويب وما ورد من تقسيات هي من اجتهادات الباحث.

نصر ما أورده رحمه الله حتى لا نحرم متعة الصياغة، ويصلنا أريج العبارات المؤدية للمعاني السامية.

أولاً: قواعد اختيار من يتولون الخراج

إن جامعي أموال خراج الأرض وجزية الرؤوس هم واجهة الدولة الإسلامية في تعاملها مع غير المسلمين المقيمين على أرض بسط الإسلام نفوذه عليها ومن ثم كان تأثير هؤلاء الذين ولاهم الولاة أمر الخراج عظيماً فهم مرآة لتعاليم الإسلام عند تطبيقها ولذلك فإن اختيارهم يستوجب الدقة والتشديد في انتقائهم وعلى الأخص:

١ لا تقبل شيئاً من السواد أو غير السواد من البلاد فإن المتقبل إذا كان في قبائله فضل عن الخراج عسف أهل الخراج (أي ظلمهم) وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يحلف بهم لتسليم ما دخل فيه وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية والمتقبل لا يبالي بهلاكهم لصالح أمره في قبائله، ولعله أن يستفضل بعدما يتقبل به فضلاً كثيراً، وليس يسكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية وضربهم شديداً وأقامة لهم في الشمس وتعليق الحجارة في الإعناق وعذاب عظيم ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه .

إنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو، ليس يحمل أن يكلفوا فوق طاقتهم قال أبو يوسف: «وإنما أكره القبالة»^(١) لأنني لا آمن أن يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك فيضر ذلك بهم فيخربوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج وليس يبقى على الفساد شيء ولن يقل مع الصلاح شيء».

(١) أي يصرم برد بسداد مبلغ مقطوع من المال على أن يقوم هو بتحصيل الخراج.

٢- يجب أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والأمانة فتوليهم الخراج، من وليت منهم فليكن فقيها عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم، ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة، وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت تجوز شهادته إن شهد لا يُخاف منه جور في حكم إن حكم، فإنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها من حلها وتجنب ما حرم منها يرفع من ذلك ما يشاء ويحتجّن (يضم ويحتوي) منه ما يشاء.

٣- يجب الاحتياط فيمن يولى شيئاً من أمر الخراج، البحث عن مذاهبهم والسؤال عن طرائقهم، كما يجب ذلك فيمن أريد للحكم والقضاء. وتقدم إلى من وليت أن لا يكون عسوفاً لأهل عمله ولا محتقراً لهم ولا مستخفاً بهم ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين يشوبه بطرف من الشدة، والاستقصاء من غير أن يظلموا أو يحملوا ما لا يجب عليهم واللين للمسلم والغلظة على الفاجر والعدل على أهل الذمة وإنصاف المظلوم والشدة على الظالم والعفو عن الناس فإن ذلك يدعوهم إلى الطاعة وإن تكون جبايته للخراج كما يُرسم له، وترك الابتداع فيما يعاملهم به والمساواة بينهم في مجلسه ووجهه حتى يكون القريب والبعيد والشريف والوضيع عنده في الحق سواء وترك اتباع الهوى فإن الله مَيَّز من اتقاه وآثر طاعته وأمره على من سواه.

٤- وليصير مع الوالي الذي وليته قوماً من الجند من أهل الديوان في أعناقهم بيعة على النصح لك فإن من نصحك أن لا تظلم رعيتك وتأمّر بإجراء أرزاقهم عليهم من ديوانهم شهراً بشهر ولا تجرى عليهم الخراج درهماً فيما سواه.

ثانياً: قواعد التعامل مع أهل الخراج

١- إن طلب أهل الخراج أن يُجزوا الوالي من عندهم لا يُقبل ذلك منهم ولم يحملوه لأنه ربما وُظف له أكثر مما يطالب به الرجل من الخراج وإن طالب بجعله فإن لم يعطه، ضربه وعسفه وساق البقر والغنم ومن أمكنه من ضعفاء المزارعين حتى يأخذ ذلك منهم ظلماً وعدواناً، وهذا كله ضرر على أهل الخراج ونقص للفيء مع ما فيه من الإثم.

٢- أن يكون حصاد الطعام ودياسة^(١) من الوسط ولا يحبس الطعام بعد الحصاد إلا بقدر ما يمكن الدياس^(٢) فإذا أمكن الدياس رفع إلى البيادر^(٣) ولا يترك بعد مكانه للدياس يوماً واحداً فإنه ما لم يحرز في البيادر تذهب به الأكره^(٤) والمارة والطير والدواب وإنما يدخل ضرر ذلك على الخراج.

٣- ليس ينبغي العمل ولا يسعه أن يدعى على أهل الخراج ضياع غلة فيأخذ بذلك السبب أكثر من الشرط، وإذا ديس^(٥) الطعام وذري قاسمهم ولا يليه عليهم كيل يزيها^(٦).

٤- عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مخاطباً من ولاة على عكبراء:

أ- «انظر أن تستوفي ما عليهم من الخراج وإياك أن ترخص لهم في شيء وإياك أن يروا منك ضعفاً وإذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كسوة

(١) دراسة.

(٢) القوائم بالدارس.

(٣) المرقع الذي تدرس فيه الحبوب.

(٤) الخراس.

(٥) ديس.

(٦) أراد الكيل المفرط.

شتاء ولا صيفاً ولا رزقاً يأكلونه ولا دابة يعملون عليها ولا تضربن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ولا تقمه على رجله في طلب درهم ولا تبع لأحد منهم عرضاً في شيء من الخراج فانا إنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو فان أنت خالفت ما أمرتك به يأخذك الله به دوني وان بلغني عنك خلاف ذلك عزلتك».

ب- ولا يؤخذ أهل الخراج برزق عامل ولا أجر مدى^(١) ولا احتقان ولا نزله^(٢) ولا حولة طعام السلطان، ولا يدعى عليهم بنقيصة فتؤخذ منهم، ولا يؤخذ منهم ثمن صحف ولا قراطيس، ولا أجور الفتوح، ولا أجور الكياليين، ولا مؤنة لأحد عليهم في شيء من ذلك، ولا قسمة ولا نائبة سوى الذي وصفنا في المقاسمة ولا يؤخذوا بأثمان الأتبان^(٣) ويقاسموا الأتبان على مقاسمة الحنطة والشعير كيلاً أو نباع فيقسم ثمنها على ما وصفت من الوظيفة في المقاسمة.

ج- لا يؤخذ منهم ما قد يسمونه رواجاً لدرهم يؤدونها في الخراج، فإنه بلغني أن الرجل منهم يأتي بالدرهم ليؤديها في خراجه فيقتطع منها طائفة ويقال هذا رواجها وصرفها.

د- لا يضربن رجل في دراهم خراج ولا يقام على رجله فانه بلغني أنهم يقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ويعلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة، وهذا عظيم عند الله شنيع في الإسلام.

(١) كذا بالطبعة البولاقية وفي التيمورية (ولا أجرى).

(٢) العطاء.

(٣) التبن الذي يختلف عن دراسة القمح والشعير.

٥) متابعة عمال الخراج

قال أبو يوسف «وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر فإذا ثبت ذلك عندك وصح اخذوا بها استفضلوا من ذلك أشد الأخذ حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجهة والنكال حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهد إليهم فيه، فإن كل ما عمل به وإلى الخراج من الظلم والعسف فإنه يحمل على أنه قد أمر به، وقد أمر بغيره، وأن أحللت بواحد منهم العقوبة الموجهة انتهى غيره واتقى وخاف، وإن لم نفعل هذا بهم تعدوا على أهل الخراج واجبة وإلا على ظلمهم وتعسفهم وأخذهم بما لا يجب عليهم وإذا صح عندك من العامل والوالي تعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيته واحتجان شيء من الفتن أو خبت طعمته أو سوء سيرته فحرام عليك استعماله والاستعانة به، وأن تقلده شيئاً من أمور رعيته أو تشركه في شيء من أمرك، بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من أن يتعرض لمثل ما تعرض له، وإياك ودعوة المظلوم فإنها دعوة مجابة.

ثالثاً: المأثورات من الأقوال في شأن الأموال

- ١- قال رسول الله ﷺ «من بعثناه على عمل فليبح بقليلة وبكثيرة فمن خان خيطاً فما سواه فإنها هو غلول يأتي به يوم القيامة».
- ٢- قال أبو عبيدة بن الجراح لعمر بن الخطاب رضى الله عنه «دنست أصحاب رسول الله ﷺ فقال له عمر «يا أبا عبيدة إذا لم استعن بأهل الدين على سلامة ديني فبسن أستعين؟» قال: «أما إن فعلت فأغنهم بالعمالة من الخيانة» يقول إذا استعملتهم على شيء فأجزل لهم في العطاء والشراف لا يحتاجون.

٣- كان إذا بعث عمر عماله قال: «إني لم أبعثكم جابرة ولكن بعثتكم أئمة فلا تضربوا المسلمين فتذلوهم ولا تحمدوهم فتفتنوهم ولا تمنعوهم فتظلموهم وأدروا لقحة المسلمين»^(١).

٤- إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يجبي العراق كل سنة مائة ألف ألف أوقية ثم يخرج إليه عشرة من أهل الكوفة وعشرة من أهل البصرة يشهدون أربعة شهادات بالله انه من طيب، ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد.

٥- خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبي ﷺ وذكر أبا بكر فاستغفر له ثم قال «أيها الناس لم يبلغ ذو حق في حقه أن يطاع في معصية الله، واني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطى في الحق ويمنع من الباطل».

٦- قال أبو يوسف «إن العدل والإنصاف وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل تكون، وهي تُفقد مع الجور، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرّب».

٧- قال أبو يوسف لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها من ملكه إلى ملك جماعة غيره ليفرقها بذلك، فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهم من الإبل والبقر والغنم ما لا يجب فيه الصدقة ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه ولا سبب.

وقبل أن ينتهي القاضي أبو يوسف من استعراض مواد دستور الأموال أتحننا بقاعدة هامة تربط بين الأموال واستقلال القضاء وأراد لهذه القاعدة

(١) المراد سهلوا أمور المسلمين حتى يتناسلون.

أن تكون خاتمة لما جمعه من در القواعد ونفائس الأقوال، أما القاعدة فهي من أي وجه يجري الوالي على القضاة والعمال الأرزاق؟ وكانت الإجابة المباشرة هي: إن ما يجري على القضاة والولاة من بيت مال المسلمين من جباية الأرض أو من خراج الأرض والجزية لأنهم (القضاة والولاة) في عمل للمسلمين فيجري عليهم من بيت مالهم.

ويجري على كل والى مدينة وقاضيتها بقدر ما يحتمل، وكل رجل تُصيره في عمل المسلمين فأجر عليه من بيت مال المسلمين. ولا تجر على الرلاة والقضاة من مال الصدقة شيئاً إلا والى الصدقة فإنه يجرى عليه منها (العاملين عليها).

وبعطي القاضي رزقه من بيت المال ليكون قيمياً للفقير والغني والصغير والكبير ولا يأخذ من مال الشريف ولا الرضيع إذا صارت إليه موارثته رزقاً، أما من يُؤكل بالقيام بتلك الموارث في حفظها والقيام بها فيجري عليهم من الرزق بقدر ما يحتمل ما هم فيه لا يححف بهال الوارث فيذهب به ويأكل الوكلاء والأمناء ويبقى الوارث هالكاً.

٨ - لا يتولى عمال الخراج جمع الصدقات ذلك لأنه لا ينبغي أن يدخل مال الصدقة في مال الخراج لأن الخراج فيء لجميع المسلمين والصدقات لمن سمي الله عز وجل في كتابه، فإذا اجتمعت الصدقات من الإبل والبقر والغنم جمع إلى ذلك ما يؤخذ من المسلمين من العشور - عشور الأموال - لأن موضع ذلك كله موضع الصدقة فيقسم لمن سمي الله تبارك وتعالى في كتابه.

٩ - لا يعتد بها يقوله جامع الصدقات من أن أهدي إليه من جنس الصدقات مال رسول الله ﷺ «ما بال عامل أبعثة فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لرسول الله ﷺ» لا يفتد في بيت أبيه وبيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي

نفسى بيده لا يأخذ منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إما بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها ثؤاج»، ثم رفع يديه حتى روي بياض إبطيه فقال: «اللهم قد بلغت».

١٠- عند جمع الصدقات قال رسول الله ﷺ: «لا تأخذ من حرارت»^(١) أنفس الناس شيئاً، خذ الشارف^(٢) والبكر وذات العيب».

١١- للإمام أن ينقص ويزيد فيما يوظفه من الخراج على أهل الأرض على قدر ما يحتملون وأن يُصَيَّرَ على كل أرض ما شاء بعد أن لا يححف ذلك أهلها من مقاسمة الغلات أو من دراهم على مساحة جربانها^(٣) وقد جعل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أهل السواد على كل جريب عاصر أو غامر قفيزاً ودرهماً، وعلى الجريب من النخل ثمانية دراهم، وقيل أنه ألغى النخل عوناً لأهل الأرض، وجعل فيما يسقى منه سيحاً العشر وفيما سقى بالدالية نصف العشر، وما كان من نخل عملت أرضه فلم يجعل عليه شيئاً، وجعل على الكرم والرطب وغير ذلك، وأمر عامله (يعلي بن أمية) على نجران بأن يقاسم أهل الأرض على الثلث والثلثين مما أخرج الله منها من غله وأن يقاسمهم ثمر النخل ما كان منه يسقى سيحاً فللمسلمين الثلثان ولهم الثلث وما كان يسقى بفرب فلهم الثلثان وللمسلمين الثلث. وفيما أمر به عمر ما يدل على أن للإمام أن يختار فيجعل على كل أرض من الخراج ما يحتمل ويطبق أهلها.

١٢- لا يحل لوالي الخراج أن يهب لرجل من خراج أرضه شيئاً إلا أن يكون

(١) الخزارات: خيار أموال المسلمين.

(٢) الناقة المسنة الهرمة.

(٣) جمع جريب وهو الوادي واستعير للقطعة المتميزة من الأرض ويختلف مقداره باختلاف الأقاليم.

الإمام قد فوض ذلك إليه فقال له «هب لمن أن في هبتك له صلاحاً للرعية واستدعاء للخراج».

١٣- كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن^(١) «أن أنظر الأرض ولا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب وانظر الخراب فإن أطاق شيئاً فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر ولا تأخذ من عامر لا يعتمل شيئاً، وما أجذب من العامر من الخراج فخذ في رفق وتسكين لأهل الأرض وأمر أن لا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس فيها تبر ولا أجور الضرايين ولا إذابة الفضة ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور الفتوح ولا أجور السيوت ولا دراهم النكاح ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض».

١٤- لا يحل لأحد أن يحول أرض خراج إلى أرض عشر، ولا أرض عشر إلى أرض خراج وذلك أن يكون للرجل أرض عشر وإلى جانبها أرض خراج فيشتريها مع أرضه ويؤدي عنها العشر أو يكون للرجل أرض خراج وإلى جانبها أرض عشر فيشتريها فيصيرها مع أرضه ويؤدي عنها الخراج فهذا أحد ما لا يحل في الأرض والخراج.

وقد لاحظت أن كتاب الخراج لم يعالج بعضاً من صنوف الأموال وهي:

- زكاة الذهب والفضة والنقد (زكاة المال).

- زكاة الزروع.

- زكاة عروض التجارة.

وأي عدم التعرض لتلك الأنواع من الأموال يرجع إلى :

(١) عبد الحميد بن عبد الرحمن هو والي الكوفة من قبل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

(أ) أن الكتاب اقتصر على الإجابة عما سأل عنه أمير المؤمنين هارون الرشيد في أمور المال ولم يسأل هارون عن تلك الأموال.

(ب) أن الأموال التي عني بأمرها كتاب الخراج هي تلك التي يتولى أمرها الولاية أما تلك التي لم يتعرض لها الكتاب هي الأموال التي يتولى أمرها المسلمون فالذي يحصى مقدارها ويخرجها إلى مستحقيها هو صاحب المال لا رقيب عليه سوى ضميره الذي تربي على مخافة الله والالتزام بأوامره، وحكمة ترك أمر هذه الأموال للأفراد أنفسهم دون اشتراط توريدها لبيت المال يرجع إلى دفع الحرج الذي يصاحب إعلان الفرد عن أمواله.

(ج) أن ما يعز فهمه من أمور هذه الأموال على مخرجيها من الأفراد فإنما يعودون فيه إلى العلماء فهو نهج أيسر على المسلم من أن يبحث عن إجابة لما يريد أن يعرفه في كتاب.

المبحث الثاني عرض لكتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي

مقدمة

مؤلف الكتاب هو يحيى بن آدم بن سليمان القرشي الأموي أبو زكريا الأحول وهو قرشي بالولاء، فأبوه آدم مولي خالد بن عمار بن الوليد بن عقبة ابن أبي معيط الأموي. لم يعرف وقت ولادته إلا أن الثابت أنه توفي في نصف ربيع الأول سنة ٢٠٣هـ وكان عمره جاوز الستين حسبا اجتهد في ذلك أبو الأشبال أحمد محمد شاكر. القاضي الشرعي في ترجمة المؤلف.

وكتاب الخراج الذي نسخته دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان يقع في ١٧٦ صفحة من القطع الكبير أتبع بفهارس تقع في ٤٢ صفحة، وضع هذه الفهارس وصحح الكتاب وشرحه الأستاذ أحمد محمد شاكر.

وقسم المؤلف الكتاب لأربعة أجزاء وكل جزء وزعت موضوعاته على مسائل بلغ مجموعها ٦٤٠ مسألة وردت على الترتيب التالي:
الجزء الأول: ويحتوي على المسائل من (١) إلى رقم (٩٨).

ويعالج موضوعات:

- الغنime والفبي
- أرض الخراج وأرض العشر
- الجزء الثاني: وتضمن المسائل من رقم (٩٩) حتى رقم (٢٢٥)

ويعالج موضوعات:

- قسم الفبي.
- عهد أهل السواد وصلحهم.

- شراء أرض الذميين.
- أرض الذمي إذا أسلم.
- إصلاح الأرض المهملة.
- أموال نصارى بني تغلب.
- تعشير الخمر.

الجزء الثالث: ويشمل المسائل من رقم (٢٢٦) حتى رقم (٢٩٥)

ويعالج موضوعات:

- وصية عمر للخليفة بعده.
 - الذين تضرب عليهم الجزية.
 - الرفق بأهل الذمة.
 - القطائع.
 - غرس النخل والزرع.
 - إحياء الأرض الميتة.
 - التحجير.
 - من بنى أو غرس في أرض قوم بغير إذنهم.
 - العيون والأنهار وبيع فضل الماء.
 - الزكاة في الأرض والزرع والثمار.
 - سقي المطير وسقي الآلات.
- الجزء الرابع: يحتوي على المسائل من رقم (٢٩٦) حتى المسألة رقم (٦٤٠)
- ويعالج موضوعات:

- باب قوله تعالى ﴿وَأَقُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].
- الجذاذ والحصاد بالليل والنهي عنه.
- فضل التجارة والزرع والنخل.

- ما يكره أن يعطى في الصدقة.
- الأوساق وما يجب فيه الزكاة.
- مبلغ كيل الوسط صاعاً ومقداره.
- مقدار الصاع.
- من قال: فيما أخرجت الأرض قليل أو كثير الصدقة.
- من قال: ليس في الخضر صدقة.
- اشتراط الحول فيما يكال من الحب ونحوه.
- خراج الأرض وزكاة الزرع.
- حظ الأرض.
- التعشير.

أعود إلى التعريف بالمؤلف الذي كان كوكباً ساطعاً الضوء في سماء العلم جاوره في طبقته السابعة من الحفاظ في تقسيم الحفاظ الذهبي^(١)، الإمام الأكبر محمد بن إدريس الشافعي وغيره ما يكمل المائة من الحفاظ للعلم النبوي في ذلك العصر.

وقد أثنى على عالمنا الجليل الكثير^(٢) من العلماء الثقات أذكر ما قاله علي بن المديني في نهاية تتبعه إلى انتقال علم الحديث والإسناد إلى ثلاثة هم ابن المبارك وعبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن آدم.

وهذه الشهادة من علي بن المديني إمام الحفاظ في عصره وحامل راية الجرح والتعديل، ليس بعدها غاية.

فإذا دلفنا على المؤلف بعد المؤلف وباختصار أيضاً نجد أن صاحب الفضل الأول في نشر هذا الأثر النفيس، وحفظه علينا باللغة العربية، هو

(١) ترجمه المؤلف للأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمه الناشر لكتاب الخراج ليحيى بن آدم.

(٢) المرجع السابق.

المستشرق العلامة الدكتور «ث. و. جوينبول» Th.W.Jnynboll دكتور في الأدب وفي الحقوق نشره سنة ١٨٩٦ ميلادية (١٣١٤ هجرية) بمطبعة بريل E.J.Brill في مدينة ليد Leide نقلاً عن النسخة المخطوطة الوحيدة التي يملكها المسيو شارل شيفر M.Charles Schefer عضو المجمع العلمي ومدير مدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس، وهي نسخة عتيقة قُرئت مراراً، عدد صفحاتها خمس وتسعون صفحة ويرجع تاريخها إلى أواخر القرن الخامس.

وقد قام الأستاذ أحمد محمد شاكر بتقسيم الكتاب على النحو الذي ذكرته في بداية المبحث إلى فقرات (مسائل) لأنه رأى أن هذه الطريقة خير الطرق لنشر الكتب، حيث تظهر فائدتها في المراجعة والفهارس، ولا يؤثر عليها اختلاف الطباعات.

ولعل الوقت قد آن لتناول موضوعات الكتاب من وجهة نظر علم الأموال من حيث مصادر الأموال وأوجه إنفاقها. وعلى العهد متباعداً عن القضايا والآراء الفقهية.

بداية أود الإشارة إلى أن الإمام المحدث الثقة يحيى بن آدم قد روى المسائل الواردة في الخراج عن شيوخ قاربوه^(١) في العمر كما يروى عن بعض أقرانه، كعادة المحدثين القدماء، فإنه لا يكبر عليهم أن يأخذوا العلم عن أمثالهم وعن من هم أصغر منهم، وبالرغم من أن يحيى بن آدم أدرك علماء كثيرين من كبار الأئمة المشهورين فلم نجد له رواية عنهم وروى عن بعضهم بالواسطة.

(١) الجزء الأول:

لاحظت أن عالمنا الجليل قد عمد في أكثر مسائل الجزء الأول إلى

الرواية عن الحسن بن صالح بن حي^(١)، لأنه كان أكثر ملازمة له بالرغم من أنه من غير شيوخه.

وتناول يحيى بن آدم في الجزء الأول من كتاب المسائل المتعلقة بالغنيمة والفنيء بشقية جزية وخراجاً، ولئن كانت المسائل الواردة في الجزء الأول قد بلغت الثمانية والتسعين فإن ما عالج منها مصادر الأموال ومصارفها بلغ تسعة وثلاثين مسألة وباقي المسائل البالغ عددها تسعة وخمسين مسألة كلها تتعلق بأحكام فقهية منها العام ومنها ما يتعلق بحالات خاصة بأقوام أو أراض بعينها يستثني من هذه المسائل المسألة رقم سبعة وسبعين المتعلقة بالركاز كمصدر للأموال.

في بداية الجزء الأول ومسائله عرض يحيى بن آدم تحديداً للمعاني أهم مصادر الأموال فعرف الغنيمة بأنها ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه عنوة.

أما الفنيء فهو ما صولخوا عليه من الجزية والخراج.

وأما ما هرب أهله وتركوه من غير قتال، فهذا كان لرسول الله ﷺ مما لا يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، وكان رسول الله ﷺ يضعه حيث يرى.

وأما الغنيمة ففيها الخمس لله عز وجل وهو مردود من الله عز وجل على الذين ساءهم ﴿وَالرَّسُولُ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧] لا يوضع في غيرهم، وذلك للإمام. بعد عهد رسول الله ﷺ - يضعه فيمن حضره منهم، بعد أن يجتهد رأيه ويتحرى العدل، ولا يعمل في ذلك بالهوى، وما بقي بعد الخمس - أي الأربعة أخماس الباقية - فهو للذين غلبوا

(١) المرجع السابق.

عليه من المسلمين، يقسم بينهم بالسوية، للفرس سهان ولصاحبه سهم، ولا شيء لسائر الدواب وهي الإبل والبغال والحمير والبراذين^(١).

والغنيمة جميع ما أصاب الجند قل ذلك أو كثر إلا الأرضيين، فإنها للإمام. وإن رأي أن يخدمها فيئس للمسلمين على حالها أبداً فعل، بعد أن يشاور في ذلك ويحتهد رأييه، لأن رسول الله ﷺ قد وقف بعض ما ظهر عليه من الأرضيين فلم يقسمها، وقد قسم بعض ما ظهر عليه.

والأرض التي يرى الإمام عدم تقسيمها فإنما هي أرض خراج يصالح أهلها على خراج يؤدونه، فإن عجزوا عن ذلك يخفف عنهم، وإن احتملوا أكثر من ذلك فلا يزداد عليهم، وإن تظلموا فيما بينهم حملهم إمام المسلمين على العدل، ووضع ذلك الصلح عليهم جميعاً بقدر ما يطيقون في أموالهم وأرضهم، ولا يطرح عنهم شيء لموت من مات ولا لإسلام من أسلم منهم، ويؤخذ بذلك كله من بقي منهم ما كانوا يطيقونه ويحتملونه.

أما أرض الخراج لأهل الذمة فمن أسلم منهم فهو حر مسلم، وتطرح الجزية عن رأسه، وله الخيار في أرضه، وإن شاء أقام فيها يؤدي عنها ما كانت تؤدي، وإن شاء تركها فقبضها الإمام للمسلمين، وقد فرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أهل الخراج، جزية على رؤوسهم قدرها^(٢):

ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين وأثنى عشر

ولا يوضع عليهم أكثر من ذلك ومن عجز منهم خُفف عنه، وأما

(١) نوع من الخيول

(٢) ثمانية وأربعين درهما على الموسرين، وأربعة وعشرين درهما على الوسيط، واثنى عشر درهما على العامل بيده وتدفع الجزية مره واحده في كل سنة. كتاب الخراج لأبي يوسف. فصل فيمن تجب عليه الجزية ص ١٢٢.

- ولا يوضع عليهم أكثر من ذلك ومن عجز منهم خُفف عنه، وأما أرضهم فعليها خراج فرضه عمر بن الخطاب بالمقادير التالية:
- على الجريب^(١) قفيز^(٢) ودرهم.
 - على الجريب من النخل ثمانية دراهم وكذلك الرطاب والكرم والشجر
 - العشر على ما سقى سيحاً ونصف العشر فيها سقى بالدالية.
- ويكره للمسلم أن يشتري أرض الخراج، وإن فعل فعليه أن يؤدي عن الأرض ما كان يؤدي عنها، وعليه العشر أو نصف العشر في ثمره وحرثه، فالخراج على الأرض والعشر أو نصف العشر زكاة مفروضة على المسلمين يؤخذ نصف العشر من جميع أهل الذمة فيما تجروا فيه إذا مروا بالعشر، ولا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة ولا يؤخذ في أقل من مائتي درهم شيء، ويؤخذ العشر من أهل الحرب وذلك كله بمنزله النبي، لأنه صالح وليس بمنزله الصدقة، إنما هو فيء للمسلمين بمنزله الخراج والجزية.
- (١) الجزء الثاني:

عالج يحيى بن آدم في هذا الجزء موضوعات ذكرتها تفصيلاً في بداية هذا البحث ولكن من الضروري أن أعرض لما رواه المؤلف عن كل موضوع تاركاً المكرر من الأقوال في ذات الموضوع وعمدت في عرضي إلى الروايات التي تتضمن قاعدة لتحديد الأموال مورداً أو إنفاقاً وكما ذكرت من قبل فإني سوف أتفادى الموضوعات والروايات الفقهية.

ونظراً لأن مصادر الأموال وأبواب إنفاقها واحدة في الشريعة الإسلامية فإن التطابق والتشابه لما ورد في كتاب الخراج ليحيى بن آدم، لما ورد في كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف، يصبح أمراً طبعياً بسبب وحدة

(١) الجريب: القطعة المتميزة من الأرض وتختلف مقداره باختلاف الأقاليم.

(٢) القفيز ما يوازي الصاع كما سيأتي ذكره بعد ذلك.

الموضوع ووحدة المصدر، وقد يختلف كل من الكتابين في الترتيب والتبويب.

ففي موضوع الفيء ذكر يحيى بن آدم أن الحسن البصري يقول «ما كان في العسكر فهو للذين غلبوا عليه، والأرض للمسلمين، وإنما ذلك إلى الإمام، إن شاء قسم الأرض وإن شاء ترك».

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أراد أن يقسم السواد بين المسلمين، فأمر بهم أن يحصوا، فوجد الرجل المسلم يصيبه ثلاثة من الفلاحين، يعني العلوج فشاور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال له يعني عليا دعهم يكونون مادة للمسلمين، فبعث عثمان بن حنيف، فوضع عليهم ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين، وأثنى عشر^(١).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن سبب ما ذهب إليه من عدم تقسيم الأراضي على المجاهدين «لولا أن يترك آخر الناس لاشيء لهم، ما فتح الله على المسلمين في قرية إلا قسمتها سهماً، كما قسمت خيبر سهماً، ولكنني أخشى أن يبقى آخر الناس لاشيء لهم».

وفي ذات الشأن كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى سعد بن أبي وقاص «أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم، وما أفاء الله عليهم فإذا جاءك كتابي هذا، فانظر ما أجلب الناس عليك، إلى العسكر من كراع أو مال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضيين والأنهار لعمالها، ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإنك إن قسمتها بين من حضر، لم يكن لمن بقي بعدهم شيء، وقد كنت أمرتك أن

(١) سبق أن أوضحنا أن هذه القيم بالدرهم وهي جزية على الرؤوس بقدر ملاءة الفرد بين موسر ومتوسط الثراء وعامل بيده وتدفع مرة في السنة.

تدعو الناس ثلاثة أيام، فمن استجاب لك وأسلم قبل القتال، فهو رجل من المسلمين له ما لهم، وله سهم في الإسلام، ومن استجاب لك بعد القتال وبعد الهزيمة، فهو رجل من المسلمين، وماله لأهل الإسلام، لأنهم أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمري وعهدي إليك ولا عشور على مسلم، ولا على صاحب ذمة، إذا أدى المسلم زكاة ماله وأدى صاحب الذمة جزيته التي صالح عليها، إنما العشور على أهل الحرب، فإذا استأذنوا أن يتجروا في أرضنا، فأولئك عليهم العشور.

وعن عمر بن عبد العزيز قال «من أسلم من أهل الأرض فله ما أسلم عليه من أهل ومال، فأما داره وأرضه فإنها كائنه في فيء الله عز وجل على المسلمين».

وفي تذكرة لدستور الأموال عند المسلمين الذي أورده القاضي أبو يوسف في الخراج يورد يحيى بن آدم ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال «اتقوا الله في الفلاحين، لا تقتلوهم إلا أن ينصبوا لكم الحرب» وفي ذات المعنى روي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال «لا تقتلوا راهباً ولا أكاراً»^(١).

وبعد ذلك أورد يحيى بن آدم روايات بإسنادها عن حكم شراء أرض الخراج وأرض رقيق أهل الذمة وشأن من أسلم وأقام بأرضه يؤخذ منه الخراج وترفع عن رأسه الجزية كما أورد الروايات عن عهد أهل السواد وصلاحهم وحكم شراء الأرض من الذميين بحكم أرض الذمي إذا أسلم. وفي إصلاح الأرض المهملة روي عن عمر بن عبد العزيز^(٢) أنه كتب «انظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها بالمرارعة بالنصف، وما لم تزرع

(١) معنى اكاراً: الحراث.

(٢) الرواية عن أبي عبيدة بن الحكم والحكم من طبقة عمر بن عبد العزيز.

فأعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، فإن لم يزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين، ولا تبتزن قبلك أيضاً».

وعن مورد كان هاجماً أيام فتح فارس وهو غلة الصوافي التي بلغت في عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعة آلاف ألف وفي قول آخر سبعة آلاف ألف درهماً.

والصوافي هي الأرض التي يقال لها اليوم صوافي الأستان ^(١)، وهي كل أرض كانت:

- لكسرى.
- لآل كسرى.
- لرجل قتل في الحرب.
- لرجل لحق بأهل ^(٢) الحرب.
- مفيض ماء.
- دير برید ^(٣).
- الأجام.
- من كان كسرى أصفاه أرضاً.

وعن أموال نصارى بني تغلب قال زياد بن حُدَيْر قال بعثني عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى نصارى بني تغلب وأمرني أن آخذ منهم نصف عشر أموالهم، ونهاني أن أعشر مسلماً أو ذا ذمة يؤدي الخراج، قال يحيى بن آدم يعني فيما أظن بقوله «مسلماً» يقول من أسلم منهم، لأنه إنما أرسل إلى

(١) الأستان بفتح الهمزة وإسكان السين أصل الشجرة.

(٢) عن أبي يوسف أرض الحرب.

(٣) دير برید معناه الأكمة.

نصلو بني تغلب، وقوله «أو ذاذمة يؤدي الخراج» يقول إن أهل الذمة لا يعرض لهم في مواشيهم ولا في عشور زروعهم وثمارهم إلا بني تغلب لأنهم صولخوا على ذلك».

وأنتهى يحيى بن آدم الجزء الثاني بروايات فقهية تتعلق بمن أسلم من بني تغلب وروايات أخرى تتعلق بالتعشير على الخمر والخنازير إن كانت للتجارة وذكر مقدار الجزية والتي سبق أن عرضتها في أكثر من موضع متقدم.

وهكذا عايشنا صنو الإمام الشافعي وواحد من ثلاثة أنتهي إليهم علوم الحديث النبوي في عصره، عايشناه محدثاً وراوياً عن غيره محيطاً بالموضوعات التي يتناولها إحاطة العالم الموثق الذي لم يترك شيئاً للتشكك في رد أحكام الأموال إلى أصولها الشرعية وبذلك فقد أضفى علينا ما أمنا معه شروء الوضع والضعف فيما رواه وأورده في كتابه.

(٣) الجزء الثالث:

في تقسيم يحيى بن آدم لكتابه إلى أجزاء، جاء الجزء الثالث منه تحت عنوان وصية عمر للخليفة من بعده بدأها بباب «وأما الجزية والخراج».

عن عمر بن الخطاب أنه قال حين طعن «أوصي الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيراً، فإنهم جباه المال، وغيظ العدو وردء في المسلمين، وأن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل، وأن لا يحمل من عندهم فضل إلا بطيب أنفسهم».

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «منعت العراق درهمها وقفيزها^(١) ومنعت الشام مئديها^(٢) ودينارها ومنعت مصر إردبها ودينارها،

(١) القنير مقدار الصاع والصاع ثمانية أرتال. الحديث ورد في صحيح مسلم (٥١٦١).

(٢) مدي: مكبال لأهل الشام.

وعديتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم»^(١).

كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل باليمن «أن يأخذ من كل حالم أو حاملة ديناراً أو قيمته»^(٢)، ولا يفتن يهودياً عن يهوديته» - قال يحيى (بن آدم) وإنما الجزية على أهل اليمن وهم قوم عرب، لأنهم أهل كتاب، ألا تري أنه قال: لا يفتن يهودياً عن يهوديته، فهذا بين أنهم يهود، ولم تسمع أن على النساء جزية، إلا في هذا الحديث.

عن شيبان البرجمي قال: «أخذ رسول الله ﷺ الجزية من مجوس هجر ومجوس أهل اليمن وفرض على كل من بلغ الحلم من مجوس اليمن من رجل أو إمراة ديناراً أو قيمته من المعافر».

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف ورد أنه عن عامر الشعبي قال «أول من فرض الخراج رسول الله ﷺ فرض على أهل هجر على كل محتلم ذكر أو أنثى».

وقد كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء أهل الجزية «أن لا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسي»^(٣)، قال: كان لا تضرب الجزية على النساء والصبيان.

وتضمن هذا الباب بعدما ذكر من أحكام خاصة بالجزية - أربعة قواعد من دستور الجباية العادل أعرضها فيما يلي :

- عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال «أوصي الخليفة من بعدي بأهل

(١) بمعنى أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ.

(٢) أي مثل الدينار معافر وهي ثياب تصنع باليمن.

(٣) المواسي المقصود الذي استخدم المواسي يعني وصل لسن البلوغ.

الذمة خيراً أن توفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم».

- قال علي بن أبي طالب لأحد عماله «لا تضرب رجلًا سوطاً في جباية درهم، ولا تبيعن لهم رزقاً ولا كسوة شتاء ولا صيف، ولا دابة يعملون عليها، ولا تقيم من رجلًا قائماً في طلب درهم قال قلت (أي العاقل) لميأ أمير المؤمنين إذا أرجع إليك كما ذهبت من عندك، قال علي (أي علي بن أبي طالب) وإن رجعت كما ذهبت ويحك، إنا أمرنا أن نأخذ منهم العقوب يعني الفضل».

- قال رسول الله ﷺ «من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه إلى يوم القيامة».

- بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه حذيفة بن اليمان على ما سقت دجلة وبعث عثمان بن حنيف مادون دجلة^(١) فأتياه فسألها كيف وضعتما على أهل الأرض؟ فقالا: وضعنا على كل رجل أربعة دراهم كل شهر، فقال ما أظنكما إلا قد أكثرتما ومن يطيق هذا؟ فقالا إن عندهم فضولاً وأن لهم أشياء فسكت.

مرة أخرى نلاحظ حرص ولاة أمور المسلمين على التحقق ومتابعة عمال الخراج من إقامة العدل والبعد عن العسف والظلم، والنظرة الرحيمة إلى غير المسلمين، فكانت القيم الإنسانية التي جاء بها الإسلام أعلا شأناً وأسمى غاية وأهم تطبيقاً من حصيلة الأموال وأكرر فإن جباية المال لم تكن غاية عند الولاة ولكنها كانت تنفيذاً لأحكام وشرائع الإسلام مثلها مثل باقي الأحكام التي فرضها الإسلام من زكاة وحدود.

(١) سنن أبي داود (٢٦٥٨ و ٣٠٥٢).

(٢) ما سقى الفرات.

ومع ذلك ولغرض زيادة موارد الدولة المسلمة عند رسول الله ﷺ وسار على دربه وسنته الخلفاء من بعده، بأن أقر مبدأ القطعية والذي بموجبه يقطع ولي الأمر رجلاً قطعة أرض يزرعها وتكون له ملكاً يمكنه بيعها إن شاء ويرثها أولاده من بعده وذلك لتحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي تؤمن غذاء للإنسان والحيوان، ويفرض على ما تنتجه العشر أو نصف العشر، فتصبح الأرض بعد مواتها مصدراً منتجاً وممولاً للفيء.

غير أن ضابطاً مهماً أرساه الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه في شأن القطائع فإنه ترك للمقتطع ما عمره وأقطع باقيها الذي لم يعمره لغيره، حتى لا تحبس الأرض عن نفع المسلمين.

وقد شجع رسول الله ﷺ الاتجاه إلى الزراعة لأهميتها كما أوضحت إذ قال «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»^(١) وعلى درب تشجيع الإسلام على النماء وزيادة ما تنتجه الأرض من زرع وثمار تحقيقاً لغاية الرفاهية لبني الإنسان وتحقيقاً لزيادة جباية الدولة من صدقة الزروع والأرض، أجازت الشريعة الإسلامية امتلاك الأوطان الموات لمن يحياها، فقد قال رسول الله ﷺ «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق^(٢) ظالم حق».

وفي معني إحياء الأرض قال يحيى بن آدم «إحياء الأرض أن يستخرج فيها عينا أو قليلاً أو يسوق إليها الماء، وهي أرض لم تزرع ولم تكن

(١) رواه البخاري ٢٣٢٠ / ١ باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه ورواه مسلم (١٥٥٣) باب فضل الغرس والزرع.

(٢) لعرق الظالم هو أن يحيي الرجل إلى الأرض قد أحياها رجل غيره يغرس فيها غرساً غصباً أو يزرع أو يحدث فيها شيء ليستوجب به الأرض أخرجه مالك في الموطأ (٣١١).

في يد أحد يزرعها أو يستخرجها حتى تصلح للزرع، فهذه لصاحبها أبداً، لا تخرج من ملكه وإن عطّلها بعد ذلك لأن رسول الله ﷺ قال «من أحيا أرضاً فهي له» فهذا إذن من رسول الله ﷺ للناس، فإن مات فهي لورثته وله أن يبيعها إن شاء.

ولتكامل سياسة استغلال الأرض لمن يستطيع وتحقيق النفع للفرد والمجتمع فأقر مبدأ التحجير ووضع عليه الضابط، فالتحجير^(١) أن يضرب على الأرض الأعلام والمنار وإن عطّلها ثلاث سنين فهي لمن أحياها بعده، فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل التحجير ثلاث سنين فإن تركها تمضي ثلاث سنين فأحياها غيره فهو أحق بها.

ولأهمية الزراعة كما بينت فإن الولاية أولى الأمر قد وضعوا القواعد التي تكفل حماية الأرض من الاغتصاب أو الاعتداء عليها ومن تلك القواعد:

- من بني في أرض قوم بغير إذنهم فله نفقته وإن بني بإذنهم فله قيمته.
- لعن رسول الله ﷺ من يسرق المتار^(٢)، قال وما سرقة المتار؟ قال الرجل يأخذ من أرض صاحبه في أرضه.
- قال رسول الله ﷺ «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، والطريق المؤتاه سبع أذرع»^(٣).
- قال رسول الله ﷺ «من أقتحم على قوم فبني في أرضهم بغير إذنهم فله نقضه»^(٤) وإن أذنوا له في البناء فله قيمة البناء.

(١) التحجير هو تسوير الأرض الموات واحتجازها.

(٢) متار الأرض أعلامها والمنار علم الطريق والمنارة هي العلامة تجعل من الحدين.

(٣) المؤتاه الطريق العام - ومجتمع الطرق - رواه أحمد والبخاري ومسلم.

(٤) بنقضه نفقته - رواه الدارقطني (٥٢٨) عن عائشة مرفوعاً.

ولما كان الماء العنصر الأهم لإقامة زراعة على أي أرض فقد اهتم أولو أمر المسلمين بتحقيق الغاية من الماء وهي وصوله إلى الأرض التي تحتاج ذلك الماء، فقد حرصت القواعد التي وضعها رسول الله ﷺ ومن بعده الخلفاء، على إباحة الماء للجميع وحرم بيعه مع الحفاظ على حقوق من أوجد مصدراً للماء كحفر بئر أو توصيل المياه إلى الأرض.

- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال «من احتفر بئراً فحدها من كل جانب أربعون ذراعاً ليس لأحد أن يدخله عليه».

- وقال عوف «بلغني أنهم كانوا إذا استحفروا يكتبون أن ابن السبيل أول شارب، وأنه لا يمنع فضل ماء ليمنع به الكلاً».

- وقال إياس بن عبد المزني «لا تبيعوا الماء فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن بيع الماء»^(١).

ورفقا للتسلسل المنطقي أورد يحيى بن آدم باباً عن الزكاة في الأرض والزرع والثمار وبدأ بحديث رسول الله ﷺ في حفز عمال الصدقة للعمل بالحق فلقد قال ﷺ «العامل على الصدقة بالحق كالغازي أو المجاهد في سبيل الله».

- قال يحيى بن آدم «وأما الزكاة في الأرض والزرع والثمار فما كان من أرض هذه الأرضين التي لم يوضع عليها الخراج فهي أرض عشر، والعشر هو الصدقة وهو الزكاة المفروضة على المسلمين في زروعهم وثمارهم».

وقد فرقت الشريعة الإسلامية بين الأرض التي تسقى بآلات من دلاء وسواقي فجعلت فيه نصف العشر، وبين ما سقي من غير استعانة بها فجعلت فيه العشر لما في الأول من نفقات علي الزارع، لم ينفق مثلها الثاني، فكان التخفيف عنه في مقدار الصدقة، عين الحكمة وغلبة العدل.

(١) رواه أحمد ابن حنبل (٤١٧:٣) وأبو داود (٢٩٦:٣) والترمذي (٢٤٠:١) ومسلم (١٥٦٥)

- قال يحيى بن آدم «فما كان منها يسقي سيجاً أو تسقية السماء ففيه العشر، وما كان يسقي بالدلو ففيه نصف العشر، وذلك فيما أخرجت من حنطة أو شعير أو تمر أو زبيب، وأما ما سوى هذه الأصناف مما أخرجت الأرض فإنه يختلف فيه».
 - وأختلف الفقهاء فقال بعضهم في كل قليل أو كثير العشر أو نصف العشر وقال آخرون ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة، والوسق ستون صاعاً والصاع ثمانية أرطال، ولا تجمع الحنطة إلى الشعير ولا التمر إلى الزبيب ولكن حتى يبلغ كل صنف منها خمسة أوساق ولا يجمع صنف من ذلك إلى نوع غير نوعه.
 - كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ باليمن فيما سقت السماء أو سقي غيلاً^(١) العشر وما سقي بالغرب^(٢) فنصف العشر.
- وقد حرص يحيى بن آدم المحدث الثقة علي أن يذكر نفس الحديث عن طريق سلسلة الرواة لكل حديث إمعاناً في المصادقية ولتأكيد صحة هذا الحديث التشريعي الهام فقد تكرر الحديث في المسائل من ٣٦٦ حتى المسألة رقم ٣٩٥ حيث كانت آخر ما عاجله رحمه الله في الجزء الثالث.
- (٤) الجزء الرابع

بدا عالمنا الجليل الجزء الرابع من كتابه الخراج بمسائل فقهية حول قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] واستعرض المراد من الآية هو العشر ونصف العشر والبعض قال تعطى منه إذا حصدت وإذا دست وإذا ذريت وإذا كان طعاماً وعرض يحيى بن آدم آراء من قالوا إن

(١) الغيل ما جري من المياه في الأنهار والسواقي والحديث رواه البلاذري (٧٨).

(٢) الغرب الدلو الكبير.

الآية قد نُسخَت بنزول الزكاة وعرض أيضاً رأى من قالوا بأن الآية تعنى الزكاة المفروضة، وكان علاج كل ذلك في المسائل من رقم ٣٩٦ حتى المسألة ٤٢١.

ثم عرض تحت باب الجذاذ والحصاد إن رسول الله ﷺ نهى عن جذاذ الليل وضرام - أو قال حصاد - الليل، وذلك حتى يكون النهار ويحضره المساكين وعرض ذلك في المسائل من ٤٢٢ حتى ٤٢٦.

وجاء بعد ذلك باب فضل التجارة والزرع والنخل من المسألة ٤٢٧ حتى ٤٣٠ وباب ما يكره أن يعطى في الصدقة من المسألة ٤٣١ حتى المسألة ٤٣٦ وأورد الروايات حول تفسير الآية الكريمة ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَائِيذِهِ إِلَّا أَن تُغْنُوا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وبين بالروايات أن إخراج حق الله في الزرع والثمار يكون من الطيب ولا يكون الإخراج من الخبيث، وقد نهى رسول الله ﷺ عن لونين من التمر: الجعور^(١) ولون حبيق^(٢) واستغرق بيان ما تقدم ثلاث مسائل من ٤٣١ حتى ٤٣٧.

وافرد أستاذنا رحمه الله باباً للأوساق وما يجب فيه الزكاة وروى في بداية الباب عن النبي ﷺ أنه قال «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة»^(٣) وقد أورد نفس الحديث بكلماته أو بكلمات أخرى في المسائل من ٤٣٨ حتى ٤٥٧.

(١) الجعور نوع من التمر درى صغار لا ينتفع به.

(٢) لون حبيق تمر رديء أيضاً وهو أغبر فيه طول منسوب إلى ابن حبيق.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٨٤) باب ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة.

وعرض باب مبلغ كيل الوسق^(١) صاعاً ومقداراً فأورد إن الوسق في الأصل حمل بعير ثم أطلق على ما مكيلته ستون صاعاً وقيل في الصاع أنه القفيز الحجاجي وهو ثمانية أرطال وميعار الصاع أنه أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين، إما بالوزن فالثابت لدى أهل المدينة إن مُدَّ رسول الله ﷺ الذي يؤدي به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف ولا دون رطل وربيع وقال بعضهم هو رطل وثلاث، على إن ذلك ليس خلافاً ولكنه على حسب رزانة المكيل من البر والتمر والشعير واستغرق عرض الباب المسائل من ٤٥٨ حتى المسألة ٤٨١.

وجاء دور مناقشة القول بأن الصدقة فيما أخرجت الأرض قليل أو كثير وهو الأمر الحام الذي يتحدد معه أصناف ملاحرج الأرض التي تحب فيه الصدقة، وبذا يعرض الرواية العامة والتي وردت عن فقهاء كثيرين وهي «ما أخرجت الأرض فيه العشر أو نصف العشر» وقول آخر «في الرطبة»^(٢) صدقة» وقول «في دَسْتَجَة»^(٣) من بقل» فني كل ذلك العشر.

غير أن من الفقهاء من رأى أن تخرج الصدقة من أثمان البقل مثل العدس والحمص والحبوب والخضراوات وإذا بلغ ما بيع منها مائتي درهم فصاعداً، أما القمح والشعير والنخل والعنب والسُّبُل^(٤) والزيتون فإن صدقتها تخرج عيناً عشراً أو نصف العشر حسبما ذكر من قبل.

وهناك أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ وأقوال موثقة مرفوعة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تشير إلى أن الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب فقط.

(١) الوسق يفتح الواو وكسرهما وجمعه أوساق وأوسق ووسوق.

(٢) الرطبة هي ما لا يدخر ولا يبقى كالفاكهة والبقول (الخضراوات).

(٣) دس الحزمة وأصلها فارسي معرب وجمعها دساتج.

(٤) السُّبُل نوع من الشعير.

قال رسول الله ﷺ «ليس فيما دون خمسة أوساق من الخنطة والشعير والتمر والزبيب صدقة تؤخذ»^(١).

لم يفرض رسول الله ﷺ الصدقة إلا في عشرة أشياء الإبل - البقر - الغنم - الذهب - الفضة - الخنطة - الشعير - التمر - الزبيب - الذرة.

- كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن «إنما الصدقة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب».

- عن أبي موسى الأشعري ومعاذ «أنهما حين بعثا إلى اليمن لم يأخذا إلا من الخنطة والشعير والتمر والزبيب».

إن في وجوب الصدقة في الخضر خلاف وليس في المسألة حديث صحيح يدل لأحد القولين، وقال الترمذي وليس يصح^(٢) في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء وإنما روى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مراسلاً العمل على هذا عند أهل العلم أن «ليس في الخضروات صدقة».

قبل أن أترك هذا الموضوع يتعين على أن أوضح سبب عرضي لأراء فقهيه مع أنه سبق وأقررت مراراً أنني لن أتعرض إلى مسائل فقهية، ولكني هنا بصدد تحديد الوعاء الذي تجب فيه الزكاة على الزروع، باعتبار زكاة الزروع مورداً مالياً شرعياً، لذلك يلزم تحديد ما تجب فيه الزكاة من المحاصيل وما لا تجب الزكاة فيه.

أعود إلى خراج يحيى بن آدم وقد صنف باباً في «من قال ما تحيل^(٣) في أيدي الناس» فلقد ذهب كثير من الفقهاء الثقة أنه لا صدقة في البقول والكمثرى وأشباهه، وفيما لا يحول عليه الحول، لذلك فإنه ليس في التين

(١) رواه البخاري (٢١٧ و ٢٤٥ و ٢٥٥ و ٢٧٧) ومسلم (٢٦٧).

(٢) هامش (٢) في صفحة ١٥٣ من كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي المسألة رقم ٥٣٩.

(٣) ما مر عليه لحول.

زكاة إلا أن يجمع وييسر^(١)، وليس في الخضر زكاة، إلا ثمرة يابسة تجمع.

وعلى ذلك فإن ما تجب فيه الزكاة ووفقاً لرأي الجمهور من الفقهاء من القول والخضروات هو ما كان يبقى في أيدي الناس إلى الحول - مما يكال وليس في الخضروات زكاة وعلى حسب القاعدة السابقة فإنه^(٢) في العدس والذرة والخبلة والسمن والحمص وأي أشباهها مما يكال ويصلح في أيدي الناس لعام (أي يخزن ويحول عليه الحول) وما فوق الخمسة أو ساق (أي ستون صاعاً والصاع أربعة حفنات بكفي رجل معتدل الكفين أو أن الصاع ثمانية أرتال والرطل ما بين مائة وثمانية وعشرين درهماً ومائة وثلاثين درهماً على أن يلاحظ أنه في حالة تعدد الأنواع التي تجب فيها الزكاة فيتعين أن يبلغ كل صنف خمسة أو ساق ولا يجوز جمعها لبعضها إلا الشعير والحنطة، فإنه يجمع أحدهما لصاحبه.

وثمة سؤال عرض له أستاذنا هل الزكاة على جميع ما خرج من الأرض، أم يرفع الزارع نفقته ويزكي على الباقي؟ وهل إذا كان على الزارع ديناً يخرج مقداره ثم يزكي على ما بقي أم يزكي على جميع ما خرج من الأرض؟ وقد أورد المؤلف المرويات التي حملت أراء الفقهاء في أغلبها الأعم لتقرر استبعاد ما على الزارع من دين وخراج الأرض فإن تبقى خمسة أو ساق زكي عليها.

وفي بعض المسائل التي تؤثر على مورد بيت مال المسلمين من زكاة الزروع عرض يحيى بن آدم مسائل أهمها ما يلي:

- المسلم الذي يستأجر أرضاً من أرض الخراج فيزرعها افتى شريك

(١) يجمع.

(٢) شخص يسأل عنه الباحث.

وحسن بن صالح بأن الخراج على رب الأرض وعلى المسلم أن يزكي زرعه العشر أو نصف العشر ذلك أن الخراج على الأرض وزكاة الزرع على من كان له الزرع إن كان مسلماً.

- وهناك رأي آخر في هذه المسألة مؤداه أن لا يؤخذ من أرض الخراج إلا الخراج وجاء هذا الرأي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قرى عربية ^(١) وأمرني أن أخذ حظ الأرض ^(٢).

ولا يسع قارئ مثلي عندما فرغ من معايشة كتاب الخراج ليحيى بن آدم ينهل مما فيه من علم، إلا أن يضرع إلى الله أن يثيب العالم الجليل صنو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، جزاء أوفي على ما أنار لنا به الطريق إلى معرفة شرعية بالأموال جاءتنا صافية عذبه لا هوى ولا ميل عن الجادة موثقة الرواية.

أما من صحح الكتاب وشرحه ووضع فهرسه التي ألحقت بالكتاب في حوالي أربعين صفحة، أعني أبو الأشبال الشيخ الجليل القاضي الشرعي أحمد محمد شاكر، فإن مثوبته على ذلك العمل العظيم لا تكون إلا من الله عز وجل، جُوزي خيراً وكتب له الأجر في ميزان حسناته إن شاء الله.

وعن خواطري فيما كتب يحيى بن آدم في خراجه، فإن أول ما تبدى لي أن ما حواه من علم، سبق أن ورد في كتاب الخراج لأبي يوسف، بل إن نهج العالمين الجليلين أبو يوسف ويحيى بن آدم، نهجاً واحداً في طرق التوثيق والرواية، غير أن أبا يوسف قد عالج موضوعات كتابه بعقل وعلم الفقيه بينما كان تناول يحيى بن آدم موضوعات كتابه رؤية عالم الحديث، وفي

(١) قرى عربية : أرض بعينها يقال لها قرى عربية.

(٢) يعني الثلث والرابع أي الخراج الذي صولح عليه أهل الأرض.

كلاهما خير. ولقد استعان يحيى بن آدم في مؤلفه بخراج أبي يوسف كمرجع وأسند إليه في بعض ما أورده من مرويات.

إن كان أبو يوسف في خراجه هو الرائد في علم الأموال، فقد أتى خراج يحيى بن آدم تالياً مؤكداً ومعززاً ودون خلاف لمصادر الأموال وأبواب الصرف منها، ذلك بما يقطع بثبوت نسبتها إلى الأصول الإسلامية، ولعل ذلك من حسن حظ المسلمين، فلا تشكك في مصدر للمال ولا تردد في اعتماد المصارف من تلك الأموال.

إن ثبات مصادر الأموال وتوثيق صلتها بالكتاب والسنة يقطع بثبوت تلك المصادر في مبناها ومسميها وثبات المصارف الشرعية لهذه الأموال يقطع هو الآخر بصحيح نسبتها إلى الكتاب والسنة.

وبالرغم من توالي القرون لم يقدح أحد حتى من أعداء الإسلام أو من مدمني التشكيك في صحة ما جاء بالكتابين من فقه وعلم أو يخالفهما فيما حددا من مصادر الأموال وأبواب إنفاقها، وهذا دليل آخر على صحة ما ورد بهذين المرجعين.

المبحث الثالث

عرض لكتاب الأموال

للإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام

مقدمة

ولد أبو عبيد القاسم بن سلام في سنة مائة وست وخمسين للهجرة^(١) في هراه وعاش ثمانيا وستين^(٢) سنة وتوفي بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين^(٣)، وكان رحمه الله عالماً جليلاً شهد له العلماء الثقة .

كان من شيوخه أكبرهم شريك بن عبد الله، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينه وإسماعيل بن عباس وغيرهم من أعلام عصره :

وكان له تلاميذ كثيرون أخذوا عنه العلم ونبغوا ومنهم عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وعباس الدوري وأحمد بن يوسف التغلبي وعلي بن عبد العزيز البغوي وأحمد بن يحيى البلاذري

وقال عنه العلماء - مقررین علمه وفضله - ما يضع أبا عبيد في مصاف كبار العلماء .

- قال الحافظ الذهبي: أبو عبيد البغدادي الفقيه الأديب صاحب المصنفات الكثيرة في القرآن والفقه والشعر .

- وقال قدامه السرخسي عن الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد، أما أفقهم وأفهمهم فالشافعي إلا أنه قليل الحديث وأما أورعهم فأحمد بن حنبل وأما أحفظهم فإسحاق وأما أعلمهم بلغات العرب فأبو عبيد .

(١) ذكر أن وفاته كانت بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين وذكر أن وفاته كانت وعمره ثمانياً وستين سنة وبذلك تكون ولادته سنة مائة وست وخمسين هجرية (الباحث).

(٢) عن علي بن عبد العزيز البغوي - من تلاميذ أبو عبيد .

(٣) البخاري في كتاب أفعال العباد .

وروى الناس^(١) من كتبه المصنفة بضعةً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه وغريب الحديث والغريب المصنف والأمثال ومعاني الشعر وغير ذلك، وله في القراءات كتاب جيد ليس لأحد الكوفيين قبله مثله، وكتاب في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده.

- وقال الحافظ بن حجر في التهذيب^(٢) كتابه في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده.

والنسخة التي نحن بصدد عرضها هي إصدار «دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان الطبعة الثانية الصادرة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، وقد حقق هذه النسخة وعلق عليها الأستاذ محمد خليل هراس من علماء الأزهر الشريف.

ويقع الكتاب في (٧٣٠) صفحة من القطع الكبير مقسم على أربعة أجزاء ويحتوي كل جزء على أبواب يتضمن كل منها مرويات مُعنعنة لتوثيق الرواية وإثبات مصداقيتها.

وفي محاولة لتحديد محتويات كتاب الأموال لأبي عبيد أعرض الجدول التالي:

من صفحة	إلى صفحة	عدد الأبواب في الجزء	عدد الروايات في الجزء
١٠	١٦٢	٥٥	٣٢٥
١٦٣	٣١٢	٧٤	٢٨٤
٣١٣	٥٤٥	١٤٦	٦٨٩
٥٤٦	٧٣٠	١٢٢	٧٠٠
الإجمالي	٧٣٠	٣٩٧	١٩٩٨

(١) ترجمة أبي عبيد لمحقق كتاب الأموال لأبي عبيد - الأستاذ محمد خليل هراس من علماء الأزهر

(٢) المرجع السابق.

الجزء الأول:

بدأ أبو عبيد رحمه الله كتابه بباب أطلق عليه «حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام» وذكر حديث رسول الله ﷺ «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»^(١)، فالأمير الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم، وامرأة الرجل راعية على بيت زوجها وولدها وهي مسئولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته».

وعن الإمارة قال رسول الله ﷺ «نعم الشيء الإمارة»^(٢) لمن أخذها بحلها وحقها، وبئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها وحلها، تكون عليه يوم القيامة حسرة وندامة».

كتب عمر إلى أبي موسى «أما بعد فإن القوة في العمل أن لا تؤخر عمل اليوم لغد فإنكم إن فعلتم ذلك تداركت عليكم الأعمال، فلم تدروا بأياها تأخذون، فأضعتم، وإن الأعمال مؤداة إلى الأمير ما أدى الأمير إلى الله عز وجل، فإذا رتّع الأمير رتعوا، وإن للناس نفرة عن سلطانهم، فأعوذ بالله أن تدركني - أو قال تدركنا - فإنها ضغائن محمولة، ودنيا مؤثرة، وأهواء متبعة، فأقيموا الحق ولو ساعة من نهار».

وقال علي بن أبي طالب عن مصعب بن سعد^(٣) «يحق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحق على الناس أن يسمعوا له، ويطيعوا ويحيبوه إذا دعا».

(١) أخرجه البخاري (٢٥٥٤/٥).

(٢) رواه مسلم (١٨٢٥) باب كراهة الإمارة بغير ضرورة.

(٣) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو تابعي ثقة.

صنوف الأموال التي يليها الأئمة للرعية وأصولها في الكتاب والسنة
وبداً أبو عبيد الباب الثاني بذكر الأموال ما كان منها لرسول الله ﷺ
خالصاً دون الناس، وذلك ثلاثة أموال:

المال الأول: ما أفاء الله على رسوله من المشركين مما لم يوجف
المسلمون عليه بخيل ولا ركاب وهي فذك^(١) وكل مال وأرض صالح أهله
رسول الله ﷺ عليه بدون قتال.

ومن ذلك أموال بني النضير^(٢) فإنهم صالحوا الرسول ﷺ على
أموالهم وأرضهم بلا قتال ولا سفر تجشمة المسلمون^(٣)، وعن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال «كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله، مما
لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب. فكانت لرسول الله ﷺ
خاصة، فكان ينفق منها على أهله نفقة سنة، وما بقي جعله في الكراع^(٤)
والسلاح عذة في سبيل الله».

وسمح لهم رسول الله ﷺ بالجللاء وهم ما أقلت الإبل من الأمتعة
إلا الحلقة^(٥)، وعن يحيى بن سعيد قال «كان أهل فذك قد أرسلوا إلى رسول
الله ﷺ فبايعوه على أن لهم رقابهم ونصف أراضيهم ونخلهم، ولرسول
الله ﷺ شطر أراضيهم ونخلهم. فلما أجلاهم عمر رضي الله عنه بعث معهم من
أقام لهم حظهم من الأرض والنخل، فأداه إليهم^(٦)».

(١) فذك . قرى عربية . سبق شرحها.

(٢) بني النضير هم سبط من اليهود بناحية المدينة والأسباط في اليهود يشبهون القبائل في العرب
(٣) قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ
رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ آية رقم ٦ من سورة الحشر.

(٤) الكراع: اسم لجميع الخيل والسلاح.

(٥) الحلقة: السلاح.

(٦) يعني أنه قوم نصيبهم وأدى إليهم قيمته نقداً.

المال الثاني: الصفي

هو ما كان يصطفيه رسول الله ﷺ من كل غنيمة يغنمها المسلمون قبل أن يقسم المال.

عن الشعبي قال «كان للنبي ﷺ صفي^(١) من كل مغنم عبداً أو أمة أو فرس».

عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير قال: كنا بالمربد^(٢) فأتانا أعرابي ومعه قطعة أديم فقال: أفيكم من يقرأ؟ قلنا نعم فأعطانا الأديم فإذا فيه «بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله ﷺ لبني زهير بن أقيش^(٣) من عكل، إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله، وأقمتم الصلاة، وآتيتم الزكاة، وفارقتم المشركين وأعطيتهم من المغانم الخمس، وسهم النبي ﷺ والصفي. أو قال وصيفيه. فأنتم آمنون بأمان الله ورسوله».

المال الثالث: خمس الخمس بعد ما تقسم الغنيمة وتُخمس

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال «كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس فأربعة منها لمن قاتل عليها، وخمس واحد مقسم على أربعة:

- الربع الأول: لله ولرسوله ولذي القربى - يعني قرابة رسول الله

ﷺ ..

- الربع الثاني: لليتامى.

- الربع الثالث: للمساكين.

- الربع الرابع: لابن السبيل وهو الضيف الفقير الذي ينزل

(١) الصفي: ما يستصفيه الإمام من الغنيمة قبل القسمة، وقيل أن أم المؤمنين صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت من الصفي.

(٢) المريد: مكان معروف بالبصرة.

(٣) تصغير الوقش وهو الحركة الخفيفة.

بالمسلمين^(١) وفي رواية عن أبي العالیه قال «كان رسول الله ﷺ يؤتي بالغنيمة فيضرب بيده فما وقع فيها من شيء جعله للكعبة وهو سهم بيت الله عز وجل، ثم يقسم الباقي على خمسة:

الأول: سهم للنبي ﷺ.

الثاني: سهم لذي القربى.

الثالث: سهم لليتامى.

الرابع: للمساكين.

الخامس: سهم لابن السبيل.

والذي جعله للكعبة هو السهم الذي لله^(٢).

ذلك ما خص به الله تبارك وتعالى رسوله ﷺ من المال دون الناس فلما توفي ﷺ ذهب ذلك كله بذهابه، وصارت الأموال من بعده عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على ثلاثة أصناف:

الفيء والخمس والصدقة وإياها تأول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين ذكر الأموال.

(١) يعني المسافر الذي انقطع عن ماله وبلده فهو يُعْطَى من الغنيمة ما يعينه على سفره ويوصله إلى بلده

(٢) وبذلك تكون الأسهم ستة وهي المذكورة في الآية الكريمة ويكون سهم الله عز وجل لبيته الحرام ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ الآية رقم ٤١ من سورة الأنفال

كتاب

الفيء، ووجوهه، وسبله

باب: الجزية، والسنة في قبولها وهي من الفيء

قال رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس - أو قال لا أزال أقاتل الناس - حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»^(١).

كتب رسول الله ﷺ إلى هرقل صاحب الروم^(٢) «من محمد رسول الله إلى صاحب الروم. إني أدعوك إلى الإسلام، فإن أسلمت فلك ما للمسلمين وعليك ما عليهم فإن لم تدخل في الإسلام فأعط الجزية، فإن الله تبارك وتعالى يقول ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾» وإلا فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام أن يدخلوا فيه، أو يعطوا الجزية».

وكتب ﷺ إلى أهل اليمن «من محمد رسول الله إلى أهل اليمن - برسالة فيها - وأنه من أسلم من يهودي أو نصراني فإنه من المؤمنين له ما لهم وعليه ما عليهم ومن كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يفتن عنها، وعليه الجزية»^(٣).

مرة أخرى يعلمنا رسول الله ﷺ كيف نعامل غير المسلمين فجاء في حديث ضاف أنه كان ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً ثم قال: «اغزوا بسم

(١) رواه البخاري (٢٩٦٤/٦).

(٢) رواه البخاري (١/٤٥٥٣).

(٣) فانظر إلى عظمة الإسلام في معاملة أهل الكتاب وكيف يتسع صدره لأهل الأديان ويوفر لهم حرمتهم الدينية.

الله وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله لا تغلوا^(١) ولا تغدروا ولا تمثلوا^(٢)، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خصال - أو خلال - فآيتهم ما أجابوك إليها فاقبل منهم، وكف عنهم.

ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا فإن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فإن أبوا أن يتحولوا فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين، ولا يكون لهم في الغنمة والفبيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن هم أبوا فسلهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم.

(١) من الغلول وهو الخيانة.

(٢) لا تقتل بالقتل بقطع بعض أطرافهم كالأنوف والأذان.

كتاب

سنن الفيء والخمس والصدقة
وهي الأموال التي تليها الأنمة للرعية
باب: أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب

عن الحسن قال «أمر رسول الله ﷺ أن يقاتل العرب على الإسلام، ولا يقبل منهم غيره، وأمر أن يقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون».

قال ابن يزيد الأبل، سألت ابن شهاب: هل قبل رسول الله ﷺ من أحد من أهل الأوثان من العرب الجزية؟ فقال «مضت السنة أن يقبل ممن كان من أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب الجزية، وذلك لأنهم منهم وإيهم».

عن مسروق قال «بعث الرسول ﷺ معاذاً إلى اليمن، فأمره أن يأخذ:

- من كل ثلاثين بقرة بقرة أو قال تبيعاً

- ومن كل أربعين مئة

- من كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر^(١)

عن الحكم قال: كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ - وهو باليمن - «إن فيما سقت السماء أو سُقي غيلاً العشر، وفيما سقي بالغرب^(٢) نصف العشر، وفي الحالم أو الحاملة^(٣) ديناراً أو عدله من المعافر، ولا يفتن يهودي عن يهوديته». كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن «إنه من كان على يهودية أو

(١) المعافر نوع من الملابس يصنعه أهل اليمن - سبق تخريجه.

(٢) يعني بألة من آلات السقي كالطنبور.

(٣) أي من بلغ الحالم وهو سن التكليف.

نصرانية فلا يفتن عنها، وعليه الجزية، على كل حالم ذكر أو أنثى عبد أو أمة، دينار واف أو قيمته من المعافر، فمن أدى ذلك إلى رسلي فإنه له ذمة الله وذمة رسوله ومن منعه منكم فإنه عدو لله ولرسوله وللمؤمنين».

وقد ضاعف عمر بن الخطاب الصدقة على نصارى بني تغلب مقابل رفع الجزية عنهم أي أن عليهم ضعف ما على المسلمين أي من كل عشرين درهماً درهم إذا مروا بأموالهم على العاشر بينما يكون على المسلم من كل أربعين درهماً درهم، وكذلك سائر أموالهم من المواشي والأرضين يكون عليها في تأويل ما أمر به عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الضعف أيضاً، فيكون في كل خمس من الإبل شاتان، وفي العشر أربع شياه، ثم على هذا ما زادت، وكذلك الغنم والبقر، وعلى هذا الحب والشمار فيكون ما سقته السماء فيه عشرين وما سقى بالغروب والدوالي فيه عشر، وشرط عمر عليهم أيضاً أن يكون على أموال نساتهم وصبيانهم مثل ما على أموال رجاهم.

باب: أخذ الجزية من المجوس

عن الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب قال: كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر، يدعوهم إلى الإسلام فمن أسلم قبل منه ومن لا ضربت عليه الجزية، في أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة».

كتب خالد بن الوليد إلى أهل فارس بالخيرة «بسم الله الرحمن الرحيم من خالد بن الوليد إلى مرازبة^(١) فارس، السلام علي من اتبع الهدى، فإنني أحمد الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد... فالحمد لله الذي قَضَى خَدَمَتَكُمْ، وفرق كلمتكم، ووهم بأسكم، وسلب ملككم فإذا أتاكم كتابي هذا

(١) مرازبة: جمع سرزبان وهو الرئيس عند الفرس، والمرزبة الرئاسة.

فاعتقدوا مني الذمة، وأجبوا إلى الجزية، وابعثوا إلى بالرهن وإلا فوالله الذي لا إله إلا هو لألقينكم بقوم يحبون الموت كما تحبون الحياة، والسلام»
فهذا خالد بن الوليد - عامل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يدعو أهل فارس إلى أداء الجزية. وهم مجوس. بعد رسول الله ﷺ، وقد قبلها منهم عمر بعد ذلك، وقبلها عثمان من البربر^(١).

وعود إلى مثل من أمثلة السباحة في الإسلام والتمسك بما أنزل الله **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾**^(٢) أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان له مملوك اسمه وُسَّو الرومي، وقد روى ذلك المملوك قال: كنت مملوكاً لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان يقول لي: أسلم فإنك إن أسلمت استعنت بك على أمانة المسلمين فإنه لا ينبغي لي أن استعين على أمانتهم من ليس منهم. قال: فأست. فقال **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾** قال: فلما حضرته الوفاة اعتقني. وقال: ذهب حيث شئت.

باب: من تجب عليه الجزية ومن تسقط عنه من الرجال والنساء

كتب عمر إلى أمراء الأجناد أن يقاتلوا في سبيل الله ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم، ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموسى، وكتب إلى أمراء الأجناد: أن يضربوا الجزية، ولا يضربوها على النساء والصبيان، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموسى (أي البالغ من الرجال).

وهذا الحديث هو الأصل فيمن تجب عليه الجزية، ومن لا تجب عليه، ألا تراه إنما جعلها على الذكور المدركين، دون الإناث والأطفال؟ وذلك أن

(١) لم يكن البربر مجوساً بل كانوا وثنيين

(٢) **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾** الآية رقم ٢٥٦ من سورة البقرة

الحكم عليهم القتل لو لم يؤدوها وأسقطها عمن لا يستحق القتل، وهم الذرية.

باب: فرض الجزية ومبلغها وأرزاق المسلمين وضيافتهم

ومذهب الجزية والخراج في الإسلام، إنما على قدر الطاقة من أهل الذمة، بلا حمل عليهم^(١) ولا إضرار بفيء المسلمين، ليس فيه حد معلوم، ذلك أن رسول الله ﷺ كان فرضه على أهل اليمن ديناراً على كل حامل وفقاً لما ذكره ﷺ في كتبه إلى معاذ، وقيمة الدينار يومئذ إنها كانت عشرة دراهم أو اثني عشر درهماً، وهذا دون ما فرض عمر على أهل الشام وأهل العراق^(٢) لأنهم أكثر غنى ويساراً لذلك زاد عمر الجزية عليهم.

وقد فرض عمر بن الخطاب الجزية حسب يسار من ضربت على رقبته فوضع ثمانية وأربعين درهماً على الموسر وأربعة وعشرين على متوسط الثراء، ثم اثني عشر على العامل بيده.

ومن سماحة الإسلام مع أهل الأديان الأخرى أن من عجز منهم عن الكسب يَحْط عنه الجزية بل يجري عليه رزقه من بيت مال المسلمين، فعل ذلك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأقر عمر بن الخطاب حَط الجزية عن النساء والصبيان عندما أقر ما قام به عامله عثمان بن حنيف عندما بعثه مع عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود إلى أهل الكوفة.

(١) بل لا بد من ثمة أو كلفة.

(٢) لم تكن الجزية حد معلوم لما خالف عمر ما فرضه الرسول ﷺ على أهل اليمن.

باب: اجتباء الجزية والخراج وما يؤمر به من الرفق بأهلها

وينهى عنه من العنف عليهم فيها^(١)

رأى عياض بن عَثم نبطاً^(٢) يعذبون في الجزية، فقال لصاحبهم: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تبارك وتعالى يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا»^(٣).

وأتي عمر بن الخطاب مال كثير من الجزية فقال لمن أتى به من عماله «إني لأظنكم قد أهلكتم الناس، قالوا: لا والله ما أخذنا إلا عفواً صفواً، قال بلا سَوَاطٍ ولا نَوَاطٍ^(٤)»، قالوا نعم، قال الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في سلطاني».

سأل عمر بن الخطاب سعيد بن عامر^(٥) والي حمص قال: مالك تبطن الخراج؟ قال أمرتنا ألا نزيد الفلاحين عن أربعة دنانير، فلسنا نزيدهم عن ذلك ولكننا نؤخرهم إلى غلاتهم، قال عمر «لا عزلتك ما حييت» ووجه التأخير إلى الغلة إنما للرفق بهم، ولم يكن معروفاً في استيلاء^(٦) الخراج والجزية وقتاً من الزمان يجتبي فيه غير وقت الحصاد. ومن أبواب التيسير في جمع الجزية:

- جواز أخذ الجزية عيناً بقيمتها من الدراهم التي عليهم من جزية

(١) والأمر بالرفق على أهل الجزية لا ينافي ما ورد في الآية الكريمة فالآية لم تأمر بتعذيبهم واستعمال العنف معهم ولكنها أمرتهم أن يعطوها بأيديهم قياماً غير قعود.

(٢) النبط قوم من العجم كانوا ينزلون بين العراقيين ثم أطلقت اللفظة على أخلاط الناس وعوامهم

(٣) بل أن الإسلام ينهى عن تعذيب الحيوان وفي الحديث «من مثل بحيوان فعليه لعنة الله والناس أجمعين» وفي حديث آخر «دخلت النار امرأة في هرة حبستها».

(٤) النوط: التعليق بلا ضرب، والمعنى أن لا ضرب بالسياط ولا تعليق لأهل الجزية أو الخراج

(٥) سعيد بن عامر بن جذيم صحابي قرشي شهد خيبر ومات سنة ٢٠ هـ في خلافة عمر وكان والياً على حمص.

(٦) استأدى فلان المال. أخذه منه كأنه طلب منه أداءه.

رؤوسهم ولا يحملون على بيعها لأخذ الجزية من الثمن، وذلك للتخفيف عليهم والرفق بهم. أمر بذلك علي بن أبي طالب.

وقد طبقها معاذ بن جبل في اليمن وقال اثتوني بخميس^(١) أو لبس أخذه منكم مكان الصدقة فإنه أهون عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين كان يأخذ الإبل في الجزية وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤْتِي بِنَعَمٍ كَثِيرَةٍ مِنْ نَعَمِ الْجَزِيَّةِ.

وقد سار هؤلاء على ما أرساه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال لأهل اليمن «إن على كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر» أي قيمة الدينار ثياب.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب «أن الله سبحانه وتعالى إنما أمر أن تؤخذ الجزية ممن رغب عن الإسلام واختار الكفر عُتْيَا^(٢) وخسراناً مبيناً، فضع الجزية على من أطاق حملها وخل بينهم وبين عمارة الأرض، فإن في ذلك صلاحاً لمعاش المسلمين وقوة على عدوهم^(٣) وانظر مَنْ قَبْلَكَ من أهل الذمة قد كبرت سنه، وضعفت قوته وولت عنه المكاسب فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه. فلو أن رجلاً من المسلمين كان له مملوك دبرت سنه وضعفت قوته وولت عنه المكاسب كان من الحق عليه أن يَقْوَتَهُ حتى يُفَرِّقَ بينهما موت أو عتق، ذلك أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مَرَّ بِشَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ يَسْأَلُ عَلَى أَبْوَابِ النَّاسِ. فقال: ما

(١) خميس - كلمة تطلق على الجيش لأنه يجعل خمس فرق ويقال رمح خميس يعني طوله خمسة أذرع

(٢) العتو: مجاوزة الحد والعاقب الجبار.

(٣) إن هذا الرأي يعكس النظر الصائب لأمير المؤمنين وخامس الراشدين عمر بن عبد العزيز، ذلك

أن أهل الجزية القائمين على عمار الأرض أعلم من المسلمين بما يصلح أرضهم ويوفر غلتها ونفع خدماتهم على المسلمين.

أنصفناك، أن كنا أخذنا منك الجزية في شبيبتك ثم ضيعناك في كبرك. قال ثم أجرى عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه».

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن وإلى الكوفة «سلام عليك. أما بعد.. فإن أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجور في أحكام وسنن خبيثة سنتها عليهم عمال السوء، وإن أقوم الدين العدل والإحسان فلا يكوننَّ شيء أهمَّ إليك في نفسك أن توطنها لطاعة الله فإنه لا قليل من الإثم. وأمرت أن تُطرزَ^(١) عليهم أرضهم، وأن لا تحمل خراباً على عامر، ولا عامراً على خراب، ولا تأخذ من الخراب إلا ما يطيق، ولا من العامر إلا وظيفة الخراج، في رفق وتسكين لأهل الأرض، وأمرت أن لا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة، ليس لها آس^(٢) ولا أجور الضرايين^(٣) ولا إذابة الفضة، ولا هدية النيروز والمهرجان^(٤) ولا ثمن المصحف ولا أجور البيوت ولا دراهم النكاح ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض فاتبع في ذلك أمري، فقد وليتكَ من ذلك ما ولاني الله ولا تعجل دوني بقطع ولا صلب حتى تراجعني فيه»^(٥).

باب: الجزية على من أسلم من أهل الذمة أو مات وهي عليه

قال رسول الله ﷺ «ليس على مسلم جزية» فإن إسلامه يسقطها عنه فلا تؤخذ منه وإن كانت قد لزمته قبل ذلك، لأن المسلم لا يؤدي الجزية ولا تكون ديناً عليه، كما لا تؤخذ منه فيما بعد الإسلام.

(١) أن يعلمها لهم وينسق حدودها ويعبد طرقاتها.

(٢) ليس لها إصلاح والمراد أن الوزن بالعدل.

(٣) الضرايين: الذين يصكون النقود من الذهب والفضة.

(٤) عيد كان للفرس وهو أول السنة القبطية في مصر.

(٥) المقصود لا تقم حداً على سارق أو قاطع طريق حتى تستأمرني فيه.

باب: أخذ الجزية من الخمر والخنزير

قال بلال لعمر بن الخطاب: إن عمالك يأخذون الخمر والخنزير في الخراج فقال «لا تأخذوا منهم، ولكن ولّوهم بيعها، وخذوا أنتم الثمن». إن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤوسهم وخراج أراضيهم بقيمتها، ثم يتولى المسلمون بيعها، فهذا الذي أنكره بلال ونهى عنه عمر، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها، إذا كان أهل الذمة المتولين لبيعها، لأن الخمر والخنازير مال من أموال أهل الذمة، ولا تكون مالا للمسلمين. وقد أمر عمر بن الخطاب عماله بقتل الخنازير وتقتص أثمانها لأهل الجزية من جزيتهم.

باب: الجزية.. كيف تجبى؟

بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف، ففلجا الأرض بالجزية^(١) على أهل السواد، ثم فلجا الجزية على كل إنسان أربعة دراهم في كل شهر، ثم حسبوا أهل القرية وما عليهم وقالوا لدهقان^(٢) كل قرية: على قريتك كذا وكذا، فاذهبوا فتوزّعوها بينكم قال: فكانوا يأخذون الدهقان بجميع ما على قريته، وهذا يحمله على الاجتهاد في جمع الجزية من أفراد قريته إذا عَرَفَ أنه مأخوذ بها.

(١) أي قسماها والأصل الفلج وهو المكيال الذي يقال له الفالج ويقال (فلجت الجزية على القوم إذا رجمها عليهم).

(٢) الدهقان: رئيس إقليم أو ناحية والدهقان: التاجر

باب: فتوح الأرضين صلحاً وسنناً وأحكامها

باب: فتح الأرض تؤخذ عنوة وهي من الفبي والغنيمة جميعاً

قال أبو عبيد: وجدنا الآثار عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده قد جاءت في افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام:

(١) أرض أسلم عليها أهلها فهي لهم ملك أيانهم «وهي أرض عشر لا شيء عليه منها غيره»^(١).

(٢) أرض أفتتحت صلحاً على خرج معلوم، فهم على ما صولخوا عليه، لا يلزمهم أكثر منه.

(٣) أرض أخذت عنوة فهي التي اختلف فيها المسلمون.

- فقال بعضهم: سبيلها، سبيل الغنيمة فتخمس وتقسم، فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة، ويكون الخمس الباقي لمن سمي الله تبارك وتعالى.

- وقال بعضهم: بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام إن رأى أن يجعلها غنيمة، فيخمسها ويقسمها، كما فعل رسول الله ﷺ بخير، فذلك له. وإن رأى أن يجعلها فيئاً فلا يخمسها ولا يقسمها، ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا، كما صنع عمر بالسواد^(٢).

(١) أي ليس عليه في أرضهم إلا زكاة الخراج منها وهو العشر إذا كانت تسقى بياء السبح أو نصفه إن كانت تسقى بالسقاية

(٢) أختلف في الأرض التي أبقاها عمر بغير قسمة، فذهب الجمهور إلى أنه وقفها لنواب المسلمين وأجري منها الخراج ومنع بيعها وقال بعض الكوفيين، أبقاها ملكاً لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الخراج، وقد ذهب مالك إلى أن الأرض المغنومة لا تقسم بل تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق.

كان ذلك أحكام الأرض التي تفتح فتحاً، أما الأرض التي يقطعها الأمام إقطاعاً، أو يستخرجها المسلمون بالاحياء، أو يحتجزها بعضهم دون بعض بالحمي، فليست من الفتوح، ولها أحكام سوى تلك.

باب: أرض العنوة تقرر في أيدي أهلها، ويوضع عليها الطسّق، وهو الخراج

بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر إلى أهل الكوفة: على صلاتهم وجيوشهم^(١) وعبد الله بن مسعود: على قضائهم وبيت مالهم، وعثمان بن حُنيف. على مساحة الأرض ثم فرض لهم في كل يوم شاةً بينهم، قال: شطرها وسوّا قطها^(٢) لعمار، والشطر الآخر بين هذين، ثم قال: ما أرى قرية يؤخذ منها كل يوم شاة إلا سريعاً في خرابها^(٣)، قال فمسح عثمان بن حُنيف الأرض، فجعل على جريب^(٤) الكرم عشرة دراهم، وعلى جريب النخل خمسة دراهم، وعلى جريب القصب ستة دراهم وعلى جريب البر أربعة دراهم، وعلى جريب الشعير درهمن، وجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون بها^(٥) في كل عشرين درهماً درهم وجعل على رؤوسهم - وعطل الصبيان والنساء في ذلك - أربعة وعشرين درهماً كل سنة^(٦)، كتب بذلك إلى عمر فأجازه ورضي به، قال فقليل لعمر تجارُ الحرب كم نأخذ منهم إذا

(١) يعني يؤمهم في الصلاة ويقود جيوشهم

(٢) أي نصفها والسقط (أي الكبد والطحال والكرش والأمعاء

(٣) استكثر عمر شاة كل يوم على الثلاثة الذين يمثلون الهيئة الحاكمة واعتبر ذلك اسرافاً مفضياً إلى

الخراب

(٤) الجريب: نوع من المساحة وهو كالقيراط في مصر

(٥) أموالهم التي يسافرون بها للتجارة جعل عليهم فيها نصف العشر

(٦) كان ذلك في البداية ثم عدلت إلى ٤٨ درهماً على الأغنياء وأربعة وعشرين درهماً على المتوسطين

والثني عشر على الفقراء

قدموا علينا، قال: كم يأخذون منكم إذا قدمتم عليهم؟ قالوا: العشر. قال: فخذوا منهم العشر^(١).

وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أهل السواد على كل جريب عامر أو غامر^(٢) درهماً وقفيزاً^(٣)، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم وخمسة أقفزة وعلى جريب الشجرة عشرة دراهم وعشرة أقفزة، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم وعشرة أقفزة - قال: ولم يذكر النخل، وعلى رؤوس الرجال ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين واثنى عشر.

بعد ما تقدم انتقل بنا أبو عبيد إلى مسائل فقهية عرضها في أربعة أبواب نستعرضها بالإشارة إليها في إيجاز شديد ليس لعدم أهمية ما بها من علم، ولكن لأن معظم ما بها من علم يتعلق بأحكام فقهية في فروع هامة، غير أنها لا تتعلق مباشرة بموضوع البحث، الذي يعني بحصر مصادر الأموال وأبواب إنفاقها والعوامل التي تحدد الأوعية التي تحتسب عليها حق بيت مال المسلمين.

ونبدأ بباب (شراء أرض العنوة التي أقر الإمام فيها أهلها وصيرها أرض خراج)

وفي هذا الشأن ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: لا تشتروا رقيق أهل الذمة فإنهم أهل خراج وأرضوهم فلا تبتاعوها ولا يُقرن أحدكم بالصغار بعد إذ نجاه الله منه.

وهذا النهي الذي أمر به عمر بن الخطاب إنما يشمل:

(١) وهو ما يعرف حالياً بمبدأ المعاملة بالمثل.

(٢) عامر هو الذي يزرع بالفعل والغامر هو الذي يصله الماء ولكنه غير مزروع.

(٣) القفيز: مقدار الصاع والصاع ثمانية أرتال.

(أ) عدم شراء رقيق أهل الذمة لأنهم يؤدون عنه الجزية للمسلمين فإذا اشتراهم المسلمون صاروا ملكا لهم وجبت عليهم الجزية
(ب) عدم شراء أراضي أهل الذمة لأنها أرض خراج يؤدي خراجها للمسلمين فمن اشتراها وجب عليه خراجها.

والسبب الذي من أجله جاء نهي عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء في عجز ما قاله عمر «ولا يقرن أحدكم بالصغار» بمعنى أن لا يقبل المشتري للرقيق والأرض المملوكين لأهل الذمة، الذل والهوان على نفسه بأن يصير من أهل الجزية والخراج بعدما أكرم الله المسلمين ونجاهم من ذلك الذل والهوان.

ولعل حرص عمر بن الخطاب على حصيلة الجزية والخراج والاحتفاظ بمستوى عال من الدخل منها، كان السبب في توجيه النهي، ومن جانب آخر فإن المقطوع به أن عمر بن الخطاب وغيره من الخلفاء لا يحرص على حصيلة الجزية إذا ما أسلم أهلها، لأن نشر الإسلام هو الغاية والهدف وليست الأموال وحجمها هي ما يهم الحاكم المسلم، تلك الأموال التي يحرص ولي الأمر على تنفيذ تكليف المولى عز وجل وسنن رسول الله ﷺ بالقيام عليها تحقيقا لمقاصد الشريعة وصالح عموم المسلمين.

وباب (أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها، هل فيها عشر مع الخراج أم لا؟)

القول في ذلك عند أغلب الفقهاء إن الخراج لا يسقط العشر إذا أسلم صاحب الأرض وحجتهم في ذلك أن الخراج كالأرض يكثرها الرجل المسلم من ربا الذي يملكها، فيزرعها، فإن عليه كراء لربها، وعليه عشر ما تخرج إذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة.

والخراج عند أهل ذلك الرأي، لا يسقط العشر لأنه أشبه بجزية على

الأرض أو كراء فلا يتنافى مع إيجاب العشر الذي هو مقدر على المسلم فيما يخرج من أرضه من زرع أو ثمر، ومما يفرق بين العشر والخراج ويوضح أنهما حقان اثنان ويبين ذلك. أن موضع الخراج الذي يوضع فيه سوى موضع العشر، ذلك أن موضع الخراج في أعطية المقاتلة وأرزاق الذرية وموضع العشر وهو صدقة يُعطىها الأصناف الثمانية المنصوص عليها في الآية رقم (٦٠) من سورة التوبة.

إن ما تقدم يوضح موقف أرض الخراج الذي يسلم صاحبها، أما إذا اشترى الذمي أرض عشر فإنها لا تتحول إلى أرض خراج فإن تحديد أرض الخراج وأرض العشر لا يتوقف على صفة مالكها وإنما الفيصل فيها أن أرض الخراج هي التي غنمها المسلمون ثم أقرروا أهلها عليها وضربوا عليها الخراج. وفي شأن شراء الذمي لأرض عشر فإنه يتم مضاعفة العشر عليه.

وهناك آراء أخرى في ذلك الموضوع، غير أن ما يتعلق بالبحث هو تحديد صفة الأرض هل هي خراجية أم عشرية وهذا أمر يتولاه الفقهاء وبعد تحديدهم للصفة يتحدد كمية المال المستحق على تلك الأرض.

باب (ما يجوز لأهل الذمة أن يحدثوا في أرض العنوة وفي أمصار المسلمين وما لا يجوز) ربما لا يشمل هذا الباب أموراً تتعلق بتحديد الأموال ولكنه يشمل تحديداً لحقوق أهل الذمة. كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله «لا تهدموا كنيسة، ولا بيعة، ولا بيت نار ولا تحدوا شفرة على رأس بهيمة، ولا تجمعوا بين صلاتين إلا من عذر».

وينطبق ذلك على ما كان مقاماً قبل فتح المسلمين لبلاد الذميين، أما بعد الفتح فيمتنع على أهل الذمة إقامة الكنائس والبيع وبيوت النار وكذلك الخمر والخنازير.

باب (الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي)

قال الله تعالى في الآية رقم (٤) من سورة محمد ﴿فَأَمَّا مَا بَعْدَ وَإِنَّمَا يَذْكُ حَتَّى نَفْعَ الْغَرَبِ أَنْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤] وقال ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُبَاتِ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] وبكل عمل رسول الله ﷺ، إذن فالإمام بخير بين ثلاثة بحسب ما يرى من المصلحة فإن وجد أن المصلحة في المن وهو إطلاق سراح الأسرى بلا فدية فعل، وإن وجد أن المسلمين في حاجة إلى مال أخذ الفدية منهم، وإن كانوا ذوي بأس ومران في الحرب يخشى منهم على المسلمين قتلهم.

الجزء الثاني:

في هذا الجزء عمد أبو عبيد القاسم بن سلام إلى معالجات فقهية لأحوال أهل الذمة موضحاً ما لهم وما عليهم وكيف تكون أحوالهم في الصلح، والوفاء إليهم بما صولحوا عليه، وكيف تكون أرض الذمي إذا أسلم، والحكم في رقاب أهل الصلح... إلى آخره.

وبالرغم من حرصني الشديد على ألا أُلج في أمور الفقه وقضاياها، إلا أنني أجد نفسي مشدوداً إلى قيم إسلامية وردت في ثنايا أبواب هذا الجزء ارتقت بالإنسان إلى القيم الإنسانية المطلقة، وإن كانت تلك القيم إسلامية المنشأ تشريعاً وتطبيقاً، إلا أنها وسعت كل من يعيش في ظل الدولة الإسلامية بصرف النظر عن ديانته وعقيدته وجنسه ولونه وعصبيته، ولأن موضوع البحث وغاياته وحدود اتساعه لا تسمح جميعاً بالسعي وراء الرغبة الكامنة في نفسي وتملكني بشدة لعرض دررٍ وضاعةٍ لو جمعت لأنارت مشارق الأرض ومغاربها ولازدان بها تاج على رؤوس البشر أينما كان ومهما كان.

وربما تشير المرويات القاطعة الدلالة - والتي سأحتفي بذكرها في بحث أقوم عليه إن شاء الله إلى تلك القيم الإنسانية ذات المغزى والمرمى.

ولا يقدح في تلك الروايات أنها ظنية النسبة بحسب سلسلة روايتها. أبدأ عرض ما أشرت إليه :

وبقول رسول الله ﷺ في الوفاء لأهل الصلح:

(١) قال رسول الله ﷺ: «إنكم لعلكم تقتاتلون قوماً فيتقونكم بأموالهم دون أنفسهم وأبنائهم ويصالحونكم على صلح، فلا تأخذوا منهم فوق ذلك، فإنه لا يحل لكم» والمعنى واضح فإنه إذا افتدى قوم أنفسهم وأولادهم بالمال، وتصالحوا صلحاً يحدد ما عليهم وما لهم لا يجوز للمسلمين بعد وقوع الصلح أن يطلبوا منهم زيادة عليه فإن ذلك من ترك الوفاء بالعهد ونقض له وهما محرمان بنص القرآن والسنة.

ولا أظن أن هناك من الملل والقوانين ما ارتقى بالجزاء على نقض العهد وعدم الوفاء به إلى درجة التحريم الديني الذي يتولى أمره رب العباد سبحانه وتعالى.

(٢) عن الأوزاعي أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لرجل يريد الغزو «لا تطأ حرثاً ولا تطلع شرفاً إلا بإذن إمامك وإياك والمخللة والمخلاتين من أموال أهل الذمة، ثم نقول أنا غاز» ثم لقي الرجل ابن عباس، فقال له مثل ذلك.

إن تكرار نفس القول في الأمر الواحد من مصدرين ليسا مجتمعين إنما يشير إلى صدق الحكم ومصداقية القائلين به، والمتأمل في القول يتبين المعاملة الكريمة العادلة التي كان المسلمون يعاملون بها الأمم المغلوبة، وإذا أجرينا المقارنة بين ما يقع في زماننا من الدول المستعمرة وبين ما شرعه الإسلام لأدركنا مدى السمو والخلق الذي دعا إليه وألزم به متبعيه من المسلمين.

(١) رواه أحمد وأبو داود (٢٦٥٧) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما مرفوعاً

(٣) صالحت الروم معاوية على أن يؤدي إليهم مالاً وارتهن معاوية منهم رهناً، فجعلهم بيعلبك، ثم إن الروم غدرت، فأبى معاوية والمسلمون أن يستحلوا قتل من في أيديهم من رهنهم، وخلوا سبيلهم واستفتحوا بذلك عليهم، وقالوا: وفاء بغدر خير من غدر بغدر.

ذلك السمو الأخلاقي الذي لازم المسلمين منذ بدء الدعوة حيث كانوا قلة مستضعفة، إلى أن نصرهم الله وعلت كلمتهم وقويت شوكتهم، لم يبالغ حينئذ في ضعفهم، إنما هو الغلبة، إنما هو الثبات على الثوابت يلتزمون بها في ضعف وفي قوة، وبذلك كانت لهم الإمارة ودانت لهم الأقوام وانتشر لذلك الإسلام.

(٤) كتب الأوزاعي إلى صالح بن علي بن عبد الله بن عباس أحد قواد الدولة العباسية رسالة طويلة فيها: «قد كان من أجلاء أهل الذمة، من أهل جبل لبنان، مما لم يكن تملاً عليه خروج من خرج منهم، ولم تطبق عليه جماعتهم، فقتل منهم طائفة، ورجع بقيتهم إلى قراهم، فكيف تؤخذ عامة بعمل الخاصة؟ فيخرجون من ديارهم وأموالهم؟ وقد بلغنا أن من حكم الله جل وعز أنه لا يأخذ العامة بعمل الخاصة، ولكن يأخذ الخاصة بعمل العامة، ثم يبعثهم على أعمالهم^(١) فأحق ما اقتدى به ووقف عليه حكم الله تبارك وتعالى وأحق الوصايا بأن تحفظ وصية رسول الله ﷺ وقوله «من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه، من كانت له حرمة في دمه فله في ماله والعدل

(١) هذا إشارة إلى ما رواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلت يا رسول الله إن الله إذا أنزل سطوته بأهل الأرض وفيهم الصالحون فيهلكون بهلاكهم؟ فقال: «إن الله أنزل سطوته بأهل نعمته وفيه الصالحون فيصرون معهم ثم يبعثون على نياتهم».

عليه مثلها، فإنهم ليسوا بعييد فتكونوا من تحويلهم من بلد إلى بلد في سعة، ولكنهم أحرار أهل ذمة، يُرجمُ محصنهم على الفاحشة ويخاص^(١) نساؤهم نساءنا من تزوجهن منا القسم والطلاق والعدة سواء» ليس أبلغ ولا أوضح من حديث رسول الله ﷺ في مساواة أهل الذمة بالمسلمين فيما لهم من حقوق بل بلغ الأمر أن رسول الله ﷺ تكفل بمحاجة المسلم يوم القيامة عن الذمي، عظيم أمر الإسلام، إذ يقوم نبيُّ الإسلام بالقصاص من مسلم اتبع دينه وشريعته لصالح غير مسلم ويدافع عن الذمي الذي حاق به ظلم في مواجهة الظالم وإن كان مسلماً.

وفي غير سياق الموضوع وإنما في سياق عرض الجزء الثاني من الكتاب الممتع ختم مؤلف كتاب الأموال الجزء الثاني بكتاب اسماء «مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها ويُجعل منها» وقد تناول في تسعة عشر باباً مخارج الفيء وخلاصة ما حوته هذه الأبواب:

(١) ليس لأعراب المسلمين ولا للذين أبوا التحول للإسلام نصيب من الغنيمة والفيء.

(٢) إن ترتيب من يفرض لهم من الأعطيات من الفيء يبدأ من - أزواج رسول الله ﷺ ثم المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ثم أصحاب الرسول ﷺ، ثم الأنصار الذين تبوءوا الدار والايما من قبلهم، وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فمن أسرع إلى الهجرة أسرع به العطاء ومن أبطأ عن الهجرة أبطيء عنه العطاء، فلا يلو من رجل إلا مناخ راحلته»^(٢).

(١) من المحاصة وهي المساواة في الحصة يعني النصيب أو المقدار.

(٢) اناخة الراحلة أي استوائها على الأرض كناية عن القعود عن السفر إلى الهجرة.

هكذا جاء حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والذي فرض فيه:

- اثني عشر ألفاً لأم المؤمنين عائشة^(١).
- عشرة آلاف لسائر أزواج النبي .
- ستة آلاف لكل من جويرية وصفية زوجتا رسول الله ﷺ^(٢).
- خمسة آلاف لعلي بن أبي طالب ولمن شهد بدرًا من بني هاشم
- مائتين ديناراً لمن بايع تحت الشجرة
- ألف للمهاجرات الأول. أسماء بنت عميس وأسماء بنت أبي بكر وأم عبد أم عبد الله بن مسعود.

(٣) فرض العطايا لأهل الحاضرة وتفضيلهم على أهل البادية وذلك التفضيل يرجع إلى أن أهل الحاضرة يجامعون المسلمين على أمورهم ويعينهم على عدوهم بأبدانهم وأموالهم، أو بتكثير سوادهم بأنفسهم، وهم أهل المعرفة بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهم يعينون على إقامة الحدود وحضور الأعياد واجتماع وتعليم الخير.

(٤) فرض للأنصار ومواليهم أربعة آلاف لكل منهم وأمر عمر بن الخطاب عامله الذي أعطى العرب وترك الموالي وكتب له «أما بعد فحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم» أي أن عمر اعتبر إهمالهم من العطاء تحقيراً لهم والإسلام يقتضي إكرامهم

(٥) الفرض للذرية من الفتيء وإجراء الأرزاق عليهم، قال رسول الله ﷺ «من ترك كلاً فإلينا ومن ترك مالا فلورثته» وعن ابن عمر قال

(١) زاد عائشة في العطاء لأن النبي ﷺ تزوجها بكراً ولأنها كانت أحب أزواجه إليه.

(٢) لأن جويرية وصفية كانت من أفاء الله على رسوله أي كانتا من السبايا أعتقها رسول الله وتزوج

«كان عمر لا يفرض للمولود حتى يفطم، قال ثم أمر منادياً فنادى لا تعجلوا أولادكم الفطام»^(١)، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام، وكتب بذلك في الآفاق بالفرض لكل مولود في الإسلام.

رأى عمر بن عبد العزيز عدم فرض للرضيع حتى يفطم، فإذا فطم فرض له ذلك لأن رضاعة الوليد على أبيه فإن لم يكن له أب فعلى الوارث إذا لم يكن للصبي مال فإن كان له مال ففي ماله وذلك استناداً إلى الآية الكريمة ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٦) الفرض للنساء والمهاليك من الفيء، كما تقدم فإن عمر بن الخطاب قد فرض لزوجات النبي ﷺ وللمهاجرات الأول أي اللاتي هاجرن إلى الحبشة الهجرة الأولى، كما أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه فيء قسمه عن يوم، فأعطى الأهل^(٢) حظين^(٣) وأعطى العزب حظاً واحداً. وبتلك الومضات المنيرة السريعة، التي طغت فيها القيم والأخلاق على ما سواهما أختتم عرضي للجزء الثاني من كتاب الأموال لصاحب الفضل الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام. وإلى الجزء الثالث

الجزء الثالث:

عالج أبو عبيدة في الجزء الثالث معالجات فقهية تتعلق بالتفاصيل متناولة إجراء الطعام على الناس من الفيء وكان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) رجع عمر بن الخطاب عن عدم الفرض للمولود حتى يفطم بسبب طفل كان يبكي وطلب إلى أمه أن تحسن له وتكرر النصح ثلاث مرات فقالت المرأة إنها عجلت بفطامه لأن عمر لا يفرض للمولود حتى يفطم.

(٢) الأهل: المتزوج وجمعها الأهل.

(٣) حظين: أي نصيبين.

قد فرض لكل نفس مسلمة في كل شهر مدي^(١) حنطة وقسطي^(٢) خل وقسطي زيت فسأل والعبيد؟ فقال عمر: نعم والعبيد.
وجاء الباب التالي ليدكرنا بأن رسول الله ﷺ لم يكن يقبل مالاً عنده ولا بيته، ومعنى ذلك أنه إذا جاءه المال غُدوة لم يتتصف النهار حتى يقسمه، وإن جاءه عشية لم يبيته حتى يقسمه. فالسنة هي تعجيل إخراج الفيء وقسمته بين أهله.

ثم أورد أبو عبيد باباً في فصل ما بين الغنيمة والفيء، وأورد أقوالاً في ذلك يتبين منها أن ما ناله المجاهدون من أهل الشرك عنوة قسراً والحرب قائمة فهو الغنيمة التي تخمس ويكون سائرها لأهلها خاصة دون الناس، وما نيل منهم بعدما توضع الحرب أوزارها وتصير الدار دار الإسلام فهو فيء يكون للناس عامة ولا خمس فيه وكذلك يكون مثله ما نيل من أهل الحرب قبل قيام الحرب، كأن خرج جيش بصوب العدو فسارع العدو يتقون المسلمين بمال أرسلوه إليهم على أن يرجعوا عنهم فقبل المسلمون المال ورجعوا عنهم. ووافانا أبو عبيد بأقوال توضح زهد الخلفاء وشدة محاسبتهم لعمالهم، فمثلاً كان فرض أبي بكر الصديق ستة آلاف درهم في السنة بعدما تخلّى عن تجارته للتفرغ لشئون المسلمين ومن هذه الآلاف الست يسد حاجته وحاجة أهله ويحج منها ويعتمر، وكذلك كان حال عمر عندما حدد ما استحل من مال الله وهو حلة الشتاء والقيظ وما يحج عليه ويعتمر من الظَّهْرِ^(٣)، وقوت أهله كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم وفي هذا فهو رجل من المسلمين، يصيبه ما يصيبهم.

(١) المدي: مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا والمكوك مكيال يسع صاعاً.

(٢) القسط: نصف صاع (أي أربعة أرطال).

(٣) الظَّهْر: الدابة التي يركبها حال أدائه فريضتي الحج والعمرة.

وذكر أبو عبيد أمثلة من محاسبة رسول الله ﷺ لعماله وأمثلة أخرى من محاسبة أبو بكر وعمر لعمالهم، وكلها تدل على الحرص الشديد على أموال المسلمين لا يسمحون باستباحتها أو النيل منها في غير مواضعها. ثم عرض أبو عبيد في كتاب مفصل لأحكام الأرضين في إقطاعها وأحيائها وحماها ومياها وتلك الصنوف الأربعة في أحوال الأراضي التي تشير إلى صلاحية الوالي في التصرف في الأراضي السبخ منها والموات لاستزاعها وما في ذلك من صالح المسلمين، ذلك أن الأرض غير المنتجة لا تدر على المسلمين عشراً أو نصف عشر، والعكس إذا ما وليها من المسلمين وله القدرة على تحويلها إلى أرض توفر الغذاء للإنسان والحيوان وتدر أموالاً في ذات الوقت لبيت مال المسلمين ينفق منها على المسلمين باعتبار ذلك المال فيئاً، وأورد الأحكام الفقهية في المسائل التي تنطوي تحت تلك الصنوف من الأراضي.

وعالج أبو عبيد في كتاب تالٍ الخمس وأحكامه وسننه وأورد الأحكام التي تحدد الأنفال وما يخمس منها، والسلب^(١) وهو الذي لا خمس فيه وأوضح أحوال النفل من الخمس بعد ما يصير إلى الإمام ولا نفل من جميع الغنيمة قبل أن تخمس ثم أورد شروح وأحكام الخمس في سهم النبي ﷺ وسهم ذي القربى وأورد الأحكام الخاصة بالخمسة في المعادن والركاز والخمس في المال المدفون والخمس فيما يخرج البحر من العنبر والجوهر فهي بمنزلة ما أخرج البر من المعادن وعلى ذلك خلاف في الرأي فهناك من يرى أنه ليس فيها شيء.

(١) السلب هي ما يملكه القتل من مال وسلاح فتكون لقاتله.

وفي كتاب عن الصدقة^(١) وأحكامها وسننها أوضح أبو عبيد فضائل الصدقة والثواب في إعطائها وأورد أحاديث الرسول عن منع الصدقة والتغليظ في حبسها. ثم عرض في أبواب متتالية معالجة أنواع الصدقات كل في باب مستقل كالآتي:

١. باب فرض صدقة الإبل وما فيها من سنن

٢. باب صدقة البقر وما فيها من سنن

٣. باب صدقة الغنم وسننها

وفي ثلاثة أبواب متتالية عرض أبو عبيد قضايا فقهية هامة تخص الصدقة كالجمع بين المتفرق والتفريق في المَجْتَمِع وتراجع الخليطين في صدقة المواشي ثم باب يوضح ما يجب على المصدق من العدل في عمله وما في ذلك من الفضل وفي العدوان من الإثم، ثم باب يعرض ما يستحب لأرباب الماشية أن يفعلوه عند إتيان المصدق إياهم. ثم يعود أبو عبيد إلى عرض باقي صنف الصدقات في الأبواب التالية:

٤. باب فروض زكاة الذهب والورق وما فيها من سنن

٥. باب الصدقة في التجارات والديون وما يجب فيها وما لا يجب

٦. باب الصدقة في الحلي من الذهب والفضة وما فيها من

الاختلاف.

وبالرغم من أهمية الآراء الفقهية والمتعة الفكرية التي يصيبها من يرونها فلسوف أبقوها ملاذاً أوي إليه عندما أفقد الرياضة الذهنية ومعها متعة الفكر، وأبقى ذلك الفقه كنزاً للمعرفة خلفه سلفنا الصالح من علم

(١) الصدقة : لغة من الصدق لأن إخراجها دليل على صدق الإيمان كما ورد في الحديث الصحيح (الصدقة برهان).

وسير ومرويات ومواقف جماعها إبراز ما تزدان به شريعة الإسلام من مثل وأخلاق يتشوق الإنسان إلى التمسح بأعتابها حتى يرقى إلى مستوى التكريم الإلهي له ويتبوأ مكان الإستخلاف في الأرض التي قررتها المشيئة الإلهية قبل خلق الإنسان.

وسوف أعرض الأبواب التي تتعلق بالأموال بالترتيب التالي:

(١) صدقة الإبل

كتب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم كتاباً في الصدقات وشمل الكتاب صدقة الإبل والبقر والغنم والذهب والورق والتمر أو الثمر والحب والزبيب وجاء فيه:

❁ أن الإبل ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً.

❁ فإذا بلغت خمسة ففيها شاة حتى تبلغ تسعاً.

❁ فإذا زادت واحدة (أي بلغت عشرة) ففيها شاتان إلى أن تبلغ أربعة عشر.

❁ فإذا زادت واحدة (أي بلغت خمس عشرة) ففيها ثلاث شياة إلى أن تبلغ تسع عشرة.

❁ فإذا زادت واحدة (أي بلغت عشرين) ففيها أربع شياة إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين.

❁ فإذا صارت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض^(١) فإن لم تكن في الإبل بنت مخاض فابن لبون ذكر إلى أن تبلغ خمساً وثلاثين.

❁ فإذا زادت على خمس وثلاثين واحدة ففيها بنت لبون إلى أن تبلغ خمساً وأربعين.

(١) بنت مخاض هي التي دخلت في السنة الثانية وبنت لبون ما دخلت الثالثة.

❁ فإذا زادت على خمس وأربعين واحدة ففيها حقه طروقه الفحل^(١) إلى أن تبلغ ستين.

❁ فإذا زادت واحدة (أي واحد وستين) ففيها جذعه^(٢) إلى أن تبلغ خمساً وسبعين.

❁ فإذا زادت واحدة (أي ست وسبعين) ففيها إبتا لبون إلى أن تبلغ تسعين.

❁ فإذا زادت واحدة (أي واحد وتسعين) ففيها حقتان طروقتا الفحل إلى أن تبلغ عشرين ومائة.

❁ فإذا بلغت الإبل عشرين ومائة فليس فيها دون العشر شيء.

❁ فإذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها إبتا لبون وحقه إلى أن تبلغ أربعين ومائة.

❁ فإذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون إلى أن تبلغ خمسين ومائة.

❁ فإذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقاق إلى أن تبلغ ستين ومائة.

❁ فإذا بلغت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون إلى أن تبلغ سبعين ومائة.

❁ فإذا بلغت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه إلى أن تبلغ ثمانين ومائة.

❁ فإذا بلغت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبتتان لبون إلى أن تبلغ تسعين ومائة.

❁ فإذا بلغت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقاق وبنت لبون إلى أن تبلغ مائتين.

(١) الحقه ما أتى عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة واستحقت أن يطرقها الفحل.

(٢) جذعه التي أتى عليها أربع سنوات ودخلت في الخامسة.

- ✽ فإذا بلغت عشراً ومائتين ففيها أربع بنات لبون وحقه إلى أن تبلغ عشرين ومائتين
- ✽ فإذا بلغت عشرين ومائتين ففيها ثلاث بنات لبون وحقان إلى أن تبلغ ثلاثين ومائتين
- ✽ فإذا بلغت ثلاثين ومائتين ففيها ثلاث حقائق وبنات لبون إلى أن تبلغ أربعين ومائتين
- ✽ فإذا بلغت أربعين ومائتين ففيها ست بنات لبون، أو أربع حقاق وبنات لبون إلى أن تبلغ خمسين ومائتين
- ✽ فإذا بلغت خمسين ومائتين ففيها خمس حقاق أو خمس بنات لبون وحقه إلى أن تبلغ ستين ومائتين
- ✽ فإذا بلغت ستين ومائتين ففيها أربع بنات لبون وحقان، وثلاث بنات لبون إلى أن تبلغ ثمانين ومائتين
- ✽ فإذا بلغت ثمانين ومائتين ففيها سبع بنات لبون، أو أربع حقاق وبنات لبون إلى أن تبلغ تسعين ومائتين.
- ✽ فإذا بلغت تسعين ومائتين ففيها ست بنات لبون وحقه أو خمس حقاق وبنات لبون إلى أن تبلغ ثلاثمائة
- ✽ فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها ست حقاق، أو خمس بنات لبون وحقان ومن أي هاتين السنين شاء أن يأخذ المصدق أخذ.
- ✽ فإذا زادت الإبل على ثلاثمائة، ففي كل خمسين حقه وفي كل أربعين بنت لبون.

ويكاد الأمر يكون أجمعاً بين الفقهاء في نصاب الإبل والمقدار على أن الأسنان^(١) يؤخذ بعضها مكان بعض، إذا لم توجد السن التي تجب، على ما

(١) جمع سن أي عمر الإبل.

روي عن علي بن أبي طالب لأن فيه تيسيراً على الذين تؤخذ منهم، ووفاء للذين تؤخذ لهم.

(٢) صدقة البقر

بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبعة^(١)، ومن كل أربعين مسنة^(٢).

وفي كتاب صدقة النبي ﷺ وفي كتاب لعمر بن الخطاب أيضاً والذي جاء مطابقاً لما في كتاب رسول الله، «أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل» وكان ما يشبه الإجماع أن ذلك في البقر السائمة، أما البقر العوامل^(٣) ليس فيها صدقة وذلك لسببين:

الأول: أنها إذا استعملت واستمتع بها الناس صارت بمنزلة الدواب المركوبة والتي تحمل الأثقال من البغال والحمير، أشبهت المماليك (العبيد) والأمتعة، ففارق حكمها حكم السائمة لهذا

الثاني: أنها إذا كانت تسنو وتحث فإن الحب أو الحرث الذي تجب فيه الصدقة إنما يكون حرثه وسقيه ودياسه^(٤) بها، فإذا صدقت (أي فرضت عليها الصدقة) هي أيضاً مع الحب صارت الصدقة مضاعفة على الناس.

وبذلك يمكن أن نخلص إلى أن زكاة البقر تأتي على ثلاثة أصناف:

الأول: إذا كانت من السوائم التي تتخذ للنسل والنماء وصدقته من التبيح والمسنة.

الثاني: إذا كان يراد بها التجارة، فيقومها ربها في رأس الحول ثم

(١) التبعة أو التبعة ما كان في أول سنة.

(٢) المسنة ما كانت في السنة الثانية.

(٣) البقر العوامل هي التي يحمل عليها الماء وتستعمل في الحرث وإثارة الأرض والأشغال.

(٤) الدياس أي استخراج الحب من السنبل.

يضمها إلى ماله وإذا بلغ مائتي درهم، ففي كل مائتين خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقالاً نصف مثقال.

الثالث: إذا كانت من العوامل فلا صدقة فيها.

وكتب عمر بن عبد العزيز «أن تؤخذ صدقة الجواميس كما تؤخذ صدقة البقر» وإذا كان البقر مخالطاً لجواميس ضم أحدهما للآخر في العدد ثم أخذت الصدقة منها.

(٣) صدقة الغنم

ورد في كتاب الصدقة للنبي ﷺ قال «أن الغنم لا يؤخذ منها شيء فيما دون الأربعين، فإذا بلغت الأربعين، ففيها شاة إلى أن تبلغ عشرين ومائة، فإذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها شاتان إلى المائتين فإذا زادت على المائتين واحدة ففيها ثلاث شياة إلى ثلاثمائة، قال فإذا زادت الغنم على ثلاثمائة فليس فيها دون المائة شيء، وإن بلغت تسعاً وتسعين، حتى تكون مائة تامة، ثم في كل مائة شاة تامة شاة ولا تؤخذ هرمه، ولا فحل، إلا أن يشاء المصدق».

(٤) زكاة الذهب والورق

جاء في كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة «أن الذهب لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار. والورق لا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ مائتي درهم. فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم».

وفي صحيفة كانت مربوطة بقراب^(١) عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب فيها «وفي الرقة ربع العشر إذا بلغت رقة أحدهم خمس أواق^(٢)» هذا عن

(١) القراب: هو شبه الجراب يطرح فيه الراكب سيفه.

(٢) جمع أوقية وهي أربعون درهما والرقة والورق الفضة المضروبة.

النصاب أما عن المدة فعن النبي ﷺ أنه قال «ليس في مالٍ زكاة حتى يحول عليه الحول».

ولا اختلاف بين المسلمين إذا كان الرجل قد ملك في أول السنة من المال ما تجب في مثله الصدقة وذلك:

✽ مائتا درهم أو عشرون ديناراً

✽ خمس من الإبل أو ثلاثون من البقر، أو أربعون من الغنم

فإذا ملك واحدة من هذه الأصناف من أول الحول إلى آخره فالصدقة واجب عليه وهذا ما أسماه مالك بن أنس .. نصاب المال

(٥) الصدقة في التجارات والديون

قال عبد الرحمن بن عبد الستار قال «كنت على بيت المال زمن عمر بن الخطاب فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار، ثم حسبها، شاهدها وغائبها^(١) ثم أخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد والغائب».

وإذا كان مال التجارة في سلع، فعلى مالكها تقويمها بالنقد ثم يؤدي عليها زكاتها وإذا حلت الزكاة فليُنظر الرجل ما عنده من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد، وما كان له من دين في ملاءه^(٢) فاحسبه، ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما بقي وتحسب الزكاة بواقع ربع العشر.

(٦) الصدقة في الحلي من الذهب والفضة

عن عائشة قالت: «لا بأس بلبس الحلي إذا أعطيت زكاته» وكان حديث عائشة «أنها دخلت على النبي ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق. فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقالت: صنعتهن أتزين لك بهن يا رسول الله. قال: أتؤدين زكاتهن؟ قالت لا قال: هو حسبك من النار».

(١) يعني الموجود بالفعل في أيديهم وغائبها الذي هو ديون وزمومات في أيدي الناس.

(٢) أي الذي يكون على مليء أي غني متيسر.

❁ وهناك قول آخر أن لا زكاة فيه

❁ وهناك رأي عن سعيد بن المسيب قال «الحلي إذا لبس وانتفع به فلا زكاة فيه وإذا لم يلبس ولم ينتفع به ففيه زكاة».

عن النبي ﷺ أنه قال «ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة» وإن زاد فربع العشر على الجميع^(١) ولم يختلف المسلمون فيهما واختلفوا في الحلي، وذلك أنه يستمتع به ويكون جمالاً، وأن العين^(٢) والورق لا يصلحان لشيء من الأشياء، إلا أن يكون ثمنها. ولا ينتفع منهما بأكثر من الإنفاق لهما. فبهذا بان حكمهما من حكم الحلي الذي يكون زينة ومتاعاً. فصار هاهنا كسائر الأثاث والأمتعة، فلهذا أسقط الزكاة عنه من اسقطها.

هكذا عرض أبو عبيد صنوف المال الذي تجب في الصدقة (الزكاة) وجاء عرضه شرحاً وافياً وتعرض لصنوف من المال لم يتعرض لها سابقوه الجزء الرابع:

في صدر الجزء الرابع مضي أبو عبيد في عرض آراء فقهية تتعلق بصدقة مال اليتيم والمعتوه والعبد والمكاتب ومعالجة الجوانب المختلفة في كل موضوع، ثم عرض الصدقة في الخيل والرقيق وانتهى إلى روايات كثيرة عن رسول الله ﷺ إلى أنه ليس في الخيل والرقيق صدقة.

- عن النبي ﷺ أنه قال «عفونا لكم عن صدقة الخيل والرقيق».

- عنه ﷺ أنه قال «لا صدقة في فرس الرجل ولا عبده».

والأحاديث في ذلك كثيرة.

(١) أي الذهب والفضة المضروبين.

(٢) العين: الذهب والورق: الفضة.

وقد رأى البعض أن في الخيل صدقة إذا كانت سائمة ينبغي منها النسل وإن كانت للتجارة فهي كسائر أموال التجار يزكّيها، ومردود على هذا الرأي بأن أحاديث رسول الله ﷺ أوضحت أنه قد عفا عن صدقتها ولم يستثن سائمة ولا غيرها وبه عملت الأئمة والعلماء بعده.

وعمد أبو عبيد بعد ذلك إلى عرض لجماع أبواب صدقة ما تخرج الأرضون من الحب والثمار وما فيها من العشر ونصف العشر. وبدأ باب السنة فيما تجب فيه الصدقة مما تخرج الأرض، وفي ذلك يقول موسى بن طلحة «أمر رسول الله ﷺ معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن - أن يأخذ الصدقة من الحنطة والشعير والنخل والعنب» - أو قال «التمر والزبيب والسلت»^(١) والزيتون.

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه كان يأخذ من القطاني^(٢) على نحو ما يؤخذ من القمح والشعير والسلت غير أن المؤكد في سنة رسول الله ﷺ أنه لا صدقة إلا في الأصناف الأربعة التي سماها في الحديث المتقدم حين خصها وأعرض عما سواها، كان يعلم أن للناس أموالاً مما تخرج الأرض، فكان تركه ذلك عفواً منه كعقوبة عن صدقة الخيل والرقيق.

باب: في أدنى ما تخرج الأرض وما يكون منها فيه العشر أو نصف العشر

كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل - وهو باليمن - «إن فيما سقت السماء العشر أو سقي غيلاً»^(٣) العشر، ونصف العشر فيما سقي بالغرب»^(٤).

(١) السلّت: نوع من الشعير الأبيض لا قشر له.

(٢) القُطَانيّة بالكسر والتشديد - واحدة القطاني - كالعُدس والحرص واللوييا ومعنى ذلك أنه يعتبر في الزكاة كل حب يبس فيكال ويُدخّر ويقتات به.

(٣) الغيل هو الماء الجاري على وجه الأرض وكل واد فيه عيون تسيل.

(٤) الدلو الكبير.

ذلك ما يجب فيه العشر أو نصف العشر، ولكن المقدار فيما تجب فيه زكاة الزروع ورد في كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة «أن لا تؤخذ من شيء حتى يبلغ خمسة أوسق» والوسق ستون صاعاً، أي أن الصدقة لا تجب حتى تبلغ ثلاثمائة صاع.

باب: ما اختلف الناس في وجوب صدقة الأموال وهو ثلاثة أصناف العسل والزيتون والخضر

١. العسل

ورد أن رسول الله ﷺ «كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من عشر قربات قرية من أوسطها». وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في عشور العسل «ما كان منه في السهل ففيه العشر وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر»^(١).

والتقيد بعشرة قرب ثم بعد ذلك جاء في مرويات «أن في كل عشرة أزقاق من العسل زق»^(٢) فإنما يفيد ما ورد في هذه الآثار أنها نصاب الزكاة في العسل فلا تجب فيما دونها

٢. الزيتون

عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أخذ من الزيتون الصدقة من كل خمسة أوسق من زنته من عشرة أمداد مدياً، وجاء في رواية أخرى أن عمر ابن الخطاب عشر الزيتون بالشام.

٣. الخضر

ورد أن رسول الله ﷺ قد نهى عن الخضراوات وورد عن مجاهد أنه قال: قال عمر بن الخطاب: «ليس في الخضراوات صدقة».

(١) هو قياس على الزرع إن سقى بماء السبح ففيه العشر وإن سقى بالنواضح ففيه نصف العشر.

(٢) الزق وعاء يسع رطلين.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن أن يؤخذ في الصدقة شر الأموال، وإنما تؤخذ من وسط المال، وفي زكاة الزروع تخرج صدقتها وإن كان على صاحبها دين، لأن الزكاة هنا متعلقة بالخارج من الأرض، والدين شيء في الذمة فيخرج الزكاة أولاً وما بقي يقضي منه دينه أو بعضه، ولا يشترط هنا أن يحول عليها الحول أما في الصدقة على الذهب والورق^(١) (الفضة) فيطرح الدين ثم تخرج الصدقة على ما بقي إذا بلغ النصاب.

باب: الصاع الذي تعرف به صدقة الأرضين وزكاة الفطر وكفارة الأيمان وفدية المناسك وغسل الجنابة مع جميع ما جاء ذكره في الحديث من المكاييل كلها

إن الآثار التي نقلت عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم بثمانية أصناف من المكاييل هي:

- | | | | |
|----------|------------|-----------|-----------|
| ١. الصاع | ٢. المد | ٣. الفرق | ٤. القسط |
| ٥. المدى | ٦. المختوم | ٧. القفيز | ٨. المكوك |
- إلا أن الأشهر منهم المد والصاع

كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع ويتطهر^(٢) بالمد

وباختصار أسوق المعنى المباشر لكل مكيال مما سبق استخلصته من هوامش كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، وذلك حتى يسهل على انطلع معرفة المعاني خاصة وأن تلك التسميات ما عاد لها استخدام في الزمن الحالي، وقد رأيت أن أورد المعاني كلها مجتمعة في مكان واحد رغم ذكر أغلبها في مواضع متفرقة من هذا البحث.

(١) صدقة الذهب والفضة في كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال وفي كل مائتي درهم خمسة

دراهم.

(٢) يعني توضأ

الصاع: مكيال يسع ثمانية أرطال وهو أربعة أمداد وبميزان المدينة خمس أرطال وثلاث

المد: مكيال يسع ١٨ لتراً ويساوي رطلين وهو رطل وثلاث بميزان أهل الحجاز (مكة والمدينة)

الفرق: ستة عشر رطلاً ويساوي ثلاثة أصع (جمع صاع) وهو ستة أقساط

القسط: مكيال يسع نصف صاع أي أربعة أرطال

المدى: مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا

المختوم: الصاع

القفيز: القفيز الحجاجي هو صاع عمر

المكوك: مكيال يسع صاعاً

الوسق: ستون صاعاً

الدينار: عشرة دراهم ودينار الذهب بمكة إثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار

حبة شعير مطلق

الدرهم: سبعة أعشار المثقال

الرطل: ١٢٨ درهماً

المثقال: درهماً ونصف تقريباً

دائق: بفتح النون والجمع دوانيق وهو سدس الدرهم والكلمة فارسية

وفي شأن المكايل والموازين جاء حديث رسول الله ﷺ «المكيال

مكيال المدينة والميزان ميزان مكة».

جماع أبواب

صدقة الأموال التي يمر بها على العاشر من أهل الإسلام والذمة والحرب

باب ذكر العاشر^(١) وصاحب المكس^(٢)

قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة صاحب مكس» وقال ﷺ: «مَنْ لَقِيَ صَاحِبَ عَشْرٍ فَلْيَضْرِبْ عُنُقَهُ».

سأل عبد الرحمن بن معقل زياد بن حدير^(٣). من كنتم تعشرون؟ قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً. قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار الحرب، كما كانوا يحضروننا إذا آتيناهم^(٤).

قال أبو عبيد: وجوه هذه الأحاديث التي ذكرنا فيها العاشر، وكراهة المكس والتغليظ فيه. أنه قد كان له أصل في الجاهلية، يفعل ملوك العرب والعجم جميعاً فكانت سبتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم.

وإذا كان ذلك مكروهاً فكيف فعله عمر بن الخطاب والأئمة من بعده؟ ثم لا نعلم أحداً من علماء أهل الحجاز والعراق والشام ولا غير ذلك كرهه ولا ترك الأخذ به. والكلام لا زال لأبي عبيد. وكانوا يرون ما أخذه العاشر مجزياً من الزكاة

وكان مذهب عمر فيما وضع من ذلك. أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة ومن أهل الحرب العشر تاماً لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قدموا بلادهم.

(١) العاشر: الرجل الذي يأخذ العشر على التجارة.

(٢) صاحب المكس: المكس ما يأخذه أعوان الدولة عن أشياء معينة عند بيعها أو عند إدخالها المدن وجمعه مكوس والمكس والمكاس من يأخذ المكس ويقال له أيضاً صاحب المكس.

(٣) زياد بن حدير أول من عاشر في الإسلام.

(٤) وهذا هو الذي أنه من قبيل المعاملة بالمثل.

باب: ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين، وعشور أهل الذمة والحرب

كتب أنس بن مالك رضي الله عنه سنة عمر فكتب «يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم. ومن لازمة له من كل عشرة دراهم درهم وسئل ومن لازمة له؟ قال: الروم كانوا يقدرّون الشام».

وقال ابن حدير «استعملني عمر على العشر فأمرني أن آخذ من تجار المسلمين ربع العشر ومن تجار أهل الذمة مثل ما آخذ من تجار المسلمين وأن آخذ من نصارى بني تغلب العشر^(١)، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر».

وورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ من النبط^(٢) من الزيت والحنطة نصف العشر لكي يكثر الحمل^(٣) إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر.

ولا يؤخذ شيء من الفواكه وأشباهاها التي لا تبقى في أيدي الناس وإن مر به^(٤) ولا يؤخذ من المار للتجارة في المال الواحد أكثر من مرة واحدة في السنة مراراً، فلا يقضى حق واحد من مال واحد مرتين، وإن كان

(١) أغلظ عمر بن الخطاب على نصارى بني تغلب وصالحهم على تضعيف الصدقة على أن لا تسمى جزية لأنهم كعرب أنفوا منها.

(٢) النبط قوم من العرب قطنوا قديماً جنوبي فلسطين كانوا من التجار يرحلون إلى مصر والشام وبلاد الفرات وكان منهم شعراء وأطباء وخرجت من سلالتهم قبائل الحويطات المقيمة شمالي الحجاز. (٣) أي أن آخذ نصف العشر بدلا من العشر يشجع على كثرة الجلب للمدينة. وكان هذا استخدام مبكر طبقه عمر في استخدام العشور على بضائع التجارة كوسيلة لتوجيه التجارة لصالح المسلمين.

(٤) وهذا من التيسير في التجارة لكي تحقق أقصى منفعة للناس وفيه عدل لما للفاكهة من خاصية التلف السريع.

مر بهال سواء في عامه أخذ منه. وفي هذا مساواة لما يجري على المسلم لو مر بهال لم تؤد زكاته أخذت منه الصدقة، ثم إن مر بهال آخر في عامه ذلك لم تكن أخذت منه الزكاة أنه يؤخذ منه من ماله هذا أيضا؟ لأن الصدقة الأولى لا تكون قاضية^(١) عن المال الآخر.

وأما أهل الحرب، إذا انصرف إلى بلاده ثم عاد بهاله ذلك أو بهال سواء فعليه العشر كلما مر، لأنه إذا دخل دار الحرب بطلت عنه أحكام المسلمين، فإذا عاد إلى دار الإسلام كان كالذي لم يدخلها قط^(٢).

جماع أبواب مخارج الصدقة وسبلها التي توضع فيها باب ذكر أهل الصدقة الذين يظيب لهم أخذها وفرق بين من تحل له الصدقة أو تحرم عليه

عرض أبو عبيد أحاديث لرسول الله ﷺ توضح من تحل له الصدقة ومن ذلك سئل رسول الله ﷺ، إنا قوم نتساءل^(٣) أموالنا، فقال ﷺ «يسأل الرجل في الجائحة^(٤) والفتق^(٥) ليصلح بين الناس، فإذا بلغ أو كرب استعف^(٦)».

سأل^(٧) رجل ابن عمر فقال: «إن كنت تسأل في دم مفضع^(٨)، أو غرم موجه، أو فقر مدقع فقد وجب حقه، وإلا فلا حق لك».

(١) يعني مجزية وكافية.

(٢) لأن أهل الحرب يعاملون تجار المسلمين بمثل ذلك فيعشرونهم كلما دخلوا فنحن نعاملهم بالمثل

(٣) أي أن بعضنا يسأل بعضاً.

(٤) أي نازلة طبيعية.

(٥) والنزاع والشر وضده الرتق.

(٦) يعني إذا بلغ ما جمعه قدر ما يحتاج أو قارب ذلك كف عن السؤال.

(٧) طلب الصدقة.

(٨) سفلع من الفظاعة أي الأمر البشع ومدقع شدة الفقر.

كما عرض أبو عبيد لمن تحرم عليه الصدقة، فقد سأل رجلان رسول الله ﷺ من الصدقة في حجة الوداع فرفع البصر فيهما وخفضه فقال «إن شئتما فعلت ولا حظ فيهما لغني ولا لقوى مكتسب».

وقال رسول الله ﷺ «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي»^(١). وعن النبي ﷺ قال «لا تحل الصدقة إلا لخمسة: لعامل عليها أو لغازي في سبيل الله، أو لغني اشتراها بماله أو فقير تصدق عليه بها فأهداها لغني أو غاز».

وقال أبو عبيد: أرى الأحاديث قد جنأت في الفصل بين الغني والفقير بأوقات مختلفة، ففي بعضها: أنه السداد، أو القوام من العيش وفي آخر، أنه مبلغ خمسين درهماً وفي الثالث، أنه الأوقية وفي الرابع أنه الغذاء أو العشاء، وكل هذه الأقوال قد ذهب إليها قوم وأخذوا بها.

باب أدنى ما يعطى الرجل الواحد من الصدقة وكم أكثر ما يطيب لها منها؟

قال أبو عبيد. وكان سفيان يكره أن يعطى الرجل منها أكثر من خمسين درهماً^(٢)، كما كان لا يرى أن يعطاها من يملك خمسين، قال: إلا أن يكون غارماً، فإنه يقضى عنه دينه وإن كان أكثر من ذلك. أما أهل العراق فإنهم كانوا يذهبون هذا المذهب أيضاً إلا أنهم جعلوا الوقت في ذلك مائتي درهم^(٣).

قال أبو عبيد فقد أخبر النبي ﷺ أن الصدقة كل ما يراد به ما عند الله عموماً، من غير خصوص ولا تمييز بين فرض ولا نافلة وجعل الهدية سوى ذلك.

وعن عمر بن الخطاب أنه قال «إذا أعطيتهم فأغنوا».

(١) يعني قوى.

(٢) لأنها حد الغنى عنده.

(٣) لأنها حد الغنى عندهم.

وقال عمر للسعاة «كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل» يقول أبو عبيد: هذا الحديث في إسناده مقال. فإن يكن محفوظاً عن عمر، فليس وجهه عندي على ما يحمله بعض الناس. أن يكون يعطى من الزكاة من هو مالك لمائة من الإبل. هذا خلاف الكتاب والسنة، فلا يتوهم مثله على عمر، ولكنه أراد فيها نرى هذا المذهب الذي ذهبنا إليه وهو أن يعطى منها الفقير، وإن كان ما يعطيه المصدق يبلغ مائة من الإبل يروح بها عليه.

باب دفع الصدقة إلى الأمراء واختلاف العلماء في ذلك

عن ابن سيرين قال «كانت الصدقة ترفع - أو قال تدفع - إلى النبي ﷺ، أو من أمر به، وإلى أبي بكر أو من أمر به، وإلى عمر، أو من أمر به، وإلى عثمان أو من أمر به، فلما قتل عثمان اختلفوا، فكان منهم من يدفعها إليهم ومنهم من يقسمها، وكان ممن يدفعها إليهم ابن عمر». أتى رجل ابن عمر بصدقة ماله فقال: «يا أبا عبد الرحمن إن هذه صدقة مالي، فأين تأمرني أن أضعها؟ فقال: ادفعها إلى من بايعت قال: ووصف ابن عون أنه صفق إحدى يديه بالأخرى، فقال عبيد بن عمير، ورفع رأسه، لا أقسمها».

ثم أورد أبو عبيد مرويات لمن أمر بتفريقها.

قال ابن جريج، قلت لعطاء «أترخص لي أن أضع صدقة مالي في مواضعها، أم أدفعها إلى الأمراء؟» فقال سمعت ابن عباس يقول: «إذا وضعتها أنت في مواضعها^(١) ولم تعد منها أحداً تعوله^(٢) شيئاً فلا بأس».

^(١) أي في مصارفها التي بيّنها الآية (٦٠) من سورة التوبة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعَلِّمِينَ﴾
^(٢) أي لم تترك نفقته من الأصول أو الفروع.

قال أبو عبيد: فكل هذه الآثار التي ذكرناها، من دفع الصدقة إلى ولاية الأمر، ومن تفريقها هو معمول به وذلك في زكاة الذهب والورق خاصة، أي الأمرين فعله صاحبه كان مؤدياً للفرض الذي عليه.

باب تفريق الصدقة في الأصناف الثمانية، وإعطائها بعضهم دون بعض
عن حذيفة قال «إذا وضعت الزكاة في صنف واحد من الأصناف الثمانية أجزأك».

وعن ابن عباس قال «إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك»^(١) إنما قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ وكذا وكذا لتلا يجعلها في غير هذه الأصناف^(٢).

وأورد أبو عبيد حديثاً ضافياً لابن الشهاب، ذلك أن عمر بن عبد العزيز أمره فكتب السنة في مواضع الصدقة فكتب «هذه منازل الصدقات ومواضعها إن شاء الله، وهي ثمانية أسهم، فسهم للفقراء وسهم للمساكين، وسهم للعاملين عليها»^(٣) وسهم للمؤلفة قلوبهم^(٤) وسهم في الرقاب^(٥) وسهم للغارمين^(٦) وسهم في سبيل الله وسهم لابن السبيل، سهم الفقراء نصفه لمن غزا منهم في سبيل الله. أول غزوة، حين يفرض لهم من الأمداد^(٧) وأول عطاء يأخذونه ثم تقطع عنهم بعد ذلك الصدقة، ويكون سهمهم في عظم الفبيء والنصف الباقي للفقراء ممن لا يغزو، من

(١) يعني يكفيك ويجزئ عنك.

(٢) ليس المقصود من ذكر الأصناف الثمانية هو وجوب دفع الصدقة إليهم جميعاً بل المراد حصرها فيهم بحيث لا تخرج عنهم.

(٣) الجباة الذين يتولون جمعها.

(٤) المؤلفة قلوبهم: الذين يدخلون في الإسلام قبل أن يتمكن الإيمان من نفوسهم.

(٥) يعني في عتق الرقاب فيعان منه المكاتب.

(٦) أصحاب الديون.

(٧) جمع مدد وهم الجنود الذين يمد بهم الجيش المحارب.

الزمني^(١) والمكث الذين يأخذون العطاء إن شاء الله وسهم المساكين نصفه لكل مسكين به عاهة لا يستطيع حيلة ولا تقلباً في الأرض.

والنصف الباقي للمساكين الذين لا يسألون ويستطعمون، ومن في السجون من أهل الإسلام، ممن ليس له أحد إن شاء الله، وسهم العاملين عليها ينظر فمن سعى على الصدقات بأمانة وعفاف، أعطى على قدر ما ولى وجمع من الصدقة، وأعطى عماله الذين سعوا معه، على قدر ولايتهم وجمعهم ولعل ذلك أن يبلغ قريباً من ربع هذا السهم بعد الذي يعطي عماله ثلاثة أرباع فيرد ما بقي على من يغزو من الأمداد والمشرطة إن شاء الله وسهم المؤلفة قلوبهم لمن يفترض له من امداد الناس أول عطاء يعطونه ومن يغزو مشروطاً لا عطاء له، وهم فقراء، ومن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم، ولا سهم، ولا يسألون الناس إن شاء الله وسهم الرقاب نصفان: نصف لكل مكاتب يدعى الإسلام، وهم على أصناف شتى: فلفقهاهم في الإسلام فضيلة. ولمن سواهم منهم منزلة أخرى، على قدر ما أدى كل رجل منهم وما بقي عليه إن شاء الله. والنصف الباقي تشتري به رقاب ممن صام وقدم في الإسلام من ذكر وأنثى فيعتقون إن شاء الله. وسهم الغارمين على ثلاثة أصناف: منهم صنف لمن يصاب في سبيل الله في ماله وظهره^(٢) ورقيقه وعليه دين لا يجد ما يقضي ولا يستنفق^(٣) إلا بدين ومنه صنفان لمن يمكث ولا يغزو وهو غارم وقد أصابه فقر، وعليه دين لم يكن منه في معصية الله، ولا يتهم في دينه. أو قال في دينه. إن شاء الله. وسهم في سبيل الله فمنه لمن فرض له ربع هذا السهم،

(١) يعني ذوي العاهات وهو جمع زمن.

(٢) يظهر سم لما يُركب عليه.

(٣) يعني ما ينفق.

ومنه للمشترط الفقير ربه. ومنه لمن تصبه الحاجة في ثغره، وهو غازي في سبيل الله إن شاء الله وسهم ابن السبيل، يقسم ذلك لكل طريق على قدر من يسلكها ويمر بها من الناس، لكل رجل من ابن السبيل ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيطعم حتى يجد منزلاً أو يقضي حاجة، ويجعل في منازل معلومه على أيدي أمناء لا يمر بهم ابن سبيل له حاجة إلا آووه وأطعموه وعلفوا دابته، حتى ينفد ما بأيديهم إن شاء الله.

قال أبو عبيد: ثم ذكر صدقة الحب والثمار والإبل والبقر والغنم في حديث طويل.

باب دفع الصدقة إلى الأقارب، ومن يكون لها منهم موضعاً أو لا يكون

عن ابن عباس «يعطي الرجل قرابته من زكاته إذا كانوا محتاجين» قال رسول الله ﷺ «الصدقة على المسكين صدقة وهي لذي الرحم اثنتان صدقة وصلة».

باب إعطاء المرأة زوجها من صدقة مالها

حديث رسول الله ﷺ لزوجته عبد الله بن مسعود حينما عرضت عليه ما قاله زوجها بشأن إعطاء صدقتها إليه ولولده، فقال رسول الله ﷺ تصدقي به عليه وعلى بنه فإنهم له موضع^(١).

باب تعجيل الصدقة، وإخراجها قبل أوانها

أورد أبو عبيد آثاراً عن تعجيل الزكاة وإجازتها من رسول الله ﷺ، بعث رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله ﷺ صدقة ستين، فرفعه عمر إلى رسول الله ﷺ فقال: «صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة ستين».

(١) وهذا بعكس الرجل فإنه لا يجوز أن يعطي زكاته لزوجته وبنه

باب الصدقة في بلدها وحملها إلى سواء ومن أولى بأن يبدأ به منها
 جاء في وصية رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن يدعوهم إلى الإسلام والصلاة قال: «إذا أقرأوا لك بذلك فقل لهم: إن الله فرض عليكم صدقة أموالكم، تؤخذ من أغنيائكم فترد في فقرائكم».
 وأن معاذ بن جبل لم يزل بالجند، إذ بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن حتى مات النبي وأبو بكر، ثم قدم على عمر، فردّه على ما كان عليه فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس فأنكر ذلك عمر وقال: «لم أبعثك جابياً ولا أخذ جزية»^(١)، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم. فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني فلما كان العام الثاني بعث إليه شطر الصدقة، فراجعاً بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها، فراجعته عمر بمثل ما راجعته قبل فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً».

باب الرجل يخرج الصدقة فتضيع، أو يدفعها إلى غني وهو لا يعلم
 أورد أبو عبيد مرويات عن علماء وفقهاء أن الرجل يخرج زكاة ماله فتضيع فرأوا أنها عليه حتى يؤديها ولا تجزيه عنه حتى يضعها مواضعها، وقال أبو عبيد: وفيه قول آخر عن قتادة وغيره أنها تجزئه إذا ما ميزها من ماله فقد صارت في يده أمانة فإذا ضاعت بغير إهمال منه لا يضمنها وكذلك لو دفعها إلى غيره فأضاعها فهذا أعدل وأرفق.

باب سهم الفقراء والمساكين من الصدقة والفصل بينهما في التأويل
 عن عكرمة قال: «الفقر الضعيف والمساكين الذي يستطيع»
 قال رسول الله ﷺ «ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمران

(١) إن الحجابة للخراج وتحصيل الجزية يقوم عليها عامل الخليفة ويرسلها إليه أما الصدقات فإنها تحصل من أغنياء الناس وترد على فقرائهم.

واللقمة واللقتان، ولكن المسكين المتعفف اقرؤا إن شئتم ﴿لَا يَسْأَلُونَكَ﴾
الثاس الحافا .

قال أبو عبيد: فذا أفضل ما بين الفقير والمسكين.

وقد فصلت العلماء أيضا بين القانع والمعتر والبائس والفقير وهم جميعاً أهل الصدقة والإطعام وعن مجاهد قال «القانع الجالس في بيته، والمعتر الذي يتعرض الناس يسألهم»

باب سهم العاملين على الصدقة والمؤلفة قلوبهم

عن ابن شهاب في سهم العاملين قال «من سعى على الصدقات بأمانة وعفاف أعطى على قدر ما ولى وجمع من الصدقة، وأعطى عماله الذين سعوا معه على قدر ولا يتهم ولعل ذلك يكون ربع هذا السهم».

وعن مالك بن أنس أنه قال «ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة، إنما ذلك إلى نظر الإمام واجتهاده» قال أبو عبيد: وهذا عندنا هو المعمول به لا قول من يذهب إلى توقيت الثمن ولو كان ذلك محدوداً لهن لكانت حال الأصناف الثمانية كلها كحاهن، ولكنهم عندنا إنما هم ولاية من ولاية المسلمين كسائر العمال من الأمراء والحكام وجباة الفياء وغير ذلك فإنما لهم من المال بقدر سعيهم وعمالتهم، ولا يبخسون منه شيئاً ولا يزدادون عليه فهذا ما في العاملين.

وأما المؤلفة قلوبهم فعن الحسن في قوله تبارك وتعالى ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ قال: «الذين يدخلون في الإسلام» قبل أن يتمكن الإيمان من نفوسهم.

قال أبو عبيد: والمعروف عند العامة في تأويل الآية ما قال الحسن وابن جريج، أنهم كانوا يتألفون بالعطية ولا حسبة لهم في الإسلام ثم اختلف الناس بعد فيمن كان بمثل حالهم اليوم وقد اسقط عمر بن الخطاب

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَهْمُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَقَالَ إِنْ اللَّهُ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ فَهُوَ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ يَتَأَلَّفَ النَّاسُ.

باب سهم الرقاب والغارمين في الصدقة

عن ابن عباس «أنه كان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاة ماله في الحج وأن يعتق منها الرقبة» وعنه أيضاً قال «اعتق من زكاة مالك». وقال أبو عبيد وليس الناس على هذا، ولا أعلم أحداً أفتى به أن تصرف الزكاة إلى الحج وإنما افترق هو والعثق، لأنه ليس بمسمى في الأصناف الثمانية إلا بالتأويل وأما العتق فهو مسمى وهو قوله تبارك وتعالى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾.

باب سهم الغزاة في سبيل الله وابن السبيل

قال رسول الله ﷺ «لا تحل الصدقة لغني، إلا الخمسة: عامل عليها، أو رجل اشتراها به، أو رجل له جارٌ فقير تصدق عليه بصدقة فأهداها إليه، أو غاز أو مغرم». قال أبو عبيد فأرخص ﷺ الغازي أن يأخذ من الصدقة وإن كان غنياً.

وأما ابن السبيل:

عن ابن مالك العيسبي قال: «حججت أنا وصاحب لي على بعيرين، فقضينا نُسكنا وقد أدبرنا^(١)، فلما قدمنا المدينة أتيت عمر بن الخطاب، فقلت: يا أمير المؤمنين إني حججت أنا وصاحب لي، فقضينا نُسكنا. وقد أدبرنا فبلغنا يا أمير المؤمنين واحملنا فقال: ائتني ببعيركما، فجئت بهما. فأتنا أخيهما ثم نظر إلى دبرهما ثم دعا غلاماً له يقال له عجلان فقال: انطلق

(١) أي أصاب البعيرين الدبر. وهو الجرح يصيب البعير في ظهره.

بهذين البعيرين، فألقهما في نعم الصدقة بالحمي^(١) واثنتي ببعيرين ذلولين فتين^(٢). قال فجاءه بهما. فقال: خذا هذين البعيرين فالله يحملكما ويبلغكما، فإذا بلغت فأمسك أو بع واستنق.

قال أبو عبيد «فهذه صدقات المسلمين التي يستحقها بعضهم من بعض ولأهل الذمة فيها حكم سوى هذا».

باب إعطاء أهل الذمة من الصدقة، وما يجزى من ذلك وما لا يجزى

قال أبو عبيد: وإنما كرهت العلواء اعطاءهم (أي أهل الذمة) من الزكاة خاصة فيما نرى، في سنة النبي ﷺ حين ذكر صدقات المسلمين فقال: تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم فجعلها ﷺ واجبة لهم دون سائر الملل.

أما غير الفريضة فقد نزل الكتاب بالرخصة فيها، وجرت به السنة. عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ تصدق صدقة على أهل بيت من اليهود، فهي تجري عليهم (أي بعد وفاته عليه السلام). قال أبو عبيد: وإنما نراهم ترخصوا في هذا لأنه ليس من الزكاة، إنما هو من الصدقة.

بلغت تلك المرحلة التي تمتع قارئاً مكافأة له على ما بذل من جهد وعناء أصابه إثر مصاحبة ذلك السفر القيم. وإن الوضوح والشمول اللذان عالج بهما المؤلف موضوعات الأموال فيها غناء به عن غيره، فلقد ضم بين دفتيه ما كتبه سابقوه وأضاف إليه ما لم يتناولوه، وكأن الله سبحانه وتعالى قد حبا هذا العالم من النورانية ما يعينه على كتابة مصنفه بما يجعله حافظاً

(١) المكان الذي هما عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لإبل الصدقة.

(٢) يعني سهلي الانقياد صغيري السن.

ومرجعاً لعلم الأموال الشرعية كما وردت أصولها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اجتهد فيه الخلفاء الراشدون، وما خلفه العلماء الثقات، وما حملته المرويات على اختلاف الآراء فيها توثيقاً منسوباً لأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، وقد أعمل في كثير من المواطن قواعد علم الطبقات وعلم الجرح والتعديل في موضوعية منزهة عن الهوى والميل، يساندها علم عظيم الشأن.

عالج أبو عبيد القاسم بن سلام موضوعات الأموال التي يليها المسلمون للمسلمين^(١) بجانب معالجة صنوف الأموال التي يليها الأئمة للرعية وذلك تقسيم لم يسبق إليه من كتب في الأموال ذلك أن القسم الأول لم يعالج في خراجي أبي يوسف ويحيى بن آدم باعتبار أن المصنفين يعالجان الأموال التي تمثل مورداً لبيت مال المسلمين ولا يجوز للفرد ولا يسكن عملاً أن يليها الفرد يقوم على جمعها وإخراجها في مصارفها الشرعية.

^(١) المأمور بالصدقات التي يخرجها المسلمون من أموالهم ويستحقها بعض منهم، وهي الصدقات التي اكسب لمخرجها أن يضعها في مواضعها دون دفعها إلى ولاية الأمر.

المبحث الرابع

عرض كتاب الاستخراج لأحكام الخراج

للإمام الحافظ أبي الفرج ابن أحمد بن رجب الحنبلي

كتاب الاستخراج لأحكام الخراج صنفه الإمام الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، وصححه وعلق عليه الأستاذ عبد الله الصديق أحد علماء الأزهر الشريف ولم أتوصل إلى ترجمة سواء للمؤلف أو للمصحح ولا أدري سبباً لعدم استهلال الكتاب بترجمة للمؤلف كان أحق بكتابتها المصحح الذي علق على الكتاب، تلك الترجمة التي تفيد في تعريف القارئ بالمنزلة العلمية للمؤلف وطبقته بين معاصريه، ثم ذكر مؤلفاته وعرض آرائه، إن تفقد القارئ التواصل الضروري بين المؤلف وقارئه، وعلى أي حال فإن ابن رجب صاحب علم وفضل شهد له علماء ثقة على رأسهم الإمام ابن حجر العسقلاني وابن العماد ومن تلامذته الإمام الزركشي ومن أشهر شيوخه الإمام ابن القيم وابن العطار ولد ابن رجب سنة ٧٣٦هـ^(١) في بغداد من عائلة علمية عريقة في العلم والإمامة في الدين، ثم قدم إلى دمشق من بغداد وهو صغير سنة ٧٤٤هـ، وأجازه ابن النقيب والنووي، وسمع بمكة على الفخر عثمان بن يوسف واشتغل بسماع الحديث باعتهاء والده وحدث عن محمد بن الحباب وإبراهيم ابن داود العطار وأبي الحرم محمد بن القلانسي وسمع بمصر من صدر الدين أبي الفتح الميدومي ومن جماعة من أصحاب ابن البخاري، فأتى له تحصيل العلم على أكابر أهل عصره في العلم ونبغ فيه وعلا شأنه في علم الحديث وبلغ درجة الإمامة في فنونه، بل في أعماقها وأجلها، وهو علم الإسناد وفي العلل، حتى

(١) هذه المعلومات مستخرجة من شبكة الانترنت موقع ويكيبيديا.

قصده طلاب العلم، وأما في الفقه فقد برع فيه حتى صار من أعلام المذهب الحنبلي، ويشهد في ذلك كتاب (القواعد الفقهية).

وقد نشرت الكتاب دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ولا تشير الطبعة التي بين يدي إلى السنة التي تم فيها النشر وهل هذا الإصدار هو الطبعة الأولى أم سواها؟ لا إجابة !!

والكتاب في مادته لم يعالج الأموال ولكنه تولى بالشروح فرع واحد منها هو الخراج، لذلك فسوف يكون غرضي للكتاب بمثابة عرض للخراج فقط، وهو ما يقصر عن مقارنته بالمراجع التي عرضتها في المباحث السابقة، وربما يشير ذلك إلى الفروق الكبيرة بين علماء ومؤلفي القرنين الثاني والثالث الهجريين وعلماء ومؤلفي القرن الثامن الهجري، قد يكون في تلك المقارنة خطأ التسرع في الحكم ذلك لأنها - أي المقارنة - إنما قامت بالنسبة للطرف المقارن على كتاب واحد ومؤلف واحد اعتبرته ممثلاً لعلماء ومؤلفات قرن كامل، على أن ما توصلت إليه من خلال المقارنة سيظل قرينة لا يمكن تجاهلها حين التعرض لتطور الكتابة عن علم الأموال.

وأظني لو كتب الله لي عمراً فسوف يكون موضوع بحثي القادم إن شاء الله «تطور المعالجات لعلم الأموال» وقتها سوف يكون على عاتقي دراسة صنوف الأموال التي كانت سائدة في القرن الثامن الهجري، ربما أحصل وقتها على عذر لمؤلفنا يبرر ما ذهب إليه.

والكتاب الذي بين أيدينا يقع في ١٢٤ صفحة من القطع الكبير وملحق به فهرس في صفحة واحدة. وقد قسم المؤلف مواد الكتاب على عشرة أبواب:

١- الأموال بمعنى الخراج في اللغة.

٢- الأموال: فيما ورد في السنة من ذكر الخراج.

- الثالث : في أصل وضع الخراج وأول من وضعه في الإسلام.
- الرابع : فيما يوضع عليه الخراج من الأرض وما لا يوضع.
- الخامس : في معنى الخراج وهل هو أجرة أو ثمن جزية.
- السادس : فيما وضع عمر عليه الخراج من الأرض.
- السابع : في مقدار الخراج.
- الثامن : في حكم تصرفات أرباب الأرض الخراجية فيها.
- التاسع : في حكم تصرفات الإمام في أرض العنوة إذا صارت وقفاً.
- العاشر : في حكم مال الخراج ومصارفه والتصرف فيه.

الباب الأول: في معنى الخراج في اللغة

قال بعضهم ومنهم ابن عطية: إن الخراج هو المال الذي يجبى ويؤتى به لأوقات محدودة.

- وقال الأصمعي: الخراج الجعل مرة واحدة.
- قال ابن عباس: الخراج في كتاب الله ^(١) يعني الأجر.
- قال أبو عبيد ^(٢): الخراج في كلام العرب إنها هو الغلة.
- قال الأزهري: الخراج اسم لما يخرج من الفرائض في الأموال.

الباب الثاني: فيما ورد في السنة من ذكر الخراج

جاء نفر إلى النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله إنا كنا حديثي عهد بجاهلية فكنا نصيب من الأيتام والربا فأردنا أن نحبس أنفسنا في بيوت نعبد الله حتى نموت قال فسرّ بذلك رسول الله ﷺ ثم قال «ستجندون

(١) الآية ٧٢ من سورة المؤمنون ﴿أَرَقَّضْتَهُمْ خَزَائِنَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَمْوَالَهُم مَّا كَانَتْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾.

الآية ٩٤ من سورة الكهف ﴿فَعَلَّامٌ لِّكُلِّ خِرَاءٍ﴾.

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام مؤلف كتاب الخراج السابق عرضه في المبحث السابق.

أجناداً ويكون لكم ذمة وخراج وستفتح لكم أرضون على سيف البحر منها مدائن وقصور فمن أدرك ذلك منكم فاستطاع أن يجبس نفسه في مدينة من تلك المدائن أو قصر من تلك القصور حتى يموت فليفعل».

قال رسول الله ﷺ «من أخذ أرضاً بجزيتها فقد استقال هجرته ومن نزع صغار كافر من عنقه فجعله في عنقه فقد ولى الإسلام ظهره» وهذا الحديث أنكره كثير من علماء الحديث.

الباب الثالث: في أصل وضع الخراج وأول من وضعه في الإسلام

كان الخراج موضوعاً على سواد العراق قبل الإسلام في زمن ملوك الفرس وكان سواد الكوفة في أيدي النبط فظهر عليهم أهل فارس فكانوا يؤدون إليهم الخراج فلما ظهر المسلمون على أهل فارس^(١) تركوا السواد ومن لم يقاتلهم من النبط والدهاقين على حالهم ووضعوا الجزية على رؤوس الرجال ومسحوا عليهم ما كان في أيديهم من الأرض ووضعوا عليها الخراج، وقبضوا (أي المسلمون) على كل أرض ليست في يد أحد فكانت صوافي إلى الإمام.

وقد وضع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخراج على أرض السواد ولم يقسمها بين الغانمين كما أشار عليه به علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعاذ بن جبل حيث قال علي دعهم يكونوا مادة للمسلمين، فتركهم وبعث عليهم عثمان بن حنيف فوضع على رؤوس الرجال من أهل السواد على الموسر وعلى المقتصد أربعة وعشرين وعلى الدون إحدى عشر درهما وجعل ذلك جزية عليهم يؤدونها في كل عام وقد روي أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خيرهم بين الإسلام والجزية فاخترأوا الجزية فلم يضرب عليهم الجزية بغير إختيارهم.

(١) فتح السواد في عهد عمر بن الخطاب على يد سعد بن أبي وقاص، ووضع عمر الخراج على الأرض ولم يقسمها بين الغانمين.

وعندما أراد عمر بن الخطاب قسمة السواد بين الفاتحين قال له علي بن أبي طالب **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** فما يكون لمن بعدهم، فقال عمر بن الخطاب: أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء ما فُتحت عليّ قرية إلا قسمتها كما قسم النبي **ﷺ** خيبر ولكني أتركها خزانة يقتسمونها ولم يزل أمر السواد على الخراج إلى دولة بني العباس فجعله المنصور مقاسمة حيث رخصت الأسعار فلم تف الغلات بخراجها وخرب السواد فجعله مقاسمة ثم تبعه على ذلك ابنه المهدي وجعله مقاسمة بالثلث فيما سقى بالدوالي وبالربع فيما سقى بالدواليب والنواضح.

الباب الرابع: فيما يوضع عليه الخراج من الأرضين وما لا يوضع

قال الإمام ابن رجب الحنبلي إن الأرض إما أن تكون للمسلمين أو للكفار فأما أرض المسلمين فهي قسمان:

الأول: أرض لها مالك معين من المسلمين

وهي الأرض التي أحيها المسلمون من غير أرض العنوة أو ما أسلم أهلها عليها ولم يكن ضرب عليها خراج قبل الإسلام، فهذه لا خراج عليها وإنما هي أرض عشر.

أما الأرض التي ملكها بعض المسلمين من الكفار عنوة كأرض قاتلوا عليها الكفار وقسمها الإمام بين الغانمين فصارت فيئاً لهم فهي أرض خراج. والأرض الموات في أرض الإسلام لمن أحيها فإذا سقاها من ماء نهر خراج فإن عليه خراج.

الثاني: أرض للمسلمين عموماً ليس لها مالك معين

فهذه التي يوضع عليها الخراج في الجملة وسواء كانت في أيدي المسلمين أو الكفار، وهي نوعان:

أحدهما: أرض الفيء وهي ما لم يتعلق حق مسلم معين بها كأرض هرب أهلها من الكفار واستولى المسلمون عليها وأرض من مات ولا وارث له أي أن المسلمين أخذوها بدون حرب.

ثانيتها: أرض الخراج التي بين الكفار وهي نوعان:

(١) أرض صالح أصحابها المسلمين على أنها لهم وأقر المسلمون أن تبقى في أيديهم على أن يدفعوا الخراج أي أن المسلمين تملكوا هذه الأرض بشرط أن يكروها لهم

(٢) أرض صالح أصحابها المسلمين على أن تكون الأرض لهم مدة بقائهم على كفرهم مقابل خراج معلوم يؤدونه ملزماً لهم مدة بقائهم على كفرهم.

الباب الخامس: في معنى الخراج وهل هي أجرة أو ثمن أو جزية

قال ابن رجب رحمته الله أرض الخراج نوعان: صلح وعنوة.

فأرض الصلح: فقد سبق ذكرها وأن خراجها عند الجمهور في معنى الجزية فيسقط بالإسلام وعند أبي حنيفة هو في معنى ثمن للأرض كخراج العنوة عنده، فقال الكوفيون إن الأرض متى وضع الخراج عليها لم يتغير عنها بحال.

أما أرض العنوة: فاختلّفوا في خراجها فقالت طائفة هو ثمن وهو قول الحنفية، الذين قالوا أن عمر رضي الله عنه ملكهم الأرض بالخراج وقاله أيضاً طائفة من الشافعية، وقالت طائفة بل هو أجرة وهو قول من يقول إن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين وجعل الخراج أجرة عليها يؤخذ ممن أقرت بيده من مسلم أو معاهد.

وقد عرض ابن رجب حجة أصحاب كل رأي والمآخذ التي وردت

على تلك الآراء ولم ينته إلى ترجيح رأي ولم يقطع بدليل هل الخراج أجرة أو ثمن أو جزية.

الباب السادس: فيما وضع عليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخراج في الأرض

قال ابن رجب: الأرض قسمان عنوة وصلح.
وهذا ما قيده في أول الباب الخامس وكرره في بداية هذا الباب، وقرر أن أرض الصلح قد سبق الكلام في حكم خراجها وأما الأرض العنوة فيجوز وضع الخراج على جميع ما يفتحها الإمام عنوة عند من لا يوجب قسمته.

ولم يثبت عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه وضع خراجاً على أرض صلح ولكنه وضع الخراج على أرض العنوة (السواد).

وأرض العنوة تنقسم إلى مساكن وأرض ذات شجر ومزارع وهي الأرض البيضاء التي لها ماء القابلة للزرع وأرض لا يخالها الماء وأرض موات فهذه خمسة أقسام:

القسم الأول: المساكن ولا خراج عليها.

القسم الثاني: الأرض ذات الشجر ووضع عمر بن الخطاب على جريب الكرم شيئاً معيناً من الخراج وعلى جريب النخل أيضاً، وقد أمر علي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عامله على ما سقى الفرات أن يضع على كل جريب من أرض الزرع وأمر عامله بأن يضع على البساتين التي تجمع النخل والشجر على كل جريب عشرة دراهم وعلى كل جريب الكرم إذا مضى عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة عشرة دراهم.

القسم الثالث: الأرض البيضاء القابلة للزرع وهي التي بها ما يسقيها وهذه ضرب عليها عمر بن الخطاب الخراج.

القسم الرابع: الأرض التي لا ماء لها ولا يمكن زرعها في الجملة، هناك رأيان:

الأول: لا خراج على من في يده الأرض، لأن الخراج يجب على أرض السواد على العامر إذا ناله ماء

الثاني: عليه خراج، لأن العامر والجبال تمسح وإن لم يبله الماء، ماء السماء يناله

القسم الخامس: الموات في أرض العنوة هل هو ملك للمسلمين أو مباح؟ في هذا الأمر قولان وينبغي عليهما هل يُملك بالإنشاء أم لا؟ أحدهما أنه مملوك للمسلمين فلا تملك بالإنشاء لأن الأرض فيء للمسلمين ما خرج منها فهو بينهم سواء فإن رضوا كلهم جاز للوالي إعطاؤها لمن يطلبها ولكن لا يحل له إعطاء ما لا يملك. الثاني أنه مباح، إذا كانت الأرض من التلال والرمال فهي موات فتملك لمن أحيها وعليه الخراج.

الباب السابع: في مقدار الخراج

أقر عمر بن الخطاب ما وضعه عثمان بن حنيف على أهل السواد من خراج كالآتي:

- على كل جريب عامر درهماً وقفيزاً من طعام.
- على جريب الرطبة خمسة دراهم وخمسة أقفزة.
- على جريب الشجر عشرة دراهم وعشرة أقفزة.
- على جريب الشعير درهمين.
- على جريب الحنطة أربعة دراهم.
- على جريب القصب (الرطبة) ستة دراهم.

- على جريب النخل ثمانية^(١) دراهم.
 - على جريب الكرم عشرة^(٢) دراهم.
 - على جريب الزيتون إثني عشر درهما.
- كما وضع جزية على الرجال درهمين في الشهر وجاء علي بن أبي طالب فلم يخالف عمر بن الخطاب وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما قدم إلى الكوفة ما كنت لأحل عقدة شدها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- وذهب جمهور كبير من الفقهاء الثقة أن ليس للإمام أن يغير ما وضعه عمر بن الخطاب بالزيادة أو النقصان، ذلك لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضع الخراج بمحض من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعمل به الخلفاء الراشدون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بعده، فيصير إجماعاً لا يجوز نقضه ولا تغييره.
- غير أن رأياً آخر يقول أن الخراج يقرر مقاسمة على النصف أو أقل إذا رضي بذلك الزارع يحملهم بقدر ما يطيقون، ورأي ثالث يقول تجوز الزيادة على أهل الخراج دون النقص، ورأي رابع يقول يجوز النقص إذا عجز أهل الخراج عن التمام ولا تجوز الزيادة.
- وأورد ابن رجب رحمته الله مرويات عن جواز تعديل الخراج إلى المقاسمة إذا كان بسبب حادث اقتضاه اجتهاد الأئمة ومصلحة المسلمين.
- وقد أورد المؤلف فصلاً يناقش ماذا يكون عليه الرأي في أرض فتحت الآن عنوة وأراد الإمام أن يضع عليها الخراج ابتداءً؟ والرأي^(٣) أن نضعه بحسب ما تحتمله الأرض من الوجوه التالية:

(١، ٢) هناك مرويات ذكرت أن خراج النخل على كل جريب عشرة دراهم ورويات حددت خمسة دراهم وعلى الكرم في أقوال ثمانية دراهم على كل جريب.

(٣) أورد ابن رجب الحنبلي رحمته الله بهامش الكتاب أن ذلك الرأي منسوب للقاضي الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية.

١. جودة الأرض يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها.
 ٢. ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه، فإن من الحبوب والثمار ما يكثر ثمنه ومنه ما يقل ثمنه فيكون الخراج بحسبه.
 ٣. ما يختص بالسقي والشرب لأن ما يسقى بمؤونة وكلفة لا يحتمل من الخراج ما يحتمله ما سقي بغير مشقة وكلفة.
- ولا بد لواضع الخراج من اعتبار ذلك كله ليعلم قدر ما تحتمله الأرض فيقصد العدل فيها بين أهلها (أهل الخراج) وأهل الفيء من غير زيادة تجحف بأهل الخراج ولا نقصان يضر بأهل الفيء، ولا يستقصى في وضع الخراج غاية ما يحتمله وليجعل فيه لأرباب الأرض بقية يجبرون بها النوائب والجوارح ويعتبر واضع الخراج أصل الأمور من ثلاثة أحوال: أحدها: أن يضعه على مسايع الأرض وبذلك يكون الخراج معتبراً بالسنة الهلالية

- الثاني: أن يضعه على مسايع الزرع فيكون معتبراً بالسنة الشمسية.
- الثالث: أن يجعله مقاسمة يكون معتبراً بكمال الزرع.
- فإذا استقر واضع الخراج على إحدى الطرق مقدراً بشروطها المعتبرة فيه، صار ذلك مؤيداً يجوز أن يزداد فيه ولا ينقص منه ما كانت الأرضون على أحوالها في شروطها ومصالحها.
- ولا تجوز زيادة الخراج لزيادة الأسعار ولا نقص لنقصها.

الباب الثامن: في حكم تصرفات أرباب الأرض الخراجية

أورد ابن رجب رحمته في هذا الباب أحكاماً فقهية في شأن تصرفات أرباب الأرض الخراجية وفرق بين أرض الصلح بالخراج وهي مملوكة لأهلها يتصرفون فيها تصرف ملاك وأرض العنوة فمن قال أن عمر رضي الله عنه منكم إياها بالخراج فحكمها عنده حكم أرض الصلح، وأما من

قال ليست ملكاً لمن في يده وإنما هي فيء لعموم المسلمين وأكثرهم يقول هي وقف على المسلمين عموماً.

وأورد مرويات عن نهي المسلمين عن شراء الأرض الخراجية وأهم الأسباب في ذلك، أن الخراج جزية على الأرض فإن اشترى مسلم الأرض لزمه خراجها وبذلك يكون المسلم قد رفعها عن أعناق الذين لا يؤمنون بالله، وقال ابن عباس رضي الله عنه لا تنزعوه من أعناقهم وتجعلوه في أعناقكم وشبه ذلك بالراجع على عقبه.

وذهب بعض الفقهاء إلى أن الخراج بمثابة أجرة محضة كأجرة أرض الوقف ودلوا على قولهم بأنه لو كان الخراج جزية لسقط على من أسلم من أهل الخراج.

واستمر ابن رجب في عرض مسائل فقهية والآراء المختلفة حول كل موضوع ومسألة بإسقاط موضوعات الميراث لأرض العنوة الخراجية وما يتعلق بإيجارها وتحديد من يتحمل الخراج.

الباب التاسع: في حكم تصرفات الإمام في أرض العنوة بعد أن تصير فينا للمسلمين أو وقفاً

شأن الباب السابق عرض المؤلف رحمه الله موضوعات وأحكام فقهية تتعلق بحكم بيع هذه الأرض إذا رأى الإمام مصلحة وإذا أراد إعادتها إلى القسمة بين الغانمين وعرض حاله وقف الإمام للأرض وما يجوز عليها من تصرفات وما لا يجوز وأحوال اقتطاع الإمام أيضاً لأحد المسلمين.

الباب العاشر: في حكم مال الخراج ومصارفه

بدأ ابن رجب رحمه الله هذا الباب ببيان حكم الخراج وروى قول الأكثرين من العلماء الذين يقولون بوجوب الجمع بين الخراج والعشر لأن الخراج أجرة الأرض واجبة في الذمة والعشر واجب في الزرع فهو كما لو استأجر

أو اشتراها بثمن في ذمته وزرعها، ثم يوالي عرض المسائل الفقهية المتعلقة بهال الخراج هل هو فيء ويخمس مع الجزية؟ والفرق بين الزكاة كفرض من فروض الإسلام ومصارفها معينة فجاز لمن وجبت عليه أن يتولاها بنفسه والخراج والجزية يصرف في المصالح العامة ويحتاج إلى اجتهاد ويتعلق بها حق جميع المسلمين وقد تابع رحمته عرض موضوع الإقطاع وموضوع جواز إقطاع الخراج والجزية.

هكذا كان كتاب الاستخراج لأحكام الخراج للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هجرية وقبل أن أغادر مقامه الذي سعدت باتصالي به، أراني وقد ساءلت نفسي كيف رأيت الكتاب، الكتاب لعالم ينتمي لزمن لا نعرف عن واقعه الكثير وجاءت القراءة بعدما عشت مع القاضي أبي يوسف صاحب الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان أحد أئمة الإسلام الأربعة، ثم عشت قارئاً لكتاب الخراج للإمام يحيى بن آدم القرشي صنو الإمام الشافعي ومن أقرانه، ثم كان اللقاء الكريم الذي كنت فيه ضيفاً على أبي عبيد القاسم بن سلام أنهل كتابه المحيط بفقه الأموال، بعد كل ذلك الفيض كان من الظلم المقارنة يكون طرفاً فيها كتاب الاستخراج، ذلك أن الكتاب اقتصر على معالجة الخراج فقط باعتباره أحد مصادر الموارد المالية لدولة الإسلام، وتفرد بميزة التخصص في معالجة الخراج مما أكسبه مذاقاً خاصاً يحيط بالموضوع إحاطة كاملة.

وأورد ابن رجب روايات كثيرة عن أبي عبيد صاحب كتاب الأموال وعلى وجه أقل أخذ عن يحيى بن آدم وأقل القليل أخذ عن أبي يوسف ولا يقلل ذلك من شأن الكتاب بل لعل ذلك منطقياً إذا ما قيس محتوى كل كتاب من الفقه وما اشتمل عليه من الموضوعات.

وقد يكون ابن رجب الحنبلي عندما سطر كتابه رأى أن الساحة تحتاج إلى إبراز واحد من أهم مصادر الأموال الشرعية وهو الخراج. هكذا رأيت كتاب الأموال لأحكام الخراج لابن رجب الحنبلي رحمته.

المبحث الخامس

عرض لمعالجات العلماء لموضوع الأموال
في ثنايا كتبهم غير المخصصة لعلم الأموال

مقدمة:

عرضت في المباحث الأربعة السابقة بعضا من كتب الأولين وتعرفنا على منهجهم في التصنيف ولغتهم في التعبير وشمولية العرض فيما يكتبون بما جعل تلك الكتب هي موسوعات متخصصة في علم الأموال عند المسلمين وكلها فقه خالص يمثل القواعد والأسس والأساليب لتحديد الأموال الشرعية من حيث فرضيتها ووجوبها والتعريف بمصادرها وتحديد الأوعية التي تجب فيها الزكوات المفروضة وأساليب جبايتها بل وتحديد الصفات والمواصفات التي يتعين توافرها في القائمين على الجباية والتحصيل ثم تحديد مصارف تلك الأموال تبعا لمصادرها وما أوجبه شريعة الإسلام كشروط لاستحقاق المتلقي لهذه الاموال.

غير أن علم الأموال حظى أيضا بمعالجات محدودة ضمن مؤلفات اهتمت بالشأن التحليلي سواء في مجالات التحقيق التاريخي أو كوجه من وجوه تطبيقات الشريعة الإسلامية، ولقد أخذت الكتب التالية لعرض الجزء الذي ورد بكل منها ويخص موضوع الأموال، وكان اختياري محدودا بما يلي:

- ١- ما وصل إلى علمي من كتب طالعته.
- ٢- توخى اختلاف الزمان والمكان لمؤلفي تلك الكتب.
- ٣- قناعتني بجدية البحث وأهدافه.

ومع عدم تمكني من تحديد التاريخ الذي تم فيه تأليف كل كتاب من الكتب التي سأعرضها إن شاء الله فلقد رتبت تلك الكتب حسب تواريخ

نشرها ولا احسب أن الفارق بين تاريخ التأليف وتاريخ النشر كبيرا في غير حالة مقدمة ابن خلدون.

أخذا في الاعتبار المحددات السابقة سوف أعرض إن شاء الله ما جاء بالكتب التالية ويخص الأموال:

١ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري - آدم ميتز نشر بالعربية سنة ١٩٥٧ م.

٢ - السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية - عبد الوهاب خلاف مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م.

٣ - أهل الذمة في الحضارة الإسلامية - حسن الميمني - دار الغرب الإسلامي تونس - ١٩٩٨ م.

٤ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون - دار الفجر للتراث القاهرة - ٢٠٠٤ م.

وسوف يكون عرضي ملخصا لأهم ما ورد في شأن الأموال وأوردته تلك الكتب الأربعة، بأسلوب غالبا إلا ما كان اصطلاحاً أوردته المؤلف، وذلك لطبيعة تلك الكتب التي تتناول موضوعات متعددة وأريد أن استخلص منها ما يخص الأموال.

إن اختياري للكتب الأربعة السابقة وافق التنوع في تواريخ التأليف فتحقق اختلاف الزمان وجاء التنوع في جنسيات مؤلفي تلك الكتب وتباين الأماكن التي نشأ فيها كل منهم محققا لاختلاف المكان، الأمر الذي أراه شديد الأهمية في إظهار جوانب مختلفة لمعالجة علم الأموال.

فالكتاب الأول من تأليف مستشرق أوروبي بما يحمله من انتماء إلى ثقافة مغايرة لثقافة المؤلفين العرب والكتاب الثاني لمصري إرتوى من علوم الأزهر الشريف وكان ممارساً للثقافة الإسلامية في مواقع مختلفة، أما

الكتاب الثالث فهو رسالة لنيل درجة الماجستير لتونسي سليل فكر كان نبعه حضارةً مزدهرةً اختلط فيها فكر شيعي فاطمي بفكر فقهي لطائفة الإباضية، ثم إشعاعات الثقافة من القيروان. وجاء الكتاب الرابع لعالم موسوعي تزود بالفكر من علوم الدين وامتزجت بثقافته السياسية التي حظي بها من مواقع تقلدها وسجن جلبته عليه تلك المواقع، ثم رحلات إلى مصر شغل فيها منصب القضاء مرات ناهزت الخمسة.

ذلك التباين في زمان ومكان مؤلفي تلك الكتب المختارة حقق في رأيي مردوداً معرفياً بطبيعة أسلوب التعبير اللغوي وطريقة التفكير وتأثير المكان والزمان على كتابات في موضوع واحد هو الأموال.

ولعلي لا أشق على مطالع لما أكتب إذا طالبت بالاهتمام بملاحظة الفروق التي أشرت إليها، إنها متعة أتمنى أن يخطى بها كل من يقع هذا البحث في يده.

أولاً: كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري

أو عصر النهضة في الإسلام Die Renaissance des Islam's

تأليف الأستاذ آدم ميتز ADAM MEZ

هذا الكتاب يقع في جزئين ومؤلفه هو أستاذ اللغات الشرقية بجامعة بازل بسويسرا ونقلة إلى العربية الأستاذ محمد عبد الهادي أبو ريبة بكلية الآداب جامعة القاهرة وصدر الكتاب باللغة العربية عن لجنة التأليف والترجمة والنشر وتبلغ صفحات الجزء الأول ٤٩١ صفحة بخلاف الفهارس أما الجزء الثاني فيقع في ٤٤٠ صفحة بخلاف الفهارس.

ويتميز هذا الكتاب بدقة رصد الحياة في الدولة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ولم يرق، إليه كتاب آخر في هذا الدرب، فقد تناول كافة حوالب أنشطة الدولة وأصل ما كان سائداً آنذاك من نظم.

وقد تناول المؤلف المسائل المالية في الفصل الثامن من الجزء الأول في الصفحات من ١٨٩ إلى ٢٣٦، وكانت بداية هذا الفصل شديدة الإيجاء، جامعة لمعاني ومفردات كثيرة إذا جاءت "مهما بدا التشريع الإسلامي في أمر الضرائب واضحاً وبسيطاً في كتب الفقه منذ عهد أبي يوسف إلى أيام الماوردي^(١)، وفيما جمع من كتب الحديث فإنه في الواقع متشعب مع غزارة وصعوبة.

ولم تكن في الدولة الإسلامية كلها ضرائب ثابتة ونافذة على نحو واحد إلا الضرائب الإسلامية الخالصة وهي: «ضريبة رؤوس أهل الذمة من اليهود والنصارى، والزكاة المفروضة على المسلمين».

ذلك التعليق من جانب الأستاذ آدم ميتز لا يعدو أن يكون تعبيراً عن فهم مستشرق للموارد المالية للدولة الإسلامية على مقتضى ثقافته الغربية لمفهوم الموارد، لذلك فلا عجب أن أطلق اسم الضرائب على موارد الدولة حتى حين نسبها إلى الإسلام.

وقد وقع نتيجة لتوغله في التفاصيل في تناقض واضح حين وصف التشريع الإسلامي في أمر الضرائب بأنه واضح وبسيط في كتب الفقه على مدار عصور متلاحقة وما ورد بكتب الحديث، عاد ووصف ذات التشريع بأنه متشعب مع غزارته وصعوبته.

ولو أنه فرق بين النظرية والأسانيد المحددة للأموال في الشريعة الإسلامية من الكتاب والسنة - وهي ثابتة وواضحة وبسيطة في الفهم وبين الفقه بمعنى الأحكام التي تلاحق التطبيق في المجتمعات المختلفة في طبيعتها من حيث نشاط السكان ومصادر الموارد أي اختلاف المكان، ثم

(١) أي ما ورد في كتب الفقه منذ صدر كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف حتى صدور كتاب الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي.

اختلاف التطبيق في أزمته مختلفة، لعدل عن وصف ذات التشريع بأنه متشعب مع غزارته وصعوبته وبطبيعة الحال لأبد أن نلتمس العذر لمستشرق تدق الفروق عليه إذا ما تناول الثقافة الإسلامية على مقتضى ثقافة غربية نشأ عليها وباتت جزءاً من خصائص تفكيره.

وما يلفت النظر في هذا الكتاب أن مؤلفه قد استعان بفيض من المراجع العربية والأجنبية والأغلب الأعم من المراجع العربية من أمهات كتب التراث الإسلامي ومن المراجع الثقات، فعلى سبيل المثال أحصيت المراجع التي استعان بها المؤلف في الفصل الذي سوف اعرضه والتي استعان بها مرات كثيرة ومتكررة فوجدتها خمسة عشر مرجعاً استعان بها في تأليف ستة وأربعين صفحة ولكي نعرف أهمية ما استعان به من مراجع أوردتها فيما يلي :

- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) الخطط والآثار | للمقريزي |
| (٢) الآثار الباقية | للبيروني |
| (٣) المسالك والممالك | لابن حوقل |
| (٤) تاريخ الطبري | لابن جرير الطبري |
| (٥) تجارب الأمم | لمسكاوية |
| (٦) الفرج بعد الشدة | للتنوخى |
| (٧) مفاتيح العلوم | لأبى عبد الله الخوارزمي |
| (٨) تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء | لأبى الحسن الهلال بن إبراهيم الصابئ |
| (٩) الخراج وصناعة الكتابة | لقدامة بن جعفر |
| (١٠) معجم البلدان | لياقوت الحموى |
| (١١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم | للمقدسي |
| (١٢) المنتظم | لابن الجوزى |

- (١٣) الخراج للقااضي أبي يوسف
(١٤) الخراج ليحيى بن ادم القرشي
(١٥) الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي

وربما كان هذا الحشد الكبير من المراجع وما حوته من تفاصيل تاريخية ومرويات ووقائع هي السبب فيما ظن أنه تشعب مع غزارة وصعوبة في التشريع الإسلامي، دون تفرقة بين الأحكام الفقهية في مسألة ما في زمن ما وفي مكان ما وبين ما يصاحب تلك الأحكام من توضيح أو وقائع وردت لرسم الخلفية الواقعية التي بنى على أساسها الحكم الفقهي. وعلى العموم نحن بصدد مرجع هام لا ينال من حجته ودقته وما حواه من علم ما وقع فيه المؤلف من تناقض سبق أن أوضحته.

وقد نقل المؤلف عن الخوارزمي ما أورده في كتابه مفاتيح العلوم، النظام المحاسبي من أسماء الدفاتر والمواضعات المستعملة في الدواوين بخرسان في القرن الرابع الهجري، وبلغت دقة ذلك النظام المحاسبي إلى اشتماله على ما نسميه حالياً بنظام الضبط الداخلي والدورة المستندية بغية التوصل إلى رقابة فعالة على الأموال سواء في تحصيلها أو إنفاقها، ولأهمية هذا النظام وعلاقته بعلم الأموال أعرض ما ورد في هذا الشأن فيما يلي :

- (١) قانون الخراج : وهو الأصل الذي يرجع إليه وتبنى عليه الجباية.
(٢) الأوراج : وينقل إليه ما على إنسان إنسان (كل إنسان على حده) ويثبت فيه ما يؤديه دفعة بعد أخرى إلى أن يستوفي ما عليه (أستاذ المدينين كما نسميه حالياً).

- (٣) الرزنامج : ومعناه كتاب اليوم، لأنه يكتب فيه ما يجري كل يوم من استخراج (تحصيل) أو نفقة أو غير ذلك (دفتر يومية كما تسمى في النظم المحاسبية الحديثة).

(٤) الختمة: هي كتاب يرفعه الجهيد (المحاسب) في كل شهر ما بالاستخراج أو الدخل والنفقات والحاصل (الرصيد) كأنه يختم الشهر به.

(٥) الختمة الجامعة: هي مثل الختمة الشهرية، ولكنها تعمل كل سنة.

(٦) التأريخ: لفظة فارسية معناها النظام أي يقسم الإنفاق لعدة أبواب يحتاج لعلم مجملها.

(٧) العريضة: وهي شبيهة بالتأريخ إلا أنها تعمل لأبواب يحتاج إليها إلى أن يعلم فضل ما بينها فينقص الأقل من الأكبر من باين، ويوضع ما يفضل في باب ثالث هو الذي تعمل العريضة من أجله مثل أن تعمل عريضة للأصل والاستخراج، ففي أكثر الأحوال ينقص الاستخراج عن الأصل فيوضع في السطر الأول من سطور العريضة ثلاثة أبواب أحدها الأصل والثاني للاستخراج والثالث لفضل ما بينهما.

(٨) البراءة: حجة يبذلها الجهيد أو الخازن للمؤدى بها يؤديه إليه (إيصال استلام).

(٩) الموافقة والجماعة: حساب جامع يرفعه العامل عند فراغه من العمل، ولا يسمى موافقة ما لم يرفع باتفاق بين الرافع والمرفوع إليه، فإن انفرد به أحدهما دون أن يوافق الآخر على تفصيلاته سمي محاسبة.

وكانت الميزانية العامة على نحو ما كانت تقسم الدفاتر في دواوين الخراج، إلى باب الاستخراج أو الدخل وباب النفقات، ويقسم باب النفقات إلى النفقات الراتبية (الثابتة) والحادثية (المتغيرة) وكانت مقادير الخراج تذكر نقداً وفيما عدا بعض الأقاليم (العراق وجونستان وفارس) لا يذكر عينا على حين أنه حتى عام ٢٦٠ هـ - ٨٧٣ م كان يذكر النوع إلى جانب القيمة بالذهب.

وبعد ذلك عرض الكتاب مصادر التمويل وحددها فيما يلي:
أولاً: الخراج.
ثانياً: موارد متنوعة:

- (أ) أخماس المعادن والركاز والمال المدفون من دفائن الجاهلية.
 - (ب) خمس سيب البحر مما يقذف به ويستخرج منه مثل العنبر والحلية.
 - (ج) أثمان الأباقي من العبيد.
 - (د) ما يؤخذ من اللصوص من الأموال والأمتعة.
 - (هـ) ما يؤخذ من موارث من يموت ولا يخلف وارثاً له^(١).
- ثالثاً: الرسوم الجمركية: الرسوم الجمركية غير جائزة في الشريعة الإسلامية، إذا دققنا النظر في أحكامها، وقد حاول الفقهاء أن يحلوا هذه المسألة بأن اعتبروا الضرائب الجمركية داخلة ضمن الزكاة، وهذا بالنسبة للمسلمين على الأقل، ومن هنا نشأت فكرة أن التاجر يستطيع أن يطوف عاماً كاملاً أينما شاء من حدود البلاد معفى من المكوس متى دفع المكس مرة واحدة - وهو العشر - وأنه لا بد أن يدفع أيضاً ضريبة على ما معه من عين المال على معدل ربع العشر، وكانت التعريفات الجمركية مختلفة من مكان لمكان، فعلى سبيل المثال:

- (أ) في جدة: - نصف دينار من كل حمل من الحنطة
- نصف دينار على كل من أفراد الزاملة
- ديناران على سفت الديقي
- ديناران على حمل الصوف
- ثلاثة دنانير على سفت^(٢) ثياب الشطوى

(١) أنشئ ديوان خاص يسمى ديوان الموارث في عهد الخليفة المعتمد ٢٥٦ - ٢٧٩ هـ / ٨٦٩ - ٨٩٢ م.

(٢) وعاء من قضبان الشجر توضع فيه الأشياء - المعجم الوجيز - مادة سقط صفحة ٣١٣.

(ب) في الكلزم (السويس): درهم عن كل حمل من الخنطة.
 (ج) وهكذا كانت تُفرض رسوم في الموانئ العربية الأخرى.
 وكانت الضرائب تؤخذ بالإسكندرية على المراكب الآتية من الغرب،
 وبالفرما على مراكب الشام وتدفع الضرائب إلى مراصد برية تابعة للملوك .
 رابعاً: ضرائب على الصادرات : ينبغي أن يكون للإمام مسالح^(١) على
 المواضع التي تنفذ إلى بلاد أهل الشرك يفتشون من يمر بهم من
 التجار، فمن كان معه سلاح أخذ منه ورُد، ومن كان معه رقيق رُد،
 ومن كان معه كتب قرئت كتبه ، فإن كان فيها خبر من أخبار المسلمين
 قد كتب به، أخذ الذي أصيب معه الكتاب وبُعث به إلى الإمام ليرى
 فيه رأيه.

وفى وراء النهر كان لا يعبر الرقيق نهر جيحون إلا بجواز من السلطان
 ويأخذ مع الجواز الضريبة التالية :
 (أ) على جواز عبور الرقيق لنهر جيحون من ٧٠ إلى ١٠٠ درهماً.
 (ب) يؤخذ على المرأة من ٢٠ إلى ٣٠ درهماً.
 (ج) على الجمل درهمين.
 (د) على قماش الراكب درهماً.
 ويعفى الزاد من الضرائب.

وكان من الأمور المقررة أن الدولة الإسلامية ملك للمسلمين، فقد قضي
 منذ أول عهد الإسلام بالفصل بين المال العام وبيت خزانة الخليفة.
 وعلى ذلك كان هناك بيت المال العام وبيت مال الخاصة، ولما كان الذي
 يتولى الإنفاق من هاتين الخزانيتين رجل واحد هو الوزير ولا يقدم حساباً

(١) نقاط تفتيش مسلحة.

لأحد، فكانت مسألة مدى انفصالهما تتعلق بضميره، وكانت هناك علاقة بين بيتي المال، فإذا نفذ ما في بيت المال العام وجب على بيت مال الخاصة أن يمد يد المعونة حتى لا تفلس الدولة، ويعتبر بيت مال الخاصة أحد مصادر تمويل العجز في بيت المال العام بجانب السلف من التجار وبيع ضياع الدولة المملوكة لبيت المال والتي كانت تشتري من الفوائض التي تتحقق لبيت المال العام في سنوات الرخاء التي تتحقق فيها إيرادات مالية تفوق قيمة الإنفاق.

وقد سبق أن أوضحت مصادر تمويل الدولة الإسلامية، والتي هي في نفس الوقت مصادر تمويل بيت المال العام، وسوف أعرض موارد تمويل بيت مال الخاصة فيما يلي:

(أ) الأموال المخلفة التي يتركها الآباء من الولاة لأبنائهم في بيت مال الخاصة.

(ب) مال الخراج والضياع العامة الذي يتبقى بعد إسقاط النفقات

(ج) أموال الجزية من مصر والشام

(د) المال الذي يؤخذ من المصادرة لأموال الوزراء المعزولين والكتاب والعمال وما يحصل كفائض لضياعهم والمال الذي يؤخذ من تركات الخدم ومال من لا ولد له من موالى أسرة الخلافة

(هـ) ما كان يحمل إلى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والأهواز والمشرق والمغرب

(و) ما كان يستفضله الخلفاء. أي مقدار المال الذي يبقى من الإيرادات بعد إسقاط النفقات.

وقد أشار الأستاذ آدم ميتز إلى أن فقهاء المسلمين يعتبرون كل ما زاد عن الضرائب الشرعية (خراج الأرض والزكاة وجزية أهل الذمة) ضرائب غير

قانونية، وكما أن فارس كانت هي البلاد المعروفة بخراجها، فقد كانت مصر أرض المكوس، ويدل بيان وجوه المال في عهد الفاطميين على أن كل شيء كانت تفرض عليه مكوس، ولم يسلم من ذلك إلا الهواة^(١)، وقد عرض الأستاذ ممتز نماذج من عسف الولاة وخصوصاً الوزراء من غير المسلمين في فرض المكوس والضرائب التي ناء بها كاهل الرعية في أمصار كثيرة، وقد نقل وقائع ذلك العسف على سبيل المثال عن :

- أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم للمقدسي
- تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء لإبراهيم الصابي
- المنتظم لابن الجوزي
- تجارب الأمم لمسكوية

ومع كل هذا العسف بل وبعد كل هذا الخروج عن شريعة الإسلام لم تكن حصيلة الموارد كلها كافية لسد متطلبات الدولة ووصل الأمر إلى عدم القدرة على سداد مرتبات الجند مما دعي الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض بضمان الخراج وكان الاقتراض ببيع درهم في كل دينار^(٢).

ومن أهم ما أورده كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري هو ملاحظة أطوار الدولة الإسلامية من حيث القوة والمنعة في مقابلة الضعف والاضمحلال، وكانت أسباب الضعف التي تصيب الدولة الإسلامية مرتبطة تماماً بإسراف الأمراء والحكام في مظاهر الترف والنعيم الدنيوى يؤدى بالضرورة إلى زيادة احتياج هؤلاء الحكام للأموال فينصرفون إلى الاستعانة بجهازة من غير العرب بل ومن غير المسلمين

(١) نقله الأستاذ آدم ممتز من كتاب الخطط والآثار للمقرئ.

(٢) تجارب الأمم. لمسكوية.

لا ابتكار موارد تسد الاحتياجات المتزايدة، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى فرض كثير من الضرائب التي لا تقرها شريعة الإسلام التي لا يفترض حرص أولئك على إقامتها، ولا يباليون بما يقع على عاتق المسلمين من الرعايا من أعباء وآثار ذلك على الدولة الإسلامية وقوتها وعزها . وكأن النماذج التي عرضها الأستاذ آدم مitez من صنوف العسف مع الرعاية في فرض الضرائب أوفى أساليب جبايتها فيها الغناء للحكم الثابت أن ضعف الدولة الإسلامية مرتبط دائماً بخروج الدولة عما حددته الشريعة الإسلامية من موارد لبيت المال وكذلك ما حددته من مقدار ما يجبي من كل مورد والخروج على أساليب الجباية لتلك الأموال

ومن التاريخ أيضاً ثبت أن قوة الدولة الإسلامية وعزة أهلها ورخاءهم مرهون بتمسك الدولة بالشريعة الإسلامية في مجال الأموال جباية وإنفاقاً . درس هام استخرجه الأستاذ آدم مitez من المراجع الكثيرة التي استعان بها وأنارت له الطريق لإظهار تلك الحقيقة.

ثانياً : كتاب السياسة الشرعية

أو : نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية
الكتاب من القطع الصغير يحتوى على ١٤٦ صفحة، ولا يقاس هذا
الكتاب بحجمه أو عدد صفحاته وإنما يقاس بما يحمله من العلم بأسلوب
عصري راق وجاءت موضوعات الكتاب في تسلسل منطقي يظهر
موضوعية المؤلف وتركيزه الذي لم يسمح بالابتعاد عن الموضوع .
ويحمل الكتاب اسم «السياسة الشرعية» أو نظام الدولة الإسلامية في
الشئون الدستورية والخارجية والمالية ^(١) للأستاذ عبد الوهاب خلاف،
ولفرط دهشتي لم أجد نبذة عن المؤلف تتضمن سيرته ومكانته العلمية
وحرصت على معرفة ما غاب عن الكتاب .

الأستاذ عبد الوهاب خلاف في اختصار شديد هو أستاذ الشريعة
الإسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة توفي في عام ١٩٥٦ وكان هذا آخر
منصب يشغله ومن قبلها جلس على مقعد القضاء الشرعي في المحاكم
الشرعية، وقبلها كان مدرساً بمدرسة القضاء الشرعي، ومفتشاً للمحاكم
ثم مديراً للمساجد .

والكتاب واحد من الكتب القليلة التي كتبت بأسلوب عصري وعمق
علمي، أريد له تكرار الذكر هادفاً إلى تعميم الاستفادة مما يحويه من علم،
ألفه عالم يتعين أن يأخذ حقه من الاحتراف والتكريم، من وجهة نظر دارس
يحاول أن يكون وفيّاً لمن قرأ لهم وارتوى من علمهم، والآن إلى الموارد
والمصارف المالية للدولة الإسلامية كما أوردها الأستاذ عبد الوهاب
خلاف في الصفحات من (١٠٠) إلى (١٤٤) .

(١) الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٩ - إصدار مؤسسة الرسالة - بيروت

أولاً: الموارد المالية الإسلامية : وهي تنقسم إلى قسمين من حيث ورودها إلى خزائن بيت المال هما :

(أ) الموارد الدورية

(ب) الموارد غير الدورية

وهذا التقسيم يعتمد على طبيعة الموارد من حيث تلقيها أو جبايتها الموارد الدورية :

(١) الصدقة : ويندرج تحت مسمى الصدقة :

- زكاة المال : من نقود وذهب وفضة
- زكاة عروض التجارة
- زكاة السوائم: من الإبل والبقر والغنم
- زكاة الزروع: مما تخرجه الأرض العشرية من زروع وما تثمر الأشجار والكروم وتفرض على الأرض الإسلامية على الوجه المفصل فيما بعد

(٢) الخراج:

(أ) الأراضي الإسلامية - الأراضي العشرية :

هي التي يجب فيها عشر أو نصف العشر مما يخرج منها وتتضمن :

- الأرض التي أحيها مسلم
- الأرض اسلم أهلها طوعاً وكانوا أحق بها
- الأرض التي يغنمها المسلمون بالحرب وقسموها بين الفاتحين

(ب) الأراضي لغير المسلمين - الأراضي الخراجية:

وهي ما يسمى بالأرض الخراجية ويفرض عليها مقدار معين مع مراعاة مساحتها وجودتها، وهي الأرض التي فتحها المسلمون وأبقوها في يد أهلها يزرعونها ويدفعون عنها الجعل المحدد وذلك في حالة عدم تقسيمها على المجاهدين.

(٣) الجزية :

وتفرض على رؤوس من دخل في ذمة المسلمين من أهل الكتاب وهي تقابل الزكاة المفروضة على المسلمين .

(٤) العشور:

التي تؤخذ في البلاد الإسلامية على عروض التجارة الواردة إليها والصادرة منها وأساسها معاملة المثل لما يعامل به التجار المسلمون في البلدان الأخرى - وما يؤخذ من التجار من أهل الذمة هو نصف العشر .

(ب): الموارد الشرعية غير الدورية:

ويقع تصنيف الموارد غير الدورية في أربعة مصادر :

(١) خمس غنائم الحرب

(٢) خمس المعادن والركاز (كل ما يستخرج من باطن الأرض)

(٣) تركة من لا وارث له

(٤) مال اللقطة والودائع والعواري - أي كل مال لم يعرف له مستحق .

وقد عنى الفقه الإسلامي بمعالجة كل مورد من هذه الموارد بالتفصيل - فيما يتعلق بمن يجب عليه إخراج المال - تحديد المقدار الذي يجب فيه الاستحقاق والمقدار المستحق وشروط الاستحقاق .

ثانياً : المصارف المالية الإسلامية :

رتت المصارف المالية التي ينفق فيها كل مورد من الموارد المالية الإسلامية، وقد بين الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم مصارف باين من أبواب الموارد هما :

(١) الزكاة بأنواعها وألحق بها عشور الأرض العشرية:

وأنصرف كامل حصيلتها على الثمانية المذكورين في الآية (٦٠) من

سورة التوبة ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٢) خمس الغنائم والحق به خمس المعادن والركاز :

وقد بين الله سبحانه وتعالى ومصارف هذا المورد في الآية رقم (٤١) من سورة الأنفال ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَقَّى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

وسهم الله تعالى مردود على من سباهم، وسهم الرسول وذوى القربى سقط بوفاة ﷺ، ومن ثم فإن الخمس آل كله إلى اليتامى والمساكين وأبناء السبيل.

وقد حدد الله سبحانه مصارف هذين الموردين لأنها من المصالح العامة لان مرجعها إلى ثلاثة أمور :

- سد حاجة ذوى الحاجات من الفقراء والمساكين والأرقاء والغارمين وأبناء السبيل
 - تأييد الدين واعزازه للجهد في سبيله وتأليف القلوب إليه
 - مجازاة العامل بجزء من عمله صونا لما في يده من أطماع نفسه
- ولم يترك المولى عز وجل أمر مصالح تلك الفئات إلى اجتهد الولاة أو العلماء . بينما ترك تحديد أبواب الصرف من الموارد الأخرى ^(١) لولى الأمر

(١) خصص مورد الخراج والجزية وما أخذه العشار من تجار أهل الذمة لرزق الولاة والقضاة وأهل الفتوى من العلماء والمقاتلة وإنشاء الطرق وعمارة المساجد والقناطر والجسور وسد الثغور وإصلاح الأنهار . وقد خصص ما أخذ من تركة الميت الذي مات ولم يترك وارثا فيصرف إلى >

يوجهه للصرف على مصالح الدولة العامة وذلك لتحقيق المرونة في الصرف على رواتب الجند والمرافق العامة والقضاة والعاملين بدواوين الدولة.

وقد ترتب على تخصيص كل نوع من أنواع الإيراد بوجه معينة من المصارف إن الولاية منعوا من الجمع بين إيراد نوع وإيراد نوع آخر، بل وجاء الاجتهاد يمنع تولى عمال الخراج العمل في الصدقات، ورأى الأستاذ عبد الوهاب خلاف إن هذا التقسيم والتخصيص بمثابة اعتبار ميزانية الدولة العامة مجموع ميزانيات ثلاث لكل واحدة أبواب إيراد وأبواب صرف.

وقد أورد الأستاذ عبد الوهاب خلاف تفصيلاً منقولاً عن صاحب البدائع^(١) للأموال التي توضع في بيت المال وحددها بأربعة أنواع هي:
الأول: زكاة السوائم والعشور وما أخذه العُشار من تجار المسلمين إذا مروا عليهم

الثاني: خمس الغنائم والمعادن والركاز

الثالث: خراج الأرض وجزية الرؤوس، وما صولح عليه من خراج الأرض وما أخذه العُشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب

الرابع: ما أخذ من تركة الميت الذي مات ولم يترك وارثاً أصلاً
وقد ذهب الرأي في عهد عثمان بن عفان إلى أن الأموال كثرت وأن في إحصاء النقود وعروض التجارة حرجاً وفي إظهار مقاديرها وإعلان أمرها

عنراء الفقراء والمرضى وعلاجهم وإلى أكفان الموتى الذين لا مال لهم، وإلى نفقة اللقيط ونفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته.

(١) دلائل الصنائع في ترتيب الشرائع - الكاساني - المتوفى سنة ٥٨٧ هـ

إضراراً بأرباب الأموال، ولهذا جعل لأرباب هذه الأموال من النقود وعروض التجارة أن يتولوا هم بأنفسهم إخراج الزكاة الواجبة فيها وصرفها في مصارفها، ولكن إذا قدم أرباب هذه الأموال زكاتها من تلقاء أنفسهم إلى العاملين عليها قبلوه وصرفوه في مصارفه

وعلى الجانب الآخر فإن باقي أنواع الأموال فإن ولايه أخذها وصرفها في مصارفها لولاة الأمر، ووجب على أرباب الأموال أداء الواجب فيها إليهم وليس لهم الانفراد بإخراجه وصرفه في مصارفه وإن فعلوا لا يجزئهم، ذلك لأن تعيين تلك الأموال وتقدير الواجب فيها لا حرج فيه ولا ضرر.

وختم الأستاذ عبد الوهاب خلاف السياسة الشرعية المالية، بأن الإسلام وضع الموارد المالية على أسس من العدل والرحمة والتوفيق بين المصلحة العامة ومصلحة أرباب الأموال وشرط في الأموال التي يجب الأداء منها وفي الأشخاص الذين يجب الأداء عليهم وفي مقدار الواجب ووقت أدائه، شروطاً تتفق وقواعد العدل والاقتصاد، ورتب المصارف بحيث لا تهمل مصلحة من مصالح الدولة العامة وبحيث يجد ولاه الأمور سعة لتحقيق هذه المصالح وخاصة سد حاجة ذوى الحاجات حتى لا يكونوا خطراً على نظام المجتمع.

وخلص فضيلته إلى إن الناظر إلى الدول الإسلامية في مرآة التاريخ يتبين له أنه كلما استقام أمر الدولة وسارت على نهج الدين اعتدل ميزانها المالي ولم يشعر أفرادها بعسف ولا إرهاب ولم تهمل مصلحة من مصالحها وكلما اعوج أمر الأمة وحادت عن سبيل الدين اختل فيها التوازن المالي وزادت أعباء الأفراد وضاعت المصالح العامة، فميزانية الدولة مرآة عدلها وجورها ونظامها وفوضاها.

ثالثاً : كتاب أهل الذمة في الحضارة الإسلامية :

تأليف : الأستاذ حسن الميمي

يقع الكتاب في (١٦٧) صفحة بخلاف الفهارس وهو بحث لنيل درجة الماجستير، وقد نشره دار الغرب العربي وصدرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٨ وقدّم للكتاب أمين جامعة الدول العربية الأسبق الأستاذ الشاذلي القليبي والباحث وصاحب التقديم عرييان تونسي الجنسية .

وقد عالج الباحث موضوع الأموال في الصفحات من ٣٩ حتى ٨٩ تحت عنوان الموارد المالية للدولة الإسلامية (بيت المال)، ولم يتعرض للنفقات ومصارفها وجاءت معالجة الباحث للموارد على الوجه التالي :

أولاً : الجزية :

هي الخراج المحمول على رؤوس الكفار إذلاً لهم وصغاراً لقوله تعالى في سورة التوبة الآية (٢٩): ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾

والصغار هو التزامهم بجريان أحكام الله عليهم وإعطاء الجزية هي بمثابة تطبيق أحكام الإسلام عليهم، وهذا شبيه بما اصطلاح على تسميته في العصر الحالي «بخضوع الأجانب لقوانين الدولة التي يقيمون بها إقامة دائمة أو مؤقتة»

ويتم دفع الجزية نقداً أو عيناً وتؤخذ عن كل حالم ديناراً أو عدله معافير^(١) والجزية ضريبة على رقاب أهل الذمة تتمثل في مقدار زهيد من المال وتفرض بمقدار يختلف بمقدار الثراء ومقدارها كالأتي :

(١) نياح تصنع في اليمن

- أغنياء يؤخذ منهم ٤٨ درهماً في السنة
- أواسط يؤخذ منهم ٢٤ درهماً في السنة
- فقراء يؤخذ منهم ١٢ درهماً في السنة

وتجب الجزية على كل رجل حر عاقل ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون ولا على عبد ولا تؤخذ من مسكين يُتصدق عليه ولا من مُقْعَد ولا من الأعمى ولا من المترهبون الذين في الأديرة إذا كانوا مساكين يتصدق عليهم أهل اليسار .

ولدافعي الجزية حقوق يلتزم بها ولى الأمر لإقامتهم بدار الإسلام

وهي :

• الكف عنهم ليكونوا آمنين

• الحماية ليكونوا بها محروسين

ويتعين مراعاة قواعد العدالة عند تحصيل الجزية والتي أقامها رسول

الله ﷺ والخلفاء من بعده ومن ذلك :

• قال رسول الله ﷺ «ألا من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته أو أنتقصه أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة» .

• شاهد عمر بن الخطاب أثناء رجوعه في مسيرة من الشام قوماً أقيموا في الشمس يصب على رؤوسهم الزيت فقال ما بال هؤلاء ؟ فقالوا عليهم الجزية فأمر فخلى سبيلهم وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تعذبوا الناس فإن الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة» .

• قال عمر بن عبد العزيز «إن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً وذلك عندما رأى بعض ولاته يحول بين أهل الذمة والإسلام حتى لا يتضرر بيت مال المسلمين ذلك أن الجزية تسقط بالإسلام .

وخلاصة آراء الفقهاء أن الجزية هي ضريبة تتمثل في مقدار زهيد يدفع

نقدًا أو عيناً من أهل الذمة وأن الجزية ورد بها أمر من الله تعالى وأنها لا تحمل على النساء والصبيان والعبيد والمجانين وذوى العاهات المزمنة وغيرهم ممن لا دخل ولا مورد لهم ومقدارها بالنسبة للأغنياء والمتوسطين والفقراء موكلول لاجتهاد أولياء الأمر حسب اختلاف ظروف الزمان والمكان والأحوال .

وأورد الباحث تعريفاً للجزية عند أبى الحسن الماوردى أورده في كتاب «الأحكام السلطانية» إذ قال :

«إن اسمها مشتق من الجزاء، إما الجزاء على كفرهم^(١) لأخذها منهم صغار - وعرف الصغار بأن تجرى عليهم أحكام الإسلام - وإما جزاء على أماننا لهم لأخذها منهم رفقاً» .

ثانياً : الخراج :

الخراج لغة اسم للكراء والغلة، وهو ضريبة سنوية توضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها ودليل فرضيتها الآية رقم (٧٢) من سورة المؤمنون ﴿أَتَتَّكَلَّمُ خَرَجًا فَرَجًّا رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ﴾ وذكر الباحث أن معنى ذلك أن الخراج موكلول لاجتهاد أولى الأمر، وهناك فروق بين الجزية والخراج هي :

- (١) أن الخراج موكلول لاجتهاد أولى الأمر
- (٢) أن الجزية تسقط عن الفرد بالإسلام، أما الخراج فهو على المسلم وغير المسلم

وقد وضع عمر بن الخطاب رضى الله عنه نظام الخراج وقواعده الأساسية،

(١) تعليق من صاحب هذا البحث

لا يمكن تصور جزاء على كفر من بشر، ذلك أن أمر الكفر والحساب عليه اختص الله به نفسه ذلك أنه سبحانه هو الذى يعرف الكافر بحكم معرفته للسرائر، ويعاقب الكافر فى الآخرة

وكان الهدف من وراء ذلك النظام وتلك القواعد، أن يكون في استطاعة بيت المال القيام بما يجب عليه من تحقيق المصالح العامة للأمة وإنشاء وحفظ الثغور وتأمين طرقها وشراء السلاح والإدارة على الجيوش المقيمة بالحدود لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية ومجابهة العدو عند الاقتضاء، والقواعد الأساسية هي :

(١) يراعى في تقدير قيمة الخراج ما يلي :

- جودة الأرض يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها
- ما تختص به من السقي والشرب
- اختلاف أنواع الزرع من الحبوب والثمار

(٢) تقسيم أراضي الخراج إلى أربعة أقسام هي :

- ما أحياه المسلمون - فهي أرض العشر
- ما أسلم عليه أربابه - فهي أرض العشر
- ما صولح عليه المشركون - فهي أرض خراج معلوم ومحدد منصوص عليه في الصلح
- ما ملك من المشركين عنوة أو قهراً وفيه رأيان :

الأول : تخمس - أي الخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل -

وأربعة أخماس تعطى للمحاربين للراجل سهم وللفرس

سهمان

الثاني : يجعل الحكم في هذه الأرض للإمام :

- إن شاء جعلها غنيمة ويقسمها كما فعل رسول الله ﷺ في خيبر

- إن رأى أن يجعلها فيئاً فلا يخمسها ولا يقسمها ولكن تكون موقوفة على

المسلمين عامة كما صنع عمر بن الخطاب بالسواد

- القطائع والصوافي :

نشأت تلك القطائع عندما هزم المسلمون الروم في الشام، ففر البطارقة من أرض الروم، وكانت تحت أيديهم قطائع قاموا عليها عندما فتحت الروم الشام، فصارت تلك المزارع والقرى صافية للمسلمين موقوفة يقبلها^(١) وإلى المسلمين كما يقبل الرجل مزرعته.

ولما وليَّ عمر بن عبد العزيز أعرض عن تلك القطائع التي أقطعها عثمان ومعاوية وعبد الملك والوليد وسليمان فلم يردها عمر على ما كانت عليه صافية، ولم يجعلها خراجاً وأبقاها لأهلها تؤدى العشر، وكان ذلك جرياً على سنة عمر بن الخطاب حيث أبقى أصحاب الأرض التي تملكها المسلمون عنوة لقاء نسبة معينة مما تنتجها الأرض وهذا من شأنه أن يزيدهم حماساً في العمل ورغبة في الاستغلال والاستثمار وذلك عكس حالهم قبل وصول الإسلام إليهم حيث ما كانوا يرهقون به من الضرائب التي يقرضها أولياء أمورهم .

وختم الباحث عرضه للخراج بإيراد الرسائل^(٢) التي أرسلها عمر بن الخطاب لعمر بن العاص عندما استبطأ عمر الخراج من قبل عمرو .

- ثالثاً : العشر :

هي ضريبة تُؤدى من الأموال المنقولة وغالباً ما يكون موردها من أموال التجار وهذه الضريبة لم يرد لها ذكر في القرآن ولكنها من اجتهادات عمر بن

(١) تولى أمرها

(٢) ذكر الباحث أن هذه الرسائل أثبتتها ابن عبد الحكم في كتابه " فتوح أفريقية ومصر " وهذه الرسائل في رأيي تمثل مستوى رفيعاً للأدب السياسي والحرص على تنفيذ القواعد الشرعية التي بنى عليها الخراج

الخطاب وكانت قد فرضت رداً على ما كانت تفرضه الدول المحيطة على
تجار المسلمين (العشر) وكانت فئاتها كالآتي :

- أ- العشر على تجار الدول المحاربة
- ب- نصف العشر على أهل الذمة
- ج- درهم في كل أربعين (٤٠/١) أو ربع العشر (من المسلمين وذلك فيما
يزيد على ٢٠٠ درهم، أما الأقل فلا شيء فيه، وإذا ما كانت ٢٠٠ درهم
ففيها خمسة دراهم.

والعشر مثل الخراج ضريبة يتساوى في أدائها كل من المسلمين وأهل
الذمة مع فارق في مقدارها، وذلك باعتبار العشر والخراج من الموارد المالية
لخزينة الدولة

وبعد عرض الجزء الذي ألحقه الأستاذ حسن الميمي ببحثه، عن الأموال
أرى أن أختتم ببعض الملاحظات على ما قمت بعرضه وأهمها:
(١) عرض الباحث الموارد المالية فقط، دون أن يتناول المصارف المالية،
وربما يكون السبب في ذلك ما أظهر في الموارد من مساهمة أهل الذمة في
تحقيق موارد بيت المال (الجزية وبعض أنواع الخراج وبعض عشور
التجارة)

وكان يجب فيما أرى أن يوضح المصارف المالية لبيت المال وإظهار ما
يستفيده أهل الذمة من تلك المصارف شأنهم شأن المسلمين كالاستفادة من
المرافق العامة وتأمين الطرق وكذلك استفادة أهل الذمة من الإنفاق على
الجيش المقيمة على الحدود لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية
ومحاربة العدو، وذلك تأمين لهم في نفوسهم وأموالهم دون أن يكون عليهم
الاشتراك في القتال بأنفسهم بينما يدافع المسلمون بأموالهم وأنفسهم لحماية
الدولة وحدودها .

(٢) لم أتبين مما عرضه الباحث العلاقة بين اشتراك أهل الذمة في تحقيق بعض الموارد للدولة الإسلامية وبين الحضارة الإسلامية التي هي الموضوع الرئيسي للبحث حسبما يبين من عنوان البحث، وفي رأبي أنه لا توجد علاقة بين قيام أهل الذمة بإعطاء الجزية وبين ما حققته الحضارة الإسلامية، إذا أن الجزية كانت زهيدة القيمة، وتسقط بالدخول في الإسلام، وكانت الإعفاءات منها كثيرة^(١)، فلم تكن حصيلتها ثابتة، أما اشتراك أهل الذمة مع المسلمين في أداء الخراج، فإنه لا يمثل أي أثر في الحضارة الإسلامية سواء في نشأتها أو في تقدمها، ذلك أن الخراج نسبة من إنتاج الأرض أو قيمة محددة بالاتفاق مقابل الأرض التي يزرعها من يدفع الخراج .

(٣) أود أن أذكر أهم المراجع التي استعان بها الباحث في إعداد ما كتبه عن موارد بيت المال :

- الأحكام السلطانية للما وردى
 - الخراج لأبى يوسف
 - فتوح البلدان للبلا ذرى
 - أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية (جاء في البحث خطأ ابن القيم الجوزية)
 - فتوح مصر والشام لابن عبد الحكم
 - الأموال لأبى عبيد (المقصود أبى عبيد بن القاسم سلام)
 - سيرة عمر بن عبد العزيز لابن الجوزى
- وغير ذلك كثير، وما يؤخذ على الباحث أن مواطن الاستعانة بالمراجع

(١) سبق أن وردت تفصيلاً في العرض السابق

- فيما عدا الأحكام السلطانية للما وردى والخراج لأبى يوسف والأموال لأبى عبيد - جاءت شكلية - وجباً من جانب الباحث إظهار عدد المراجع بصورة كبيرة، فمثلاً عندما أورد في صفحة ٥٦ عن إسلام دهقان من أهل «عين التمر» فقال له الرسول ﷺ «أما جزية رأسك فنعرفها، وأما أرضك فللمسلمين فإن شئت لك وإن شئت جعلناك قهرماناً لنا» أثبت في الهامش الإحالة إلى ثلاثة مراجع هي :

فتوح البلدان للبلا ذرى - كتاب الخراج لأبى يوسف - كتاب الخراج ليعقوب بن آدم وكان يكفى ذكر كتاب الخراج لأبى يوسف لأن الآخرين أخذوا عن أبى يوسف لأنه الأسبق ومثال آخر عندما ذكر جودة الأرض كقاعدة من قواعد نظام الخراج فأحال أيضاً إلى ثلاثة مراجع هي حسب ترتيب الباحث: الأحكام السلطانية وكتاب أحكام أهل الذمة وكتاب الخراج (ولم يوضح أي كتب الخراج يقصد) وما سبق أن ذكرناه في المثال السابق ينصرف تماماً على هذا المثال وهناك غير موطن بخلاف ما تقدم .

رابعاً: كتاب المقدمة لابن خلدون^(١) :

لا أحسب أني في حاجة إلى تقديم الكتاب^(٢) أو تقديم مؤلفه إذ هما بلغا من الشهرة ما ينفي أي ادعاء بالجهل بهما، حسبي ما حظيت به المقدمة من شهرة وانتشار عند دراسة علوم شتي جاء علي رأسها علم الاجتماع

(١) عبد الرحمن بن خلدون - من سنة ٧٣٢هـ - ١٣٣٢م وتوفي عام ٨٠٨هـ - ١٤٠٦م عن عمر يناهز ٧٦ عاماً وقد عاصر هجوماً تيمور المغولي على مصر والشام

(٢) مقدمة ابن خلدون تحقيق أبو أنس - حامد أحمد الطاهر البسيوني - دار الفجر للتراث - القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، وكانت أول طباعة للمقدمة بباريس سنة ١٨٤٧م وأشار رفاعه الطهطاوى بطباعتها بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٨٥٧م شعوراً منه بأهميتها ويقع الكتاب في ٧٨٢ صفحة من القطع الكبير

والعمران ونظريته في التاريخ ونظريته في تزايد السكان وغيرها، ولن أطيل في ذلك فليس ثمة إضافة إلى ما هو معلوم عن هذا العالم الموسوعي .
تطرق ابن خلدون في مقدمة كتابه «كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر» إلى علم الأموال - كما تطرق إلى سائر العلوم - بمفهوم غير تقليدي
ذلك أنه يعد أن عرض بعض الموضوعات التي لها علاقة بعلم الأموال، عرضاً متفرقاً في غير تسلسل، ثم حاول أن يضع نظرية تحكم الموارد في علم الأموال .

(١) عرض موارد بيت المال :

من وثيقة بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد وجدها ابن خلدون، تحد ما يحمل إلى بيت المال ببغداد أيام المأمون من جميع النواحي، نقله كاتب الوثيقة من جراب الدولة.

وحددت الوثيقة مقدار ما يحمل إلى بيت المال من كل إقليم، ولست أرى ضرورة في ذكر أرقام موارد بيت المال مكتفياً بذكر رقمين يحملان الدلالة الكلية على قيمة الموارد .

أورد ابن خلدون عن الثقات من مؤرخي الأندلس أن عبد الرحمن الناصر قد خلف في بيوت أمواله خمسة آلاف ألف دينار مكررة ثلاث مرات أي خمسة عشر ألفاً ألف دينار بلغ ميزانها خمسمائة ألف قنطار من الذهب .

وقد رأي ابن خلدون في بعض تواريخ الرشيد أن المحمول إلى بيت المال في أيامه سبعة آلاف وخمسمائة قنطاراً من الذهب في كل سنة .

(٢) مقدار الدرهم والدينار الشرعيين :

العقد الإجماع منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أن الدرهم

الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقية منه أربعون درهماً، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب إثنان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا حبة .

كذلك فإن الأوقية الشرعية ليست هي المتعارف عليها بين الناس، لأن المتعارفة مختلفة باختلاف الأقطار، والشرعية متحدة ذهنياً لا اختلاف فيها . ثم ينتقل بنا ابن خلدون إلى نظريته في الجباية وسبب نقصها ووفورها فقال ما نصه :

«اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع (ما يوزع على الناس) كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع، قليلة الجملة، والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقضي إلا المغارم الشرعية، من الصدقات والخراج والجزية، وهي قليلة الوزائع، لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت، وكذا زكاة الحبوب والماشية، وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدى .

وإن كانت الدولة على سنن التغلب والعصية فلا بد من البداوة في أولها كما تقدم، والبداوة تقتضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس . والغفلة عن تحصيل ذلك إلا في النادر، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التي تجمع الأموال من مجموعها، وإذا قلت الوزائع والوظائف علي الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم .

وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها فإذا استمرت الدولة واتصلت، وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد، واتصفوا بالكيس، وذهب سر البداوة والسذاجة

وخلقها من الإفضاء والتجافي، وجاء الملك العضوض، والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق، وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ علي الرعايا والأكررة (الأجراء) والفلاحين وسائر أهل المغارم، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة ومقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس علي المبيعات وفي الابواب كما نذكر بعد

ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه، حتى تثقل المغارم علي الرعايا وتنهضم، وتصير عادة مفروضة، لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً، ولم يشعر أحد بمن زادها علي التعيين ولا من هو واضعها، إنما تثبت علي الرعايا كأنها عادة مفروضة، ثم تزيد إلى الخروج عن حد الاعتدال، فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلّة النفع، إذا قابل (قارن) بين نفعه ومغارمه، وبين ثمرته وفائده، فتقبض كثير من الإيدي عن الاعتمار جملة، فتتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها .

وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية، ويحسبونه جبراً لما نقص، حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به، فلا تزال الجملة في نقص، ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار، ويعود وبال ذلك علي الدولة، لأن فائدة الاعتمار عائدته إليها، وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقبل مقدار الوظائف علي المعتمرين ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لتقبلها بإدراك المنفعة فيه، والله سبحانه وتعالى مالك الأمور .

كان ما تقدم هو نص ما ورد بالصفحات ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ من كتاب مقدمة ابن خلدون^(١) حرصت علي نقله بألفاظه دون تدخل من جانبي بحذف أو إضافة أو تعديل .

و خلاصة الرأي فيما ورد بذلك النص، بتعبير مغاير عن التراكيب اللغوية لابن خلدون مع الاحتفاظ بمضمون رأيه «أنه إذا قلت الأعباء علي الأفراد كان ذلك دافعاً لهم علي زيادة نشاطهم مما يزيد الحصيلة الإجمالية للجباية، وإذا ما جنح الحكام للنعيم والترف يزداد احتياجهم للمال فيكثرون الأعباء علي الرعايا لتزداد الحصيلة الإجمالية، وعلي عكس تفكير هؤلاء الحكام فإن زيادة الأعباء (المغارم) علي الأفراد يؤدي إلي انصرافهم عن مزاولة الأنشطة التي تحقق أوعية للموارد التي تفرض عليها الأعباء، وذلك يؤدي في النهاية إلي انخفاض الحصيلة الإجمالية للجباية».

ويرى ابن خلدون أن الأعباء التي تفرضها الشريعة الإسلامية (المغارم الشرعية) واضحة وبسيطة ولا تؤدي إلي إثقال كاهل الرعية بالأعباء وبالتالي فإن انخفاض مقدارها يغري علي زيادة الأنشطة وبالتالي زيادة عوائد بيت المال .

ولا بد لي من الإشارة إلي أن خلاصة رأي ابن خلدون كما أوردتها لا تمثل غناء عن ضرورة متابعة الارتباط بين السبب والمسبب والتسلسل المنطقي في صياغة ابن خلدون، لأن ذلك مطلب هام لاغني عنه لتمام الإحاطة بفكر هذا العالم الموسوعي فيما ذهب إليه في مجال الأموال .

إن الربط الوثيق الصلة بين مقدار العبء الواقع علي كاهل الأفراد وبين إجمالي حصيلة موارد بيت المال هو لفت إلى ضرورة الالتزام بالمصادر

(١) فصل في الجباية و سبب نقصها و وفورها

التي حددها الإسلام في شريعته لا يتم تجاوزها في التطبيق والتمسك بعدم استحداث مصادر تزيد من العبء على الأفراد، كما أن الربط بين مقدار العبء الذي توجبه الشريعة الإسلامية على الأفراد من المسلمين ومن أصحاب الديانات الأخرى وبين زيادة نشاط الأفراد مما يتبعه تقدم الدولة وزيادة العمران فيها وبالتالي زيادة قوتها وزيادة رضاء رعاياها، هو لفت آخر إلى أن الشريعة الإسلامية إذا ما طبقت وخاصة في جانب الأموال تؤدي بالضرورة إلى الازدهار والتقدم والقوة والمنعة.



الفصل الثالث المال عند المسلمين إلى أين ؟

- مقدمة
- المبحث الأول : إقامة بيت مال للمسلمين
- المبحث الثاني : موارد بيت مال المسلمين
- المبحث الثالث : مصارف بيت المال
- خاتمة

الفصل الثالث

المال عند المسلمين... إلى أين؟

مكتبة

على مدى زمان شارف على العامين، وبجهدٍ لم ينل منه كلُّ ولا نصبٌ، وبمتعة المعرفة وتحري الوصول إلى أعتاب عمقها، عشت وعاشت ما خطه العطاء في أزمانهم، والباقي علمهم ينقله كابرٌ عن كابرٍ بما ينفي شبهة التواطئ على الكذب.

خلاصة علمهم وإجماعهم على أمرين:

الأول: أن مصادر الأموال الشرعية وقيمها المفروضة وأبواب الإنفاق منها جاءت واحدة عند كل هؤلاء العظام لا يستثني منهم أحد.

وفي ذلك يقين يبرز دور العلماء في الحفاظ على شريعة الإسلام وحفظها من كل عبث أو اجتراء على حدود الأموال التي سنّها الإسلام للمسلمين.

الثاني: وقع الإجماع رغم اختلاف الأماكن والعصور على أن منعة الدولة الإسلامية وقوتها إنما يتحققان ومعهما عزة المسلمين وارتفاع شأنهم وتأثيرهم في مجريات الحياة، بإقامة ما تفرضه الشريعة والتمسك بتحقيق الموارد المالية عن طريق نظام عادل وإنساني للجباية، والإنفاق من هذه الأموال على المصارف الشرعية دون تفریق بين مسلم ومسلم وقصر الإنفاق على المستحقين وفقاً لمحددات الشريعة الإسلامية.

ومضت الدولة الإسلامية في طريقها بين قوة وضعف ويتبادل عليها النقيضان العزة والرفعة والمنعة من جانب والذل والانحطاط والضعف من جانب آخر، وانتهى بها الأمر إلى الانقسام إلى دويلات صغيرة لكل منها والي أو

أمير أو سلطان أو ملك لا يرى من مصالح المسلمين أو الدولة الإسلامية إلا ما يدعم كرسي الحكم له ويغري بالإغارة على دويلة مجاورة ليضمها إلى سلطانه وملكه رغبة منه في زيادة مدخلاته من المال وما يملك من الضياع والقصور، وكان الضعف حليفاً ملازماً للكيانات التي خلفها الانقسام واستعان كل حاكم بالموالي والأعاجم المشكوك في حقيقة إسلامهم لزيادة موارد الدولة من الأموال بصرف النظر عن موافقتها للشريعة الإسلامية من حيث الحل والحرمه، ودون الأخذ في الاعتبار ما تمثله هذه الزيادات من أعباء على كاهل المسلمين وغيرهم من المقيمين على الأرض التي يحكمونها وكان هؤلاء الأعاجم ممن وُلّوا أمور المسلمين مستوزرين وناصحين للحكام على صلة في الغالب الأعم بأعداء المسلمين من بني جلدتهم، وكانوا يتوددون سراً لحكام أعداء للإسلام والمسلمين يتربصون بالإسلام ديناً ودولة ويمدونهم بأخبار الحكم والحكام مما أغرى هؤلاء بشن الحروب وإسقاط الدويلات وإعادتها إلى حكمهم.

وبدأ عصر الاستعمار الذي لم يكتفِ باستعادة ما حرره المسلمون من أراضيهم بل تعدوها إلى إحكام السيطرة على أرض العرب الخالصة، وبدأت معاول الهدم في النيل من تطبيقات الشريعة الإسلامية ومدارة أصولها واستخدام من يقبل إدخال البدع والمحدثات ونشر فقههم المغالط المفعم بالباطيل والهوى.

وبطبيعة الحال لم تسلم الأموال التي سنتها الشريعة الإسلامية لأبنائها بل ولغير أبنائها من أصحاب الديانات الأخرى المقيمين ببلاد الإسلام، من العبث سواء بفرض أعباء لا تقرها الشريعة أو توجيه الأموال إلى غير مبتغى الشريعة، فتبدل الحال وانهارت بل اندثرت موارد بيت المال من الجزية والخراج والفيء واستقل أهل التمسك بالإسلام بإخراج زكاة أموالهم وتجارتهم وزرعوهم مباشرة دون توريدها إلى بيت مال المسلمين خشيةً من جانبهم على إنفاق تلك الأموال الشرعية في غير ما أوجبه الشريعة وتحصيئاً لتلك الأموال من إنفاقها

على مظاهر الترف والنعيم للولادة وعمالهم، فانزوى بيت المال واستقر في ذاكرة التاريخ.

هكذا أصبح بيت مال المسلمين أثراً بعد عين، وافتقد المسلمون الرمز والمعنى الذي يشير إليه وجوده، وهو رمز للإيمان الصادق الذي يتمثل في تلقى أموال مخرجي الزكاة طوعاً وبحساب دقيق إيماناً واحتساباً لله المعبود، طاعة واجبة واستشعاراً للضرورة تزكية المال بإخراج حق الله فيه، وعلى الجانب الآخر فإن بيت المال يمثل لأصحاب الحق في مخرجاته الملاذ والملجأ من الحاجة والعوز، والحقيق بالحفاظ على كرامة المسلم المحتاج وصيانة لحدده من تصغيرها والشعور بأن ما يأخذه من بيت المال هو حق أوجهه الله له لا مِنةً من أحد ولا تذلل لنوال حقه.

وكان لبيت مال المسلمين مهابة في نفوس الولاة والخلفاء إذ يمثل لهم الحارس المقيم الذي يُذكر بحقوق الله في مال المسلمين ويُذكر الحاكم بحقوق شرائع من الرعية في هذه الأموال وفي هذا التذكر ما يكفي لاستحضار الإيمان وتعميقه في وجدان وعقل أي من الولاة بما يجد من غلوائه وتهدة مزاعم العظمة والكبر والعودة بالنفس اللوامة إلى صحيح مكانها زاجرةً وناهيةً عما لا يتوافق مع شريعة الإسلام.

لذلك إن أراد المسلمون تفعيل وتوسعة الركن الثالث من الإسلام وإحياء علم الأموال في إطار من ثبات القواعد مع حداثة في التطبيقات وإيجاد صيغ سهلة الإدراك لمجتمع إسلامي بعد عن اللغة العربية في صفاء نبعها ونقاء منهلها وحلاوة مذاقها، ولا تصل سهولة الإدراك إلى تسطيح القضايا والأحكام المتعلقة بالأموال فقهاً وتطبيقاً أما أصولها الفقهية فتظل على عهدنا بها قبله للعلماء ينهلون منها ويخرجون للكافة أحكاماً على مقتضى ما ذكرت من سهولة الإدراك.

ويقتضي الأمر إيجاد فقه لمصارف الزكاة يتضمن تعريفاً واضحاً ودقيقاً

للفقير والمسكين والعامل على الزكاة والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، وتعريفات أيضا للخمسة الذين يصيبون غنما من الفبيء وما هو قائم منها وانتهى العمل به مثل سهم الرسول وذي القربى وما يعدل الإنفاق من سهم الله، إذا أخذنا بفصل نصيب الله عن نصيب الرسول ﷺ، وبالعموم التعريف بكل مصرف من مصارف الأموال الشرعية بما يخدم توجيه الإنفاق إلى الغاية الإسلامية السامية في تحقيق مجتمع المودة والسلام والتراحم.

أمضي إن شاء الله في تفصيل ما أجملت منصرفاً إلى رسم صورة متكاملة لتحقيق بحث لعلم الأموال في عصرنا سبيلي ذكر التطبيقات من خلال أفكار تحتل النقاش وتتسع للتعديل والتبديل وأعتبرها خطوة على طريق طويل به العثرات ولكنه بالتأكيد موصل إلى تحقيق الغايات، وسوف ينقسم العرض إلى ثلاث مباحث هي:

الأول : يعالج إنشاء بيت مال المسلمين

الثاني : يعالج موارد بيت المال

الثالث: يعالج أوجه الإنفاق من بيت المال

المبحث الأول

إقامة بيت مال للمسلمين

أولاً: أهمية إقامة بيت مال للمسلمين وفلسفة وجوده

اعتادت الأمم أن تقيم النصب التذكارية والتماثيل في المدن الرئيسية تخليداً لأحداث أو أشخاص تركوا أثراً حميداً لأوطانهم، وأثروا وتجارب شعوبهم ونهضة أممهم لذلك حفظت لهم شعوبهم حسن صنيعهم وأولتهم الرعاية لذكراهم وتذكرهم، لكي يصبحوا على مر العصور رموزاً تذكر الأجيال بقيم وأمجاد تحيي في نفوس الشعوب الأمل والروح أملاً في عودة لتلك القيم والأجاء.

وأمثلة ذلك في تاريخ مصر قديمة وحديثة كثيرة ومعبرة ولا زال يحيا بين جموع الشعب المصري ذكرى طلعت حرب ومصطفى كامل وأحمد عرابي وسعد زغلول وجمال عبد الناصر وأنور السادات ونصب الشهداء والجندي المجهول الذي ينتصب في ميدان هام بكل محافظة من محافظات مصر وعند كل اسم من تلك الأسماء يتذكر أبناء الوطن جهاد هؤلاء الرموز ويحيي ويزكي روح الجهاد من أجل إعلاء المبادئ وترسيخ القيم لرفعة شأن شعب مصر العظيم.

وهذا التقليد في إحياء واستمرار تذكر الرموز يصلح لأن نستخدمه لإحياء واستمرار تذكر الزكاة باعتبارها الركن الثالث من أركان الإسلام، بإقامة بيت مال للمسلمين يُشيد له بناء عظيم المظهر شامخ الطلعة في مكان هام من العاصمة وكذلك بناء بذات السميت في كل محافظات مصر السبعة والعشرين وكل محافظة تستجد فيما بعد، وفي مرحلة تالية يقام البناء بذات الشكل ولكن بحجم أصغر في كل قسم أو مركز إداري من أقسام ومراكز مصر كلها.

إن إيجاد تلك الكيانات لبيت مال المسلمين سوف يوطد في نفوس المسلمين كافة، والأجيال الجديدة خاصة التي تعرضت إلى حملة تهميش لدور الدين في حياتهم، تلك الأجيال التي تعرضت لحمولات إعلامية تحل مفاهيم

وافدة محل المفاهيم الراسخة التي تقوم أساساً على تجنب العيب والحرام والالتزام الأخلاقي بوازع من الضمير وليس خوفاً من قانون وضعي، تلك المفاهيم التي ترسخ مبادئ الانتماء والمواطنة والاعتزاز بالانتساب إلى الأسرة والمجتمع والعقيدة والدين ويغرس في النفوس السلوك الفردي والجماعي المبني على احترام الفرد لحق المجتمع والجماعة واحترام الجماعة لحق الفرد، في إطار منهج أخلاقي كما رسمه الإسلام يبدأ من التوحيد حيث لا سيطرة ولا حول ولا قوة إلا من الله الواحد الرزاق المعز المذل^(١)، فتتوارى أية قوة مهما بلغت سطوتها ولا سبيل لها في ظل الإيمان بالوحدانية أن تسيطر على نفس أو عقل فتنتلق قوى الإنسان إلى الغاية السامية في طلب جزاء الآخرة مع عدم نسيان النصيب من الدنيا ثم يقرر المنهج قيمة الوفاء ويأمر بطاعة الوالدين التي تأتي دائماً بعد الإيمان بالله ويتدرج المنهج إلى أن يصل إلى وضع سلوكيات تحكم مسيرة الإنسان اليومية مثل القسط في المشي وعدم الخنوع في التعامل بل وخفض الصوت عند الحديث.

(١) سورة آل عمران الآية ٢٦ ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

من التحليل السابق الذي أحسبه ضرورياً لإبراز أهمية إقامة بيت مال المسلمين والذي عمدت فيه إلى تأصيل يجمع بين شريعة الإسلام في أصلاتها وخلودها وحادثة التوجه للرمز المحرك للطاقات.

ثانياً: تمويل إقامة بيت مال رئيسي وبيت مال في كل محافظة

ولعل سؤال هام يبرز بعدما جاء في العرض السابق هو:

«لماذا يكون بناء بيت مال المسلمين عظيماً في مظهره شامخاً في طلعته؟ ومن أين تمويل كل ذلك؟».

عن الشق الأول من السؤال فلعلني أجبت عليه بتوسع من بداية المبحث وحتى السطور السابقة أما الشق الثاني المتعلق بتمويل إنشاء بيت مال للمسلمين العام وبيوت المال في المحافظات، وفي الأقسام والمراكز الإدارية في وقت لاحق وكلها بشكل واحد وتصميم مشترك حتى وإن اختلفت المساحات فالأمر اعرضه كما يلي:

١ - مرحلة الدراسات والرسومات

هذه المرحلة هامة جداً وهدفها تصميم الشكل المعماري الذي يفى بالأغراض التي سبق ذكرها للمبنى من الخارج وتوفير التقسيمات من الداخل التي تسهل وتكفل انتظام عمل بيت المال مع وجود قاعة للاجتماعات ومكتبة تحوي المراجع الفقهية والقانونية التي تساعد في توفير البحوث التي تتعلق باختصاصات بيت المال.

وهذه المرحلة تُسند إلى المراكز الهندسية التي تقدم الخدمات والاستشارات للجمهور بكلليات الهندسة في الجامعات المختلفة بالإضافة إلى المكاتب الهندسية الكبرى والتي أتصور واستشعر أنها ستقدم التصميم تبرعاً دون مقابل مادي. ولكن إن لم يتم ذلك فالإعلان عن مسابقة جوائزها قيم مادية رمزية.

٢- مرحلة الحصول على الأراضي

إن المحافظات تمتلك أراض الدولة التي تقع في حدودها الإدارية وحصيلة التصرف فيها تؤول إلى صندوق الإسكان بالمحافظة، كما أن وزارة الأوقاف والأزهر كلاهما يملك أراض في كل أو في بعض المحافظات كما أن بنك ناصر آلت إليه أراض التركات الشاغرة، وتلك كلها مصادر للحصول على الأراضي اللازمة إما بالتخصيص بقيمة رمزية كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الخدمية ذات النفع العام أو في أسوأ الأحوال بحق الانتفاع لمدة طويلة بعدها يمكن شراء الأرض أو الأيلولة لبيت المال دون مقابل.

٣- مرحلة البناء

وهذه هي المرحلة التي سوف تتكلف الكثير من المال وأتصور أن التبرعات هي المصدر الرئيسي للتمويل ويمكن التنبؤ بأن حصيلتها ستكون كافية لإقامة المباني ومد هذه المباني بالأثاث والتجهيزات اللازمة لمزاولة العمل، وذلك أسوة بما تم في إنشاء مستشفى علاج السرطان للأطفال الشهيرة بـ (٥٧٣٥٧).

كما أن دور البنوك الإسلامية هام في التبرع بجزء من أرباحها، كما أن بنك ناصر سوف يحول قيمة أرصدة التركات الشاغرة حالياً لحساب بيت مال المسلمين، فضلاً على أن هناك موارد عاجلة يصح استخدام جزء منها في إقامة بيت المال وسوف يأتي ذكرها والإشارة إليها عند معالجة موارد بيت المال في المبحث الثاني.

وأود أن أشير إلى سهولة الحصول على تمويل إذا ما تبرع رجال الأعمال في كل محافظة وتكفلوا بإقامة بيت المال الخاص بالمحافظة التي يزاوون فيها أنشطتهم أو التي ينتمون إليها ميلاداً أو نسباً، وفي هذا المقام يمكن الاستفادة من

تبرعات المصريين العاملين في الخارج وتوجيه تبرعاتهم إلى الحساب البنكي المخصص لبناء بيت المال في المحافظة التي ينتمون إليها.

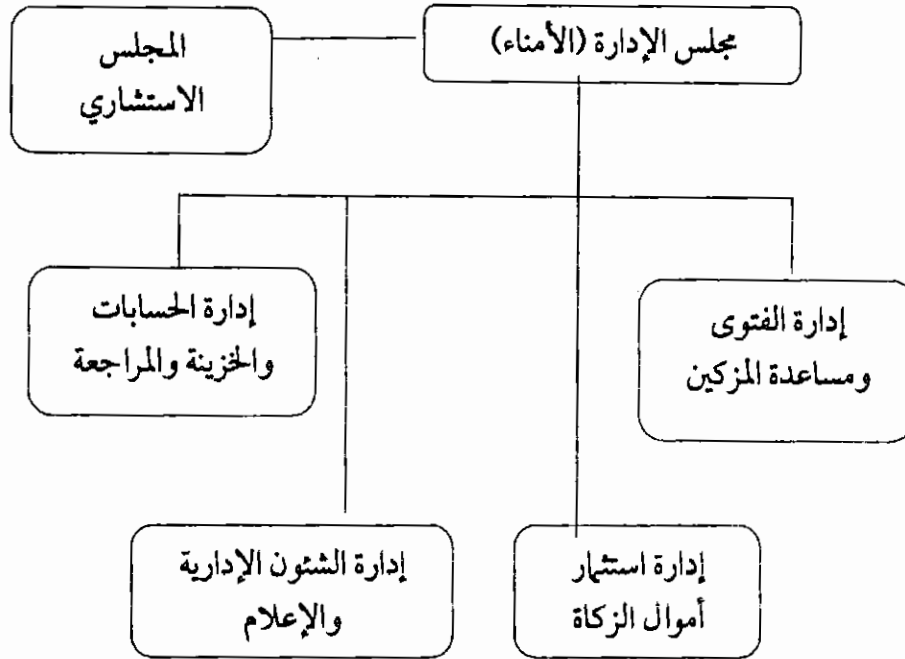
ثالثاً: الهيكل الإداري لبيت المال:

أتصور هيكلًا مبدئيًا يحرص على إبراز معالم جوهر الأعمال دون الحرص على إبراز مواقع ومستويات إدارية، ولذلك وبسبب ما أبدته فإن المطلوب هو إعادة صياغة هذا الهيكل مصحوباً بتوصيف لكل وظيفة وتحديد المهام المطلوبة لكل وظيفة ووضع الإشتراطات التي يجب توافرها في شاغلها، ولن يكون ذلك ميسوراً إلا بعد ظهور بيت مال المسلمين وبدء الممارسة حيث يتبين بوضوح الاحتياجات للتخصصات وقواعد تقسيم العمل وتحديد خطوط السلطات ومسار التعليقات.

ومع الأخذ في الاعتبار ما تقدم أتصور شكل الهيكل كما يلي :

الأموال عند المسلمين

الهيكل التنظيمي لبيت المال



وبعد الممارسة وبدء التعامل الفعلي وتلقي زكاة الزروع عيناً فإنه يتعين إنشاء وإقامة

(١) مخازن للحاصلات الزراعية

(٢) وحدات تعبئة الحبوب ووحدات تصنيع الأغذية

(٣) تقسيم أعمال الإدارات إلى أقسام أكثر تخصصاً

وأرى أن يتشكل مجلس الإدارة من:

✽ رئيس محكمة النقض الأسبق أو نائب لرئيس محكمة النقض سابقاً

✽ مدير إدارة الفتوى السابق بالأزهر الشريف

- ✽ مدير إدارة الإفتاء السابق بدار الإفتاء المصرية
 - ✽ رئيس قسم الشريعة السابق بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر
 - ✽ رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي السابق بكلية التجارة. جامعة الأزهر
 - ✽ رئيس قسم الاقتصاد السابق. كلية التجارة جامعة القاهرة
 - ✽ رئيس قسم الاقتصاد السابق. كلية التجارة جامعة الإسكندرية
 - ✽ رئيس قسم المحاسبة والمراجعة السابق. كلية التجارة جامعة عين شمس
 - ✽ رئيس قسم المحاسبة والمراجعة السابق. كلية التجارة جامعة أسيوط
 - ✽ رئيس قسم الأراضي السابق. كلية الزراعة جامعة المنصورة
 - ✽ رئيس قسم المحاصيل السابق. كلية الزراعة جامعة المنيا
- ويُضم للمجلس تخصصات أخرى ذات صلة بنشاط بيت المال كلما دعت الضرورة.

وربما يثار سؤال عن تشكيل المجلس من أصحاب المواقع القيادية السابقة وقد تكون حجتي هي:

١. انتفاء شبهة التبعية المباشرة أو غير المباشرة أو التوجيه.
٢. التفرغ للعمل ببيت المال دون انشغال بالعمل اليومي الذي ربما يؤثر على الوقت والجهد الذي يتطلبه العمل في بيت المال
٣. النزعة إلى العمل الخيري أو التطوعي التي تلازم من تحلل من أعباء الوظيفة حيث يجد الوقت لأداء أعمال ترضي الله لم يكن وقت العمل يسمح بها.
٤. العمل في بيت المال تطوعي ولو لفترة زمنية مؤقتة يمكن بعدها النظر في تقرير سهم العاملين عليها والصرف منه على مكافآت لمواقع العمل المختلفة إذا ما كان هذا التصرف مجازاً فقهياً أي ينطبق على أعضاء مجلس الإدارة التعريف الفقهي للعاملين عليها.

وفيما يتعلق بالوظائف الأخرى الواردة بالهيكل فربما الأمر يختلف ذلك أن هذه الوظائف يومية الأداء ولا يجوز أن تعمل أياماً محددة كل أسبوع مثلاً فالأمر هنا يقتضي تفرغاً في الوقت وحرفية في الأداء لذلك فإن مجلس الإدارة عليه شغل هذه الوظائف بالتعيين ممن تنطبق عليهم الشروط والمواصفات المعدة لكل وظيفة والسابق الإشارة إليها عند تقديم الهيكل الوظيفي.

المبحث الثاني

موارد بيت مال المسلمين

سبق أن أوضحت أن موارد بيت مال المسلمين انحصر عنها أهم المصادر وأوفرها حصيلة وهي الفيء والخراج والجزية، كما أن بيت المال لا يتلقى في الأغلب الأعم زكاوات المال والزروع وعروض التجارة، ذلك لأنها كاشفة عن ثروة المزكي الأمر الذي يسبب له بالغ الحرج الأمر الذي دعا الفقهاء إلى ترك شأنها إلى مخارجها دون توريدها لبيت المال إلا إذا رأى المزكي ذلك.

وحتى المورد الذي استحدثه الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو العشور على التجارة الواردة من البلاد الأجنبية، حلت محل الضرائب الجمركية بذات المعنى وذات الغرض الذي فرضت من أجله العشور وبذلك حرم بيت مال المسلمين من مورد كانت حصيلته ذات حجم كبير ومؤثر.

ماذا بقي إذن من موارد يقام عليها ولها بيت مال للمسلمين.. لقد بقيت الزكاوات^(١)، ولكن فقهاؤنا في مقدورهم حث المسلمين على توريد تلك الزكاوات إلى بيت المال لينفقها في المصارف الشرعية لها

ففي تشجيع الأفراد على إيداع زكاة أموالهم في بيت المال غناء للمزكي عن جهد يبذل في تحري من يستحق الزكاة، ربما يساند هذا الرأي اتساع المجتمع والسلوك الاجتماعي السائد في تكريس العزلة والبعد عن أقرب الجيران درءاً لمخاوف فرضها على المجتمع كثير من الانحرافات السلوكية وما خلفته العلاقات الأسرية - في حالات كثيرة - من المشاكل بسبب إذاعة الأسرار العائلية

(١) مرفق جدول في نهاية المبحث يوضح أنواع الزكاة والنصاب الذي تجب فيه الزكاة ومقدار الزكاة. المرجع الخلاصة في أحكام الزكاة. إعداد مكتب البحوث والدراسات. صندوق الزكاة. دولة قطر.

والتقول وغيرها مما يثير الرغبة في العزوف عن حياة اجتماعية سليمة، وأدى الانعزال إلى عدم معرفة المحتاجين وصعوبة الوصول إليهم خاصة وأن هناك من يدعون الفاقة ويحتالون بالمظهر لكي يصيبوا من أموال الناس بالباطل، كما أن كثرة من يسألون الناس إلحافاً واتخاذهم من أبواب المساجد بعد كل صلاة ساحة لنشاط يعلو فيه صراخهم مرددين العبارات التي تخاطب العاطفة كإدعاء إقالة الأيتام أو المعاناة من المرض مع عدم القدرة على شراء الدواء.. الخ، كل ذلك له أثر كبير في دفع المزكين إلى التبرع للجمعيات الخيرية وخصوصاً تلك الملحقة بالمساجد علماً تحمل عن كاهلهم مشقة البحث والتحري عن مستحقي الزكاة، ولكن محترفي التسول يحتالون على الجمعيات عن طريق بيانات غير صحيحة بالإضافة إلى تكرار قيدهم كمستحقين للزكاة في أكثر من جمعية ناهيك عن مساعدة بعض القائمين على العمل بالجمعيات لقيده غير المستحقين في قوائم المستحقين.

إن قدرة بيت المال على توجيه الأموال إلى مصارفها سوف تكون بلا شك أقوى بكثير من قدرة الأفراد وحتى الجمعيات الخيرية على الوصول إلى المستحقين وفقاً لاشتراطات الشريعة الإسلامية، وفي ذلك تحقيق لأهداف الزكاة والنهوض بمهامها من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية.

ومن الضروري تشجيع زكاة عروض التجارة ودراسة الأنشطة المستحدثة - كنشاط الاستثمار العقاري وتقسيم الأراضي - ومدى خضوعها لزكاة عروض التجارة وإعلان ذلك والدعوة المستديمة على المنابر وغيرها من وسائل الدعوة مرئية أو مسموعة أو مكتوبة، ويعزز من زيادة حصيلة زكاة عروض التجارة:

١- الإعلان عن ضمانات فعلية لسرية قيمة الزكاة والحفاظ على سرية بيانات المزكي أسوة بما هو معمول به في البنوك وحماية هذه السرية بالقانون.

٢- اعتماد مبالغ الزكاة والصادر بها إيصالات من بيت المال لدى مصلحة الضرائب وخصمها من الأوعية الضريبية أسوة بالتبرعات للحكومة^(١) التي تخصم من وعاء الضريبة.

٣- يمكن لبيت المال بيع صكوك تفيد أداء الزكاة أسوة بالصكوك التي تصدرها بعض البنوك والجهات تفيد قيام تلك الجهات بشراء وذبح وتجهيز الأضحية، وتكون لهذه الصكوك نفس المزايا التي تمنح للأداء النقدي للزكاوات.

ومن المهم أن نشجع زكاة الزروع وقبولها عيناً أو نقداً وإنشاء المخازن ووحدات التعبئة والتغليف ووحدات تصنيع وتعليب المنتجات الزراعية، وإخراج هذه المنتجات زكاة لمستحقيها في شكلها العيني.

• وبطبيعة الحال سوف تؤول التركات الشاغرة إلى بيت مال المسلمين بدلاً من أيلولتها إلى بنك ناصر حالياً على أن يراعى ما يلي :

١- أن تخصص الحصيلة للصرف منها على الأبواب التي تحدتها الشريعة الإسلامية.

٢- أن العقارات والأراضي الزراعية التي قد تكون من مفردات التركات الشاغرة تدار بمعرفة إدارة الاستثمار ببيت المال، أو تباع بناء على دراسة من الإدارة المذكورة ترجح البيع لأسباب اقتصادية تظهرها الدراسة.

٣- أن يكون استثمار العقارات المبنية - إذا ما أقرت دراسة إدارة الاستثمار ذلك - بالإيجار أو المشاركة في أنشطة ذات جدوى ونفع اجتماعي في المقام الأول مثال ذلك تأجير العقارات المبنية للأنشطة التعليمية كالمدراس ومحو الأمية ومجموعات التقوية الدراسية أو الأنشطة الصحية كالمستشفيات والعيادات الخارجية أو في أنشطة الرعاية الاجتماعية مثل دور الأيتام ودور الحضانه ومراكز

(١) نص المادة (٢٣) فقرة (٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

التأهيل للمعاقين أو مراكز تعليم الحرف أو مراكز إنتاج نشاط الأسر المنتجة. أو أي أنشطة اجتماعية أخرى يقرها مجلس إدارة بيت المال.

٤- يراعى أن يكون إيجار العقارات المبنية لمدد محددة أقصاها ثلاثة سنوات وتزداد القيمة الإيجارية سنوياً بنسبة تتفق مع نسبة التضخم السائدة في المجتمع، ويتم تجديد عقود الإيجار بعد انقضاء السنوات الثلاثة بمقابل إيجار يوازي القيم الإيجارية السائدة أو بالقيمة الإيجارية للسنة الأخيرة مضافاً إليها نسبة محددة ولكن ١٥٪ وذلك بالنسبة للأنشطة التي يتطلب الاستثمار فيها مدة طويلة لاسترداد ما صرف على إعداد المكان لمزاولة النشاط واقتناء الآلات والتجهيزات والأدوات اللازمة للإنتاج.

- ولأهمية توحيد مجهود الجهات التي تقوم بصرف إعانات بصفة دورية أو موسمية بشكل غير منتظم وذلك إما لإدخال شرائح جديدة مستحقة لتلقي الزكاة أو المساعدة أو رفع قيمة نصيب الفرد من الزكاة أو المعونة، لتحقيق ذلك من الضروري أن يتم التنسيق الإجمالي بين ما تقوم الحكومة بصرفه كمعاشات اجتماعية ذات التسميات المختلفة منسوبة إلى رؤساء جمهورية سابقين أو معاشات الضمان الاجتماعي وبين بيت المال وذلك بإحدى الطريقتين الآتيتين:

(١) إما مراجعة قوائم المستفيدين بتلك المعاشات أو المعونات مع قوائم المستفيدين من حصيلة الزكاوات ورفع أسماء من تكرر اسمه من قوائم المستفيدين من الزكاة لإفساح المجال لإدخال مستفيدين آخرين بدلاً من أولئك الذين يحصلون على معاشات أو معونات حكومية، ولسوف يتحقق بذلك فائدة أخرى تتمثل في إشعار ذوي النفوس الجائرة وأصحاب الحيل في تحقيق مصالحهم الشخصية، بأن هناك رقابة يتبعها جزاء عادل يتمثل في استرداد ما صرف على وجه غير الحق.

أو (٢) تحول الحكومة إلى بيت المال المخصصات للصرف على

الإعانات والمعاشات الاجتماعية مستبقة منها المبالغ التي تصرف للمنكوبين في حوادث الطرق والإغاثة في حالة وقوع كوارث طبيعية أو نتيجة لإهمال إحدى الجهات الحكومية أو تلك التي تخضع لإشراف أو رقابة الحكومة ويقوم بيت المال بإعداد قوائم المستحقين في شكل معونات شهرية، أو إعانات موسمية، بحسب الحالات على أن يتم متابعة الحالات بصفة مستمرة للتحقق من استمرار شروط استحقاق الإعانة، مع فرض غرامة مع تحصيل ما صرف بدون حق، ممن استمروا في صرف الإعانات دون الإبلاغ عن زوال الحالة التي تقرر على أساسها استحقاق الإعانة، ويتم الصرف الشهري أو الموسمي من المنافذ الآتية:

(أ) بنك ناصر الاجتماعي وفروعه والذي يتم ضمه إلى بيت المال.

(ب) الجمعيات الخيرية الأهلية

(ج) بعض فروع البنوك التي تسير أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ما تقدم هو رؤية أرى أنها سوف تؤدي إلى زيادة موارد بيت المال من مصادر تمويله الباقية تعينه على النهوض برسائله السامية تحقيقاً للعدل والتكافل الاجتماعيين، غير أن الطموح لا يتعين أن يقف عند ذلك الحد، بل يتجاوزه كثيراً... فالرأي عندي أن لبيت المال وظيفة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي في صورته العصرية محققاً بذلك هدفين هما:

(أ) صحة نظريات الاقتصاد الإسلامي في إيجاد المجتمع الذي يحول متلقي الزكاة إلى مخرج الزكاة، أي تحقيق مستوى المعيشة اللائق والذي يسعى لأن يكون لكل مسلم منزل يحقق فيه خصوصية أمرته، ويستره من تلصص العيون ويقيه من الحر والبرد، ويوفر له وسيلة يسعى بها.

(ب) المشاركة في زيادة الإنتاج السلعي أساساً وربما الخدمي في بعض الأحيان، وذلك لتوفير مستلزمات المعيشة لكل من يطلبها بالسعر المناسب

والجودة المناسبة وفي المكان والزمان المناسبين، فلا تأتي بداية عام دراسي إلا ويكون متوفراً للزبي المدرسي بسعر في متناول أصحاب الدخول المتدنية وبالجودة التي تسمح للزبي من الاستمرار على الأقل لنهاية العام الدراسي، ويتوافر هذا الزبي في الزمن المناسب أي قبل بداية العام الدراسي بوقت كاف وفي منافذ توزيع تتيح لطالبي الزبي الحصول عليه دون مشقة الانتقال إلى مسافات طويلة.

ذلك مثال لتوفير السلعة بالسعر والجودة وفي المكان والزمان المناسب. على أن تحقيق الغاية الاقتصادية من منظور إسلامي تتطلب المزيد من الموارد عدداً وكماً، مما يستقيم معه التفكير في مصادر أخرى للموارد بشرط توافق هذه المصادر مع الشريعة الإسلامية.

ومن المصادر التي يتعين دراستها فقهاً أولاً، وعلى ضوء ما يقرره الفقهاء سوف يكون السعي للتطبيق، أما المصادر المقترح إضافتها إلى موارد بيت المال هي:

أولاً: البترول والغاز الطبيعي ومنتجات المناجم والمحاجر باعتبار كل ذلك من المعادن والركاز

تقتضي الشريعة الإسلامية بأن يكون لبيت مال المسلمين الخمس فيما يستخرج من المعادن ومن الركاز - أي الكنوز - ولا شك أن البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والذهب والمنجنيز وسائر المستخرجات من المناجم هي من المعادن وكذلك كل ما أخرج من الأرض مما خلقه الله تعالى فيها ويكون له قيمة.

ودليل وجوب الزكاة على المعادن والركاز ما ورد في الكتاب والسنة والإجماع^(١) على التفصيل الآتي:

(١) الخلاصة أحكام الزكاة إعداد معهد البحوث والدراسات. صندوق الزكاة - دولة قطر - ٢٠٠٧

الكتاب: قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

السنة: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»^(١)

الإجماع: نقل ابن المنذر الإجماع على وجوب الزكاة في الركاكز^(٢)

ونقل النووي الإجماع على وجوب الزكاة في المعادن^(٣)

ومن خصائص الزكاة على الركاكز والمعادن:

- (١) لا يشترط فيها نصاب فهي واجبة في القليل والكثير.
 - (٢) لا يشترط لاستحقاقها الحول بل تجب فيها الزكاة فور استخراجها.
 - (٣) أن مقدار الزكاة هو الخمس (٢٠٪) إذا استخرجت بلا كلفة، وربع العشر ٢,٥٪ في حالة وجود كلفة.
 - (٤) وتجب الزكاة في المعادن إذا امتلكها أشخاص طبيعون أو أشخاص اعتبارية (شركات) ولا تجب الزكاة إن كانت ملكا للدولة لأنها عندئذ مال عام ولا تفرض الزكاة على المال العام.
- وبعد العرض التحليلي السابق نخلص إلى:
- (أ) وجوب الزكاة على كل المعادن على ٥٠٪ من صافي قيمة الإنتاج حصة الشركات المستخرجة بفرض قسمة صافي قيمة الإنتاج بين الدولة وتلك الشركات - وبواقع ٢,٥٪.

(ب) عدم إخضاع حصة الدولة في صافي قيمة الإنتاج لأنه عندئذ مال عام

ولا يقدح في استحقاق الزكاة على نصيب الشريك أنه أجنبي وغير مسلم ومن ثم فهو غير مخاطب بالزكاة، ذلك أن العلة في وجوب الزكاة ترجع إلى أن

(١) البخاري (١٤٩٩) ومسلم (١٧١٠)

(٢) الإجماع لابن منذر صفحة (٤٤)

(٣) المجموع للنووي صفحة (٧٥)

المعدن في أرض للمسلمين والزكاة تعود بالنفع على جموع المسلمين في ذات الرقعة المكانية التي يعيش عليها المسلمون ومن ثم فإن الأرض وما فوقها وما في باطنها هو ملك للمسلمين ولا ينبغي حرمانهم من ثمرة ما خلق الله لهم في أرضهم أما حق الشريك الأجنبي مسلماً كان أو غير مسلم ينحصر في:

(١) استرداد ما قام بصرفه لاستكشاف واستخراج المعادن.

(٢) حصة من صافي الإنتاج أي قيمة الإنتاج مطروحاً منها تكاليف الإنتاج الجاري وكذلك خصم قيمة قسطن استرداد نفقات الاستكشاف والاستخراج.

وهذه القيمة الأخيرة هي التي تجب فيها الزكاة بواقع ٢,٥٪ أي أن الزكاة ليست على شخص وإسماء على عين المستخرج من أرض المسلمين، وهذه الحالة قريبة الشبه والمثل بالخراج الذي يُعين على الأرض المملوكة لغير المسلم الذي يقرم على رعايتها وزراعتها.

ثانياً: الأرض الموات

الأرض الموات هي كل الأراضي الخارجة عن نطاق العمران ولا يملكها أحد فهي ملك للدولة الإسلامية وللوالي أن يأذن بتملكها لمن يشب أنه أحيائها بالجهد والمال.

ولدرء الشبهات يتعين على الحاكم في زماننا الحديث ألا يأذن في تملكها بغير مقابل وهو ما يجري العمل به الآن من قيام من أحياء الأرض بسداد قيمتها المغدرة والتي يراعى في تقديرها كونها أرض موات وتحتاج إلى إيجاد مصدر للري إما بحمل الماء أو حفر قناة موصلة من مصدر مياه إلى الأرض أو حفر آبار للوصول إلى المياه الجوفية لاستخدامها في الزراعة، كما تحتاج إلى تزويد الأرض بعناصر تغذية من أسمدة وطمى حتى ينشأ تربة تصلح لنمو النبات.

والرأي هنا أن الأرض الموات ليست من المال العام وإلا لما كان للوالي أن

يتنازل عن أرض موات لمن أحيائها، لأنه لا يجوز للوالي تحت أي ظرف التنازل عن مال عام تعود فائدته على جموع المسلمين.

وعلى ذلك فإنه من الأجدى أن يؤول حق التصرف في الأرض الموات لبيت مال المسلمين ولكي ينتفع بهذه الأراضي الأجيال الحالية واللاحقة، فلا يجوز بيع هذه الأراضي وإنما يتم التصرف على أساس قواعد وشروط حق الانتفاع. ويتم الاتفاق بين بيت المال ومستصلح الأرض على مدة زمنية محددة يكون فيها مقابل الانتفاع بصيغة إيجار رمزي مراعاة لظروف القائم بالإصلاح من ضرورة صرف مبالغ طائلة سواء لإيجاد مصدر ري أو نفقات استصلاح الأرض وزراعتها، ثم بعد انقضاء المدة المحددة يتم الاتفاق على نسبة معينة من قيمة الإنتاج أو من الإنتاج ذاته في حالة زراعة محاصيل تصلح أن تكون قوتاً وقابلة للتخزين وذلك لأن هذا المقابل العيني سوف يعبأ ويغلف ويوزع عينا، ويمكن في حالة إقامة مصانع لتصنيع المنتجات الزراعية أن يحصل بيت المال على نسبته من الإنتاج حتى من المحاصيل الأخرى التي لا تصلح للتخزين على أن تصنيعها وتعبئتها سوف يحقق النفع الآتي:

(١) تشغيل أعداد من العمالة تعمل على تقليل نسبة البطالة مع ما في ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية.

(٢) إنتاج سلع يحتاجها جموع المواطنين تباع لهم بأسعار تزيد عن التكلفة زيادة يسيرة وفي ذلك تحقيق ازدواج المنفعة للعاطل الذي سوف يجد دخلاً ويقابله حصوله على سلع بأسعار رخيصة والنتيجة ارتفاع مستويات المعيشة.

ويجوز لبيت المال أن يستثمر الأموال الفائضة التي تتحقق من أحد الموارد بعد صرف ما ترتبه الشريعة الإسلامية على المورد من مصارف، في إصلاح واستزراع الأرض الموات ويكون صافي عائد هذه الأراضي بالكامل كمورد

لبيت المال وسوف تحقق هذه المشروعات نفس الفوائد التي يحققها استصلاح واستزراع الأرض الموات عن طريق حق الانتفاع.

كما تعمل إدارة الاستثمار ببيت المال على دخول ميدان الاستثمار في تربية المواشي والأغنام والماعز والإبل وإنشاء المجازر الآلية وتصنيع اللحوم والجلود والأوبار والأصواف. كما يمكن إنشاء مزارع تربية الدواجن وإنتاج البيض وما يلزم هذه الصناعة من إقامة مصانع للأعلاف والسماد من مخلفات المواشي والدواجن.

هكذا يمكن لبيت المال على المدى المتوسط أن يكون صرحاً اقتصادياً شامخاً يوفر احتياجات المواطنين من الغذاء ويؤمن تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة حتى أظن أنه سيكون مسهماً في حل مشكلة البطالة بنسبة عالية.

ولا ينبغي أن أترك هذا المبحث دون الإجابة عن سؤال هام هو:
هل يستأثر المسلمون بما يلي؟

- (١) ميزة خصم ما يسددونه لبيت المال من وعاء الضرائب؟
- (٢) حصيلة ما يستحق على إنتاج البترول والغازات الطبيعية وكافة المعادن وما يستخرج من الأرض؟
- (٣) حصيلة استثمار الأراضي الموات؟

والإجابة تنبع من التسليم بمبدأ المواطنة الذي يكفل نفس الحقوق ونفس الواجبات لكل مواطن على أرض الوطن دون التفرقة بين مواطن وآخر بسبب الدين أو الجنس، ومبدأ المواطنة يكفل حق الأخوة الأقباط في التمتع بنفس ما يتمتع به المسلمون وذلك عن طريق:

«تتولى الكنيسة إنشاء بيت مال للمسيحيين وتشرف عليه وتحدد المصارف التي يتولاها بيت مالهم وتؤول إليه حصة من حصيلة البترول والمعادن تتحدد بذات نسبة عدد الأقباط إلى العدد الكلي للسكان. كما يخصم من وعاء ضرائب

القبطي ما يتبرع به لبيت المال القبطي في حدود ما يفرض على أموال الزكاة على أموال المسلم، أي ٢,٥٪ من مال القبطي».

وتصرف حصيلة الأموال التي تؤول لبيت مال الأقباط على سكان مصر الأقباط دون غيرهم في المصارف وبالشروط التي تحددها الكنيسة للاستحقاق على أن تكون الغاية النهائية إعانة الفقراء والمساكين والصرف على المرضى... الخ ويمكن للكنيسة استخدام الحصيلة في إقامة مساكن للمواطنين الأقباط دون الإخلال بحقوقهم في الحصول على مساكن مما تنشئه الحكومة من أموال عامة.

ويمكن لرفع الحرج تسمية الكيان الذي يتولى تحصيل وصرف أموال الأقباط اسم «الصندوق الوطني لرعاية الأقباط المصريين» ويدير هذا الصندوق مجلس إدارة من رجال القضاء الأقباط ورجال القانون والشخصيات العامة ورجال الدين المسيحي. ويضع المجلس هيكلاً وظيفياً ويحدد اختصاصات هذا الصندوق، كما يمكن إنشاء فروع في المحافظات لهذا الصندوق وتعمل الفروع في إطار القواعد والنظم التي يقرها مجلس الإدارة.

لقد اجتهدت رأيي فإن صادف موافقته للفقهاء فذلك منتهى أمني وإن لم يصادف صحيح الفتوى فاحتسب عند الله جهداً آملاً أن أجزي به جزاء من اجتهد وأخطأ، وسوف يسعدني كل السعادة لو نوقش ما في البحث من آراء باعتبار هذه الآراء تحتمل الخطأ وربما تحقق لها بعض الصواب ولكنها ستظل في النهاية في حاجة إلى علم الفقهاء وفقه العلماء لتصحيح ما حاد عن الجادة والصواب وتعزيز ما أصاب بالبرهان.

الأموال عند المسلمين

جدول يوضح الأموال التي تجب فيها الزكاة والنصاب ومقدار الزكاة لكل منها

المال	النصاب	الزكاة
(١) زكاة الذهب والفضة والنقود	الذهب ^(١) : (٢٠) مثقال أي ما يعادل (٨٥) جراماً من الذهب الخالص. الفضة: (٢٠٠) درهم وهو يساوي (٥٩٥) جراماً النقود: ما يعادل قيمة (٨٥) جراماً من الذهب	ربع العشر ٢,٥٪ ربع العشر ٢,٥٪ ربع العشر ٢,٥٪
(٢) زكاة عروض التجارة	ما يعادل (٨٥) جراماً من الذهب الخالص والوعاء = قيمة البضاعة المعدة للتجارة + قيمة ما لديه من النقود سواء في البنك أو الخزينة + الديون المستحقة له على الآخرين - قيمة الديون التي عليه	ربع العشر ٢,٥٪
(٣) زكاة الأنعام	الإبل: خمسة من الإبل البقر: ثلاثون بقرة الغنم: أربعون شاة	حسب الجدول المرفق
(٤) زكاة الزروع والثمار والخضروات	خمسة أوسق وهو ما يعادل (٦٥٣) كيلو جرام أو ستون صاعاً	الري من غير كلفة - العشر ١٠٪ الري بكلفة. نصف العشر ٥٪ الري بكلفة مرة وبدون كلفة مرة أخرى ٧,٥٪
(٥) زكاة الركاز والمعادن	لا يشترط له نصاب ولا يشترط له الحول	الخمس ٢٠٪ إذا استخرجت بدون كلفة ربع العشر ٢,٥٪ إذا وجدت الكلفة

(١) للتوصل إلى مقدار الذهب الخالص تتبع المعادلة الآتية:

وزن الذهب X نوع العيار X سعر عيار (٢٤) يوم وجوب الزكاة X ٢,٥٪

الأموال عند المسلمين

الزكاة	النصاب	المال
العشر (١٠) %	عشرة أفرق وهو ما يعادل (٧٥) كيلو جرام	(٦) زكاة العسل
٢,٥ %	مستثمر بقصد الأرباح السنوية (الفنية) تحتسب قيمة السهم بقسمة حقوق المساهمين التي تظهرها القوائم المالية على عدد الأسهم المصدرة والنصاب ما يعادل قيمة (٨٥) جراماً من الذهب الخالص	(٧) الأسهم والسندات أولاً: الأسهم
٢,٥ %	مستثمر بقصد الشراء والبيع اليومي (المضارب) تحتسب على قيمة السهم بسعر السوق يوم وجوب الزكاة والنصاب ما يعادل قيمة (٨٥) جراماً من الذهب الخالص.	
٢,٥ %	مستثمر بقصد البيع الآجل (أي عند ارتفاع أسعارها) تحتسب على أساس سعر السهم بسعر السوق في يوم وجوب الزكاة والنصاب ما يعادل (٨٥) جراماً من الذهب الخالص.	
٢,٥ %	يزكي رأس المال كل عام وذلك بضم قيمتها الأصلية إلى بقية أموال المزكي سواء في النصاب أم في الحول أما الفائدة فهي من الربا وهي محرمة لا زكاة فيها ويمكن صرفها في وجوه الخير والمصلحة العامة فيما عدا المساجد وطباعة المصحف ونحوها ويكون الصرف بقصد التخلص من الحرام ولا يجوز احتسابه من الزكاة.	ثانياً: السندات

الأموال عند المسلمين

الزكاة	النصاب	المال
٢,٥٪	كل الموجودات المادية التي تدر غلة للمشروع مثل : آلات الصناعة والبيوت المؤجرة وغير ذلك مما يصلح استغلاله والاستفادة من إيراده وأجرته وإنتاجه هذا النوع لا تجب الزكاة في أصله، وإنما تجب في صافي غلته ثم يضاف هذا الصافي إلى سائر أموال المزكي، أما إذا لم يكن له أموال فتجب الزكاة في هذا الصافي حال مرور الحول على بداية التاج.	(٨) المستغلات
٢,٥٪	ليس فيه زكاة حال قبضه، ولكن يضم ما كسبه المزكي إلى سائر ما عنده من أموال الزكوية في النصاب والحول فيزكيه جميعاً عند تمام الحول منذ تمام النصاب، وما جاء من هذه المكاسب أثناء الحول يزكي في آخر الحول ولو لم يتم حوله كامل على جزء منها وما جاء منها ولم يكن عند كاسبه قبل ذلك نصاب يبدأ حوله من حين تمام النصاب عنده وتلزمه الزكاة عند تمام الحول من ذلك الحول	(٩) الأجور والمرتبات

الأموال عند المسلمين

جدول

يوضح مقدار زكاة الأنعام

النوع	العدد	القدر الواجب إخراجه
الإبل	٤١	لا زكاة فيها
	٩٥	شاة واحدة
	١٤١٠	شأتان
	١٩١٥	ثلاث شياه
	٢٤٢٠	أربع شياه
	٣٥٢٥	(بنت مخاض) وهي أنثى الإبل أتمت سنة ودخلت في الثانية
	٤٥٣٦	(بنت لبون) وهي أنثى الإبل أتمت سنتين ودخلت في الثالثة
	٦٠٤٦	(حِقَّة) وهي أنثى الإبل أتمت ثلاث سنين ودخلت الرابعة
	٧٥٦١	(جَذَعه) وهي أنثى الإبل أتمت أربع سنين ودخلت الخامسة
	٩٠٧٦	بتا لبون
	١٢٠٩١	حِقَّتَان

ثم ما زاد على ذلك يكون في كل (خمسین) حِقَّه وفي كل (أربعین) بنت لبون

النوع	العدد	القدر الواجب إخراجه
البقر	٢٩.١	لا شيء فيها
	٣٩.٣٠	(تبيع) ما أتم من البقر سنة ودخل في الثانية
	٥٩.٤٠	(مُسِنَّة) أنثى البقر التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة
	٦٩.٦٠	(تبيعان أو تبيعتان)
	٧٩.٧٠	(مسنة أو تبیع)

وهكذا فما زاد، ففي كل (ثلاثین) تبیع، وفي كل (أربعین) مسنة

الأموال عند المسلمين

الغنم	٣٩.١	لا شيء فيها
	١٢٠.٤٠	شاة واحدة (إنثى من الغنم لا تقل عن سنة)
	٢٠٠.١٢١	شاتان
	٣٩٩.٢٠١	ثلاث شياه
	٤٩٩.٤٠٠	أربع شياه

وهكذا فيما زاد، ففي كل (مائة) شاة واحدة.

المبحث الثالث

مصارف بيت المال

جاءت الشريعة الإسلامية بمبدأ هام هو تخصيص كل إيراد لمصارف محددة على سبيل الحصر ولا يجوز إضافة أي مصرف بخلاف ما جاء بالقرآن والسنة، جاء تخصيص حصيلة الزكوات باختلاف مسمياتها حصراً وقصراً على ثمانية شرائح من المجتمع الإسلامي تحددت في الآية (٦٠) من سورة التوبة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ فكان القصر بأداة القصر ﴿إِنَّمَا﴾ وجاء الحصر في تعدد الشرائح، وتضم كل شريحة مجموعة لها مواصفات معينة يشترك فيها أفراد الشريحة دون النظر إلى أشخاصهم ودون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الانتماء القبلي فالعبرة أولاً وأخيراً بانطباق التعريف والمواصفات على الفرد .

لذلك ونظراً لأن التعريفات أو المواصفات هي الفصيل في تصنيف الفرد فقد رأيت أن أورد هذه التعريفات ^(١) في أحدث صورها وعلى ما انتهت إليه توصيات وفتاوى ندوات الزكاة الصادرة عن «الهيئة الشرعية العالمية للزكاة» وذلك فيما يلي :

١. الفقير : هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من كفايته.
 ٢. المسكين : هو الذي يملك ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه لمدة سنة.
- ويقصد بالكفاية كل ما يحتاج إليه هو ومن يعوهم من مطعم وملبس ومسكن وأثاث وعلاج وتعليم أولاده، وكتب علم إذا كان ذلك لازماً لأمثاله،

(١) الخلاصة أحكام الزكاة إعداد معهد البحوث والدراسات. صندوق الزكاة - دولة قطر - ٢٠٠٧

الأموال عند المسلمين

وكل ما يليق به عادة من غير إسراف ولا تقتير ويعطي من سهم الفقراء والمساكين ما يلي:

- (أ) من كان بحاجة إلى الزواج وهو عاجز عن تكاليفه المعتادة لمثله.
- (ب) طالب العلم العاجز عن الجمع بين طلب العلم والتكسب.
- (ج) العاجزون عن التكسب.
- (د) من لم يجد عملاً يليق بمكانته ومروءته.
- (هـ) العاملون في وظائف عامة أو خاصة ممن لا تكفي دخولهم في سد حاجاتهم.
- (و) آل البيت الذين لا يعطون كفايتهم من بيت المال.
- (ز) الزوج الذي لا يملك كفايته ولا يقدر على تحصيلها فيجوز أن تعطيه زوجته زكاة مالها ولا يخرج عن وصف الفقر أو المسكنة من تحقق فيه المعنى المتقدم في التعريف ممن يلي:

- (أ) من له مسكن ملائم يحتاج إليه فلا يكلف بيعه. إلا اتفاق منه.
- (ب) من له مال لا يقدر على الانتفاع به ولا يتمكن من الحصول عليه.
- (ج) من له نصاب أو نُصُب لا تفي بحوائجه وحوائج من يعولهم.
- (د) من له عقار يدر عليه ريعاً لا يفي بحاجته.
- (هـ) من لها حلي تزين بها ولا تزيد عن حوائج مثلها عادة.
- (و) من له أدوات حرفية يحتاج إلى استعمالها في صنعه ولا يكفي كسبه منها ولا من غيرها حاجته.
- (ز) من كانت لديه كتب علم يحتاج إليها، سواء أكانت كتب علوم شرعية، أم كتب علوم أخرى نافعة.
- (ح) من كان له دين لا يستطيع تحصيله لكونه مؤجلاً، أو على مدين مفلس أو مريض.

ويعطي الفقير والمسيكين كفايته لمدة عام، وتراعى حاجات المسلم بلا تفریق بين فقير وآخر باعتبار جنسيته ونظراً لشيوع الفقر والمسكنة ينبغي التحري في حال الاشتباه قبل الإعطاء، ويراعى في ذلك وسائل الإثبات الشرعية.

٣. العاملون عليها : هم كل من يُعينهم الإمام أو أولياء الأمور في الدول الإسلامية، أو تختارهم الهيئات المعترف بها من السلطة، أو من المجتمعات الإسلامية للقيام بجمع الزكاة وتوزيعها وما يتعلق بذلك من توعية بأحكام الزكاة وتعريف بأرباب الأموال وبالمستحقين.

وتعتبر المؤسسات واللجان القائمة في العصر الحديث صورة عصرية من ولاية الصدقات المقررة في النظم الإسلامية، ولذا يجب أن يراعى فيها الشروط المطلوبة في العاملين على الزكاة شروط العاملين على الزكاة:

١. أن يكون مسلماً، لأنها ولاية على المسلمين فيشترط فيها الإسلام كسائر الولايات.

٢. أن يكون مكلفاً أي بالغاً عاقلاً.

٣. أن يكون أميناً.

٤. أن يكون عالماً بأحكام الزكاة.

٥. الكفاءة في العمل بأن يكون أهلاً للقيام به، قادراً على تحمل أعبائه.

والعامل على الزكاة موظف معين فالواجب أن يعطى ما يكافئ وظيفته دون محاباة أو بخس ولو كان غنياً، لأن ما يتقاضاه يُعدُّ أجراً على عمل يؤديه لا معونة، والعامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله.

وينبغي على العامل على الزكاة أن يتحلّى بالآداب الإسلامية العامة، كالرفق بالمزكين والمستحقين والتبصير بأحكام الزكاة وأهميتها في المجتمع الإسلامي لتحقيق التكافل الاجتماعي، والإسراع بتوزيع الصدقات عند وجود

المستحقين والدعاء لهم، وعليه أن يجمع الزكاة من حيث أمر ولا يستغل شيئاً لمصلحته أو غاية تخصه، ولا يجوز للعاملين على الزكاة أن يقبلوا شيئاً من الرشاوى أو الهدايا أو الهبات العينية أو النقدية.

٤. المؤلفلة قلوبهم: هم الذين يراد تأليف قلوبهم واستمالتهم إلى الإسلام، أو تثبيتهم عليه، أو كف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنه، أو نصرهم على عدوهم.

والأصل في هذا المصنف أنه يُوكل إلى ولي الأمر، أو من ينييه وذلك تحقيقاً للمقاصد والسياسات الشرعية المرجوة منه، ومن أهم المجالات التي يصرف عليها السهم ما يلي:

(أ) تأليف من يرجى إسلامه وبخاصة أهل الرأي والنفوذ ممن يُظن أن لهم دوراً كبيراً في تحقيق ما فيه صالح المسلمين.

(ب) إيجاد المؤسسات العلمية والاجتماعية لرعاية من دخل في دين الله وتثبيت قلبه على الإسلام، وكل ما يمكنه من إيجاد المناخ المناسب معنويًا وماديًا لحياته الجديدة.

(ج) تأليف أصحاب القدرات الفكرية والإسلامية لكسب تأييدهم ومناصرتهم لقضايا المسلمين وبراعى في الصرف من هذا السهم الضوابط التالية:

- المقاصد ووجوه السياسة الشرعية بحيث يتوصل به إلى الغاية المنشودة شرعاً.
- أن يكون الإنفاق بقدر لا يضر بالمصارف الأخرى، وألا يتوسع فيه إلا بمقتضى الحاجة.
- توخي الدقة والحذر في أوجه الصرف لتفادي الآثار غير المقبولة شرعاً، أو ما قد يكون له ردود فعل سيئة في نفوس المؤلفلة قلوبهم، وما قد يعود بالضرر على الإسلام والمسلمين.

- تستخدم الوسائل والأسباب المتقدمة الحديثة والمشاريع ذات التأثير الأجدى واختيار الأنفع والأقرب لتحقيق المقاصد الشرعية من هذا المصرف.

٥- في الرقاب : جمع رقبة والمراد في القرآن العبد أو الأمة ومعنى الزكاة في فك الرقاب، تحريرها من ذل العبودية، والإسلام هو أول تشريع في الدنيا عمل بكل الوسائل على تصفية الرق وإلغائه من الدنيا بالتدريج. وبهذا المعنى فإن مصرف (في الرقاب) ليس موجوداً في الوقت الحاضر، إلا أنه يجوز صرفه في الآتي:

(أ) فك الأسير المسلم، ذلك أنه إذا جاز أن يفك العبد من رق العبودية، ففك بدن الأسير أولى. لأنه في محنة أشد من رق العبودية، وهي محنة الأسر، وأنه معرض للقتل، لاسيما إن هُددَ الأسير بالقتل إن لم يدفع مالا لفك أسرهِ.
(ب) المختطف، فمن اختطف فهو أسير يفك من الزكاة.

٦. الغارمون ^(١) : وهم قسمان :

الأول: المسلمون الفقراء، المدينون لمصلحة أنفسهم في المباح، وكذا بسبب الكوارث والمصائب التي أصابتهم.

الثاني: المسلمون المدينون لإصلاح ذات البين لتسكين الفتن التي قد تتور بين المسلمين، أو للإنفاق في المصائب والكوارث التي تحل بالمسلمين، ولا يشترط الفقر في هذا القسم.

إيضاحات تتعلق بهذا المصرف :

(أ) الضامن مالا عن رجل معسر يجوز إعطاؤه ما ضمنه إن كان الضامن معسراً

(١) الندوة الخامسة التي عقدت في لبنان سنة ١٩٩٥م.

(ب) لا يجوز إعطاء الغارم لمصلحة نفسه من الزكاة إذا كان دينه في معصية كالخمر والميسر والربا، إلا إذا تحقق صدق توبته.

(ج) يجوز قضاء دين الميت من مال الزكاة إذا لم يكن في ميراثه ما يفي به، ولم يسدد ورثته دينه من كسبه، ففي تسديد دينه من الزكاة إبراء ذمته، وحفظ لأموال الدائنين.

(د) الغارم لمصلحة نفسه القوي المكتسب لا يجوز له أن يأخذ من مال الزكاة إذا أمكنه سداد دينه من كسبه، أو أنظره صاحب المال إلى ميسره، وكذلك من كان له مال سواء كان نقداً، أم عقاراً، أم غيرها يمكنه السداد منه.

(هـ) إذا أخذ الغارم من الزكاة بوصف الغرم فلا يجوز له أن ينفق هذا المال إلا في سداد غرمه، أما إذا أخذه بوصف الفقر فيجوز له إنفاقه في حاجاته.

(و) الغارم الفقير أو الغارم المسكين أولى بالزكاة من الفقير أو المسكين الذي ليس بغارم. لأن الأولين اجتمع فيهما وصفان، الغرم الفقير أو المسكنة والآخرين ليس فيهما إلا وصف الفقر.

(ز) يجوز إعطاء الغارم من الزكاة بمقدار ما عليه من ديون قلت أو كثرت، إذا كان في مال الزكاة وفاء لتلك الديون.

(ح) إذا استغنى الغارم قبل سداد ما عليه من ديون وجب عليه إرجاع تلك الأموال لولي الأمر أو لمن أخذها منه، فإن لم يستطع إرجاعها، فإنه يدفعها في مصارف الزكاة.

(ط) يجوز إعطاء الغارم من مال الزكاة للعام الذي يحل دينه فيه ولو بقي من ذلك العام أشهر على موعد السداد، ولا يعطي لسداد دين العام التالي، إلا أن يصالح المدين صاحب الدين على السداد في الحال مع الخط من الدين.

(ي) لا ينبغي لمن يجد دخلاً يكفيه أن يستدين لإنشاء مصنع أو مزرعة أو مسكن اعتماداً منه على السداد من مال الزكاة، فمال الزكاة يُعطى لسد حاجة

الأموال عند المسلمين

الفقراء، أو إيجاد دخل لهم يسد حاجاتهم، ولا يُعطى لمن لديه ما يكفيه ليزداد ثراءً.

(ك) يعطى الغارمون من ذوي قرابة رسول الله . صلى الله عليه وسلم - من هذا المصرف إذا انقطعت حقوقهم المقررة شرعاً.

دفع الديات من مال الزكاة (مصرف الغارمين)^(١)

يعان من الزكاة المدين بدية قتل خطأ إذا ثبت عجز العاقلة عن تحملها وعدم قدرة بيت المال على تحملها، ويجوز دفع المعونة من أموال الزكاة مباشرة إلى أولياء المقتول أما دية القتل العمد فلا يجوز دفعها من مال الزكاة.

مراعاة لقاعدة الضروريات فينبغي عدم التساهل في دفع الديات من أموال الزكاة، ولا سيما مع كثرة الحوادث ووجود الحاجة الماسة بالنسبة للمصارف الأخرى.

٧- في سبيل الله^(٢): يراد به الجهاد بمعناه الواسع الذي قرره الفقهاء بما مفاده حفظ الدين وإعلاء كلمة الله ويشمل مع القتال الدعوة إلى الإسلام والعمل على تحكيم شريعته، ودفع الشبهات التي يثيرها خصومه عليه وصد التيارات المعادية له، وبهذا لا يقتصر الجهاد على النشاط العسكري وحده ويدخل تحت الجهاد بهذا المعنى الشامل ما يلي:

(أ) تمويل الحركات العسكرية الجهادية التي ترفع راية الإسلام، وتصد العدوان على المسلمين في شتى ديارهم.

(ب) دعم الجهود الفردية والجماعية الهادفة لمقاومة خطط خصوم الإسلام لإزاحة عقيدته وتنحية شريعته عن الحكم.

(ج) تمويل مراكز الدعوة إلى الإسلام التي يقوم عليها رجال صادقون في

(١) الندوة الثانية التي عقدت في الكويت سنة ١٩٨٩م

(٢) الندوة الأولى التي عقدت بالقاهرة سنة ١٩٨٨م

البلاد غير الإسلامية، بهدف نشر الإسلام بمختلف الطرق الصحيحة التي تلائم العصر، وينطبق هذا على كل مسجد يقام في بلد غير إسلامي يكون مقراً للدعوة الإسلامية.

(د) تمويل الجهود التي تثبت الإسلام بين الأقليات الإسلامية في الديار التي تسلط فيها غير المسلمين على رقاب المسلمين، والتي تتعرض لخطط تدوين البقية الباقية من المسلمين في تلك الديار.

٨. ابن السبيل^(١): هو المسافر فعلاً مهما كانت مسافة سفره، والذي طرأت عليه الحاجات بسبب ضياع ماله، أو نفاذ نفقته، وإن كان غنياً في بلده.

• ويشترط لإعطاء ابن السبيل من الزكاة ما يلي:

(أ) ألا يكون سفره سفر معصية.

(ب) أن لا يتمكن من الوصول إلى ماله.

• ويعطي ابن السبيل قدر حاجته من الزاد والرعاية والإيواء وتكاليف السفر إلى مقصده ثم الرجوع إلى بلده.

• لا يطلب من ابن السبيل إقامة البيعة على ضياع ماله أو نفاذ نفقته، إلا إذا ظهر من حاله ما يخالف دعواه.

• لا يجب على ابن السبيل أن يرد ما قُضِلَ - إن كان غنياً - إلى صندوق الزكاة أو إلى أحد مصارف الزكاة.

• يندرج في مفهوم (ابن السبيل) بالقيود والشروط السابقة كُلٌّ من :

(أ) الحجاج والعمار (ب) طلبة العلم والعلاج

(ج) الدعاة إلى الله تعالى (د) الغزاة في سبيل الله.

(هـ) المشردين أو المهجرين عن ديارهم أو مساكنهم إلى أن يستوطنوا غيرها.

(١) الندوة التاسعة التي عقدت في الأردن سنة ١٩٩٩ م.

- (و) المغتربين عن أوطانهم إذا أرادوا العودة ولم يجدوا ما يوصلهم إليها.
 (ز) المرحلين عن أماكن إقامتهم.
 (ح) المهاجرين الفارين بدينهم الذين حيل بينهم وبين الوصول إلى ديارهم والحصول على أموالهم.
 (ط) المراسلين والصحفيين الذين يسعون لتحقيق مصلحة إعلامية مشروعة.

بعد عرض مفصل لمن يستحق تلقي الزكاة جدير بالبحث أن نعرض
 أمرين^(١) هما:

الأول: توزيع حصيلة الزكاة على الشرائح الثمانية.

الثاني: عرض لفئات حرمت عليهم الزكاة

وسوف أتناول الأمرين بشيء من الإيضاح فيما يلي:

• توزيع الزكاة على الشرائح الثمانية:

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجب استيعاب الصدقة جميع الشرائح، بل يجوز الاقتصار على واحدة منهم. وقال البعض إن كان المال كثيراً يحتمل الأصناف الثمانية فيقسم عليهم، وإن كان المال قليلاً جاز وضعه في صنف واحد. وقال الإمام مالك: «يتحرى موضع الحاجة منهم، ويقدم الأولى فالأولى»^(٢).

• الأصناف الذين حرمت عليهم الزكاة

الزكاة عبادة مالية وهي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، أوجبها الله تعالى في أموال الأغنياء لترد على الفقراء والمساكين، وبقيّة الأصناف الثمانية التي وردت قصراً وحصرّاً في الآية (٦٠) من سورة التوبة.

(١) الخلاصة في أحكام الزكاة - إعداد مكتب البحوث والدراسات - صندوق الزكاة - دولة قطر -

٢٠٠٧ م.

(٢) المغني (٤/١٢٨)

وليس لأحد أن يأخذ منها ما لم يكن من أهلها، وقد جاءت السنة بتحريم صرف الزكاة إلى من يلي :

(أ) الأغنياء لقوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ»^(١) والمِرَّة هي قوة الجسم وصحة البدن التي يكون معها احتمال الكد والتعب.

(ب) الأقوياء القادرون على الكسب وللحديث السابق.

(ج) غير المسلمين

(د) من يتوسل بها إلى محرم كالخمر والزنا والقمار أو من يشتري بها آلة فهو أو دخان أو نحو ذلك من المحرمات، لأن الله تعالى أمرنا بالتعاون على البر والتقوى، وعدم التعاون على الإثم والعدوان لقوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

(هـ) من لا يصلي لكفره أو فسقه، إلا إذا تاب ووعد بأن يصلي فإنه يُصدَّق في ذلك ويعطى.

(و) لا يُعطى المزكي من زكاة ماله كل من تلزمه نفقتهم كالأبوين والأبناء والزوجة، ويجوز إعطاء الزكاة للأقارب من غير الأصول والفروع ومن غير من تلزمه نفقتهم إذا كانوا مستحقين لها، بل إن إعطاؤهم أولى من إعطاء غيرهم.

(ز) آل النبي ﷺ وهم بنو هاشم باتفاق، وبنو المطلب على خلاف في ذلك. وبذلك أكون قد وصلت إلى نهاية المطاف لبحث أرى أنني أطلت فيه، وعذري الموضوع الذي تناوله البحث ومنهج البحث الذي اخترته وحسبي الهدف الذي وضعته نصب عيني منذ البداية وهو إحياء للبحوث في مجال علم الأموال عند المسلمين، وأتمنى أن أكون قد حققت خطوة على الطريق الصحيح.

(١) أبو داود (١٦٣٤) واللفظ له، الترمذي (٦٥٢) وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٨١/٤)

خاتمة

وبعد...

فمن الصدق أن يعلن الإنسان عن خوالجه، وأن يبدي ما يشعر به، وأن يفصح عن مكنون نفسه، ففي ذلك تواصل محمود بين قارئ للبحث وكاتبه يغني عن التلاقي المباشر الذي غالباً لا يتم لما يكتنفه من صعوبات.

أحسست بعد أن فرغت لتوي من كتابة البحث بشعورين يتصارعان بداخلي دون هوادة، أولهما سرور ببلوغ الغاية تلك التي كنت أعمل لنيلها منذ ما يزيد قليلاً على السنتين، وثانيهما حزن بابتعادي عن البحث ومفارقة المراجع التي صاحبتهما ووجدت فيها الإمتاع والمؤانسة، صراع قاس أكابده ولا أعلن عنه. وعندما تألفت قوتي الصراع، وجدت في نفسي السكينة، ذلك لأن صراع أي قوتين ينتهي غالباً بتوازن دقيق يحمل من كل قوة سبب بقائها، فالدافع للسرور هو الشعور بأنه تحقيق ما تحب، والدافع للحزن هو الحرمان مما تحب، وجاء التآلف بين السرور والحزن بالحب، أما الطرفان الآخران للصراع أعني لذة البحث في مقابلة مع مفارقة المراجع فقد تواضعت القوتان على إرجاء الصراع بينهما إلى أن يلتقيا في بحث آخر يجريه صاحبها، ومع سكينة النفس التي نلتها ألتفت إلى البحث الذي أكتب خاتمته.

لن أترك للمشاعر السيادة على أعمال العقل ولكن هل أستطيع تغييب المشاعر حقاً؟

ليتني أستطيع... سوف أحاول.

مرة أخرى حاولت المعالجة لأحد أركان نظرية المعاملات في الإسلام، وهو المال، ولما كان المال الذي يتداوله المسلمون ناله علماء المسلمين وفقهاؤهم بالبحوث البالغة العمق والاتساع. وخلفوها في مراجع هي الآن خير شاهد على

عظمة هؤلاء العلماء وأعظم دليل على الجهد الجبار الذي بذلوه لإنارة الطرق لمن يسلك دربهم.

ولأهمية هذه البحوث رأيت أن أعرض متون تلك المراجع بألفاظها وصياغتها وتراكيبها اللغوية، وتركت لنفسى التعليق عليها وتوضيحها في المواطن التي تحتاج وصل التراث بحاضرنا عن طريق اللغة، وبعد زمان هؤلاء العظام مضت فترة طويلة خبت فيها جذوة علم الأموال وأطل علينا هذا العلم مرة أخرى في عصور حديثة كفصل في مؤلفات تعالج موضوعات تتعلق بالاقتصاد الإسلامي، رأيت عرض نماذج منها استكمالا لمعالجات الأموال عند المسلمين.

وكان السؤال الملح ماذا عن الأموال عند المسلمين في واقع حياتنا الآن باعتبار ما خلده التاريخ من أن عظمة الدولة الإسلامية وعزها ورخاء المسلمين وقوتهم دائما تكون نتيجة لحركة أموالهم بدءاً من إخراج الزكوات مروراً ببيت المال ووظائفه تحقيقاً لإقامة مجتمع التكافل والعدل الإسلاميين، وانتهاء إلى مجتمع قوي عزيز كريم شامخ يفوح أريج المحبة بين جناته.

ومن ذلك جاءت رؤيتي لكيفية بعث علم الأموال باعتباره المنوط به رسم طريق النهوض بتلك الغاية السامية، وأردتها على استحياء كي تكون ورقة عمل لنقاش يتولاه علماءنا وفقهاؤنا الأجلاء ينتهي إلى طريق واضح المعالم يوصل إلى تعزيز فاعلية الركن الثالث من أركان الإسلام استهدافاً إلى مجتمع التراحم والتكافل والعدل بشقيه الاقتصادي والاجتماعي.

مدركاً لأهمية موضوعات البحث واعترافاً ببُعدي عن أن أكون مؤثراً في حركة علم الأموال بما يتطلبه من مساندة فقهية وبحوث علمية، إلا أنني مؤمن تماماً بمواصلة البحث من جانبي والدأب على مولاته حتى أستظل بالمعاني التي تحملها مقولة الإمام الشافعي «إن المرء ابن بيئته يتأثر بها ولا يزال يتأثر بها حتى يبلغ مبلغ المؤثر فيها» أتشوق ليوم أرى فيه نجم «المعاملات في الإسلام» يعلو

ويزدهر فإن أمة الإسلام تستحق مكاناً مرموقاً على الأرض بين الأمم وتحت شمس الله تشرق بالخير على تلك الأمة، وتغرب بكل شر عنها... آمين

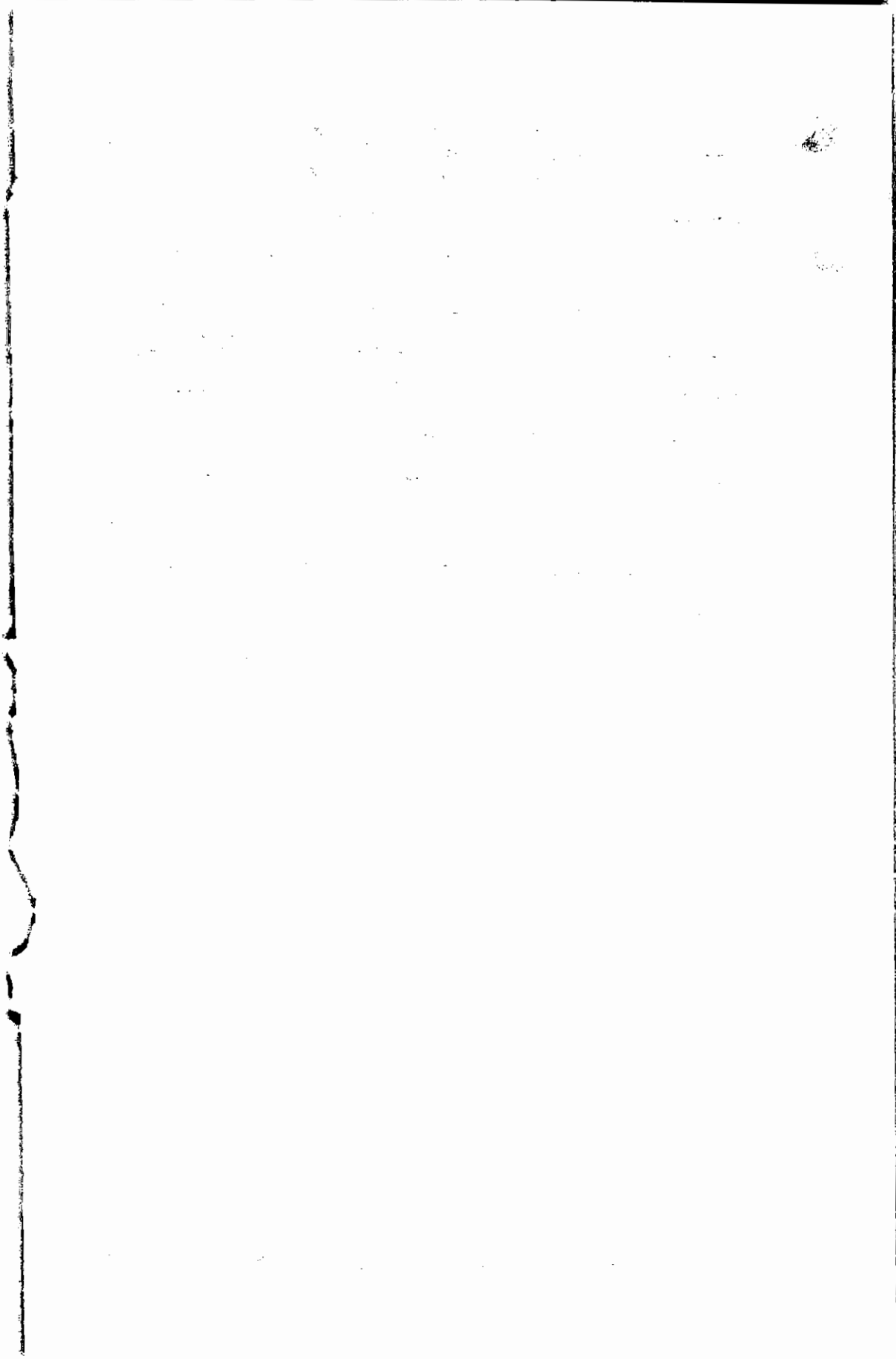
بقي أن أوفي كل ذي حق حقه وأحاول أن أكون من أولي الفضل في حديث رسول الله ﷺ «لا يعرف الفضل لذوي الفضل إلا أولوه» فأذكر فضل علماء أفاضل يعملون لخدمة الاقتصاد الإسلامي من خلال مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الأزهر الشريف بكل ما يمثل للمسلمين من حصن منيع للدين الحنيف مدافعاً صلباً وحارساً مقيماً وناشراً لصحيح الإسلام في اعتداله ووسطيته.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يثيني بأجرين إن أصبت فيما كتبت أو بأجر إن أخطأت، حسبي ما أشعر به اطمئنان إلى أن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً... اللهم آمين.

الموضوع	الصفحة
تعريف مختصر بالباحث	٥
تصدير	٧
مقدمة	٩
١. موقف الإسلام من المشكلة الاقتصادية العالمية	١١
٢. العهد والوعد	١٥
٣. المال في الإسلام أم المال عند المسلمين	١٦
٤. موضوع الدراسة	١٧
الفصل الأول: طبيعة الأموال - مصادرهما - أبواب إنفاقها - تطورها	١٩
• مقدمة	٢١
• المبحث الأول : تعريف بالمال موضوع الدراسة	٢٤
• المبحث الثاني: تطور مصادر الأموال مع الأطوار المختلفة	
• للدولة الإسلامية	٢٩
الفصل الثاني: كيف عالج علماؤنا موضوع الأموال	٣٧
• مقدمة	٣٩
• المبحث الأول: عرض لكتاب الخراج - للقاضي أبي يوسف	٤٢
• المبحث الثاني: عرض لكتاب الخراج - ليحيى بن آدم القرشي	٦٤
• المبحث الثالث: عرض لكتاب الأموال للإمام أبي عبيد القاسم	
• ابن سلام	٨٧
• المبحث الرابع: عرض لكتاب الاستخراج لأحكام الخراج	
• للإمام الحافظ أبي الفرج بن أحمد بن رجب الحنبلي	١٤١
• المبحث الخامس: عرض لمعالجات العلماء لموضوع الأموال	
• في ثنايا كتبهم غير المخصصة لعلم الأموال	١٥٤

١٨٥.....	الفصل الثالث : المال عند المسلمين..... إلى أين؟
١٨٧.....	• مقدمة
١٩١.....	المبحث الأول : إقامة بيت مال للمسلمين.....
١٩٩.....	المبحث الثاني : موارد بيت مال المسلمين.....
٢١٥.....	المبحث الثالث : مصارف بيت المال
٢٢٥.....	خاتمة





طبع بمطبعة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر

٢٢٦١٠٣١١ - ٢٢٦١٠٣٠٨ : ☎

تليفاكس: ٢٢٦١٠٣١٢

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٠٠٣٧

الترقيم الدولي:

978-977-355-075-2

